جامعة قــاصدي مرباح – ورقـــــلة
UNIVERSITE KASDI MERBAH OUARGLA
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
FACULTE DES LETTRES
ET SCIENCES HUMAINES
قسم اللغة العربية وآدابها
DèPARTEMENT DE

رقم الترتيب.....
رقم التسلسل.....

مذكرة تخرج لنيل شهادة

المـــاجستيـــــــر

اللغة العربية

تخصص:**النحو العربي مدارسه ونظرياته**

إعداد الطالب:

ســليــم عــواريــب

بعنوان:

مصطلحات علم أصول النحو
من خلال كتاب الخصـــائص لابن جني

نوقشت يوم:2008/04/15

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

د.أحمد جلايلي	أستاذ محاضر	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيساً
د.عبدالمجيد عيساني	أستاذ محاضر	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشاً
د.بلقاسم حمّام	أستاذ محاضر	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشاً
د.السعيد شنوقة	أستاذ محاضر	المركز الجـــامعي الطارف	مناقشاً
د.أبو بكر حسيني	أستاذ محاضر	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مقرراً

﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۞ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ۞ عَلَىٰ
قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ۞ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ۞﴾

صدق الله العظيم

[الشعراء/192 - 195]

مقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنار قلوب عباده المتّقين بنور كتابه المبين والصلاة والسلام على عبده ورسوله نبينا الأمين محمد بن عبد الله المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

لقد ارتبطت نشأة علوم اللغة العربية بأعظم معجزة في الكون ألا وهي كتاب الله المبين، خدمةً له كي لا تزيغ الألسن عند قراءته .ولقد مجّد الله هذه اللغة العظيمة أنْ أنزل بها كلامه الكريم لتصبح بذلك أرقى لغات الأرض وأغناها ،بفضل الله، ثمّ بفضل جيل من العرب، ومن غير العرب ،رعاها وحفظها حتى صارت لها مكانة تتفاخر بها ،وتتباهى أمام غيرها من اللغات، ومما زادها شرفاً ورقياً دعوة وحض نبينا ﷺ وصحابته الأطهار على تعلّم هذه اللغة وتعلّم نحوها، فقال عنها سيدنا عمر رضي الله عنه «تعلموا العربية فإنّها تزيد المروءة...»[1] ، وقال أيوب السختياني «تعلّموا النحو فإنّه جمال للوضيع وتركه هجنة للشريف»[2]، لأنّه لا سبيل إلى استخلاص حقائق هذه العلوم بغير النحو، إذ هو كما قيل ميزان كلام العرب. لهذا وذاك طَفِقَ المجتهدون من أسلافنا يؤصّلون قواعده ويستخلصون أحكامه ،إلى أن شبّت ونضجت- خلال القرن الرابع الهجري- قواعده وفروعه ممتزجة ببعض القواعد الأصولية العامة أثناء هذه الحقبة أدرك العلماء أنّه لابد للنحو من أصول تُحكِمُهُ وأدلّة تُثبّتهُ.

فكان أوّل من فكّر في بناء صرح أصول النحو، هو أحد فطاحلة هذا القرن أبو الفتح عثمان ابن جني، مقتدياً بما فعله الفقهاء ،غير أنّنا نجد من النحويين من ادّعى السبق إلى هذا العلم كأبي البركات ابن الأنبا ري والسيوطي، الشيء الذي أثار فينا رغبة البحث والتنقيب في هذا الموضوع متخذين في ذلك مصطلحات هذا العلم ومفاهيمه أساساً نلج به إلى موضوعنا في أحد أبرز كتب ابن جني وهو الخصائص، فارتأينا أن نَسِمَ بحثنا بـ "مصطلحات علم أصول النحو من خلال كتاب الخصائص لابن جني".

ولم نقف على دراسة هذا الموضوع غير دراسة المصطلح اللغوي عنده ، وهو لمحمود عبد الله فجّال ، وقد استعنّا به في بحثنا، وهناك دراسة أخرى وُسِمَت بـ أصول النحو في الخصائص لابن جني لمحمد إبراهيم خليفة ، ولم نتمكن من الحصول عليها.

---

[1] – المستطرف في كل فن مستظرف:الأبشيهي،تح:سعد حسن محمد،مكتبة الصفا،القاهرة ط1، 1426هـ 2005م،ج2،ص274

[2] – البيان والتبيين:الجاحظ دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان،ج2، ص171

وممّا دفعني إلى تجشم صعاب هذا الموضوع، هو حبّ تتبع علم أصول النحو منذ بداياته الأولى عند القدامى ، والبحث في حقيقة مَنْ له فضل السبق إلى هذا العلم، والتعرّف على جهود ابن جني في هذا الميدان،بوصفه أوّل من أشار إلى أصول النحو صراحة، وما مدى مكانة كتاب الخصائص في هذا العلم باعتباره من أوائل المصنفات التي اعتنت به ، وكذا دراسة طائفة من مصطلحات هذا العلم فيه، لعلّنا بهذا البحث نجمع متفرقاً ،أو نشرح مغلقاً، أو نختصر مطولاً.

ومن أجل الوصول إلى أهداف هذه الدراسة سعينا جاهدين إلى الإجابة على تساؤلات، وإشكالات هذا البحث وقد تمثلت في:

1- كيف كانت بداية علم أصول النحو وما هي مؤثّراته ؟ وهل يعتبر ابن جني فعلاً مؤسس هذا العلم من خلال كتابه الخصائص ؟ وماهي جهوده في هذا الميدان ؟.

2- ما هي مبررات مَنْ ادّعى أسبقيته إلى هذا العلم من النحويين.

3- هل يعدّ كتاب الخصائص لابن جني كتاباً في أصول النحو، أم هو غير ذلك ؟.

4- أين تكمن أهمية القرن الرابع الهجري بين فترات النحو الأخرى ؟.

5- ما هي أهم أدلّة النحو عند ابن جني وما هي أهمّ مصادرها ؟ وكيف درس ابن جني هذه المصطلحات ؟.

6-ماهو المنهج الذي طبقه ابن جني في دراسته لأصول النحو؟ وما هي أنواع المصطلحات الأصولية التي جاءت عنده وكيف تطرق إلى تعريفها وتبويبها ؟.

7- ماهو أثر استعمال مصطلحات أصول النحو عند ابن جني في من جاء بعده من النحاة ؟، وما هي أهمّ المباحث الأصولية التي تعرض لها في ضوء تلك المصطلحات ؟

وغيرها من التساؤلات المحيطة بالموضوع والتي نأمل أن يُوجَد لها صدًى من خلال بحثنا هذا .

وقد اقتضى منا هذا التصور أن تكون خطة البحث على النحو الآتي:

قسمنا البحث على أربعة فصول وخاتمة.

فالفصل الأول: تناولنا فيه نبذة عن المصطلح ، ماهيته وأنواعه وخصائصه إذ تقتضي دراسة مصطلحات علم مّا، التعرف على هذا العلم ومبادئه ،وفي المبحث الثاني أشرنا إلى علم أصول النحو، فتعرضنا لبدايته ونشأته الأولى،وأشرنا إلى وجود قدر من القواعد الأصولية قبل ابن جني، كما تعرضنا لتعريفه ومباحثه المتمثلة في أهمّ أدلته ، ثم بيّنا أهمّ الخلافات القائمة حول مبتكر هذا العلم ، ومبررات كل مدعٍ ، ولم نغفل أهمّ العلوم التي أثّرت في أصول النحو، فخصصنا لها عنصراً، تحدثنا فيه على أهمّ مظاهر ذلك التأثّر و التأثير .

أمّا الفصل الثاني فقد خصصناه للتعرف على أهمّ مراحل حياة أبي الفتح ابن جني من خلال عصره، وترجمة حياته وثقافته وآثاره...

ثم درسنا في المبحث الثاني من هذا الفصل مدونتنا كتاب الخصائص فتناولنا عنوانه وهدف تأليفه ومباحثه و منهجية ابن جني فيه.

أمّا الفصل الثالث والرابع فخصصناهما لدراسة المصطلحات من حيث ورودها في كتاب الخصائص، وكذا القواعد الموظفة ضمنها وجعلنا ذلك على مرحلتين :

درسنا في الفصل الثالث مصطلحات أدلّة النحو الأصول وهي السماع، والقياس وما يتصل بها من مصطلحات لها علاقة مباشرة بالدليلين (كالمسموع والاطراد والشذوذ والمقيس والمقيس عليه والعلّة ،وكان في مبحثين خصّصنا الأوّل للسماع والثاني للقياس.

أمّا في الفصل الرابع فتطرقنا في مبحثه الأول لمصطلحات أدلة النحو الفروع (كالإجماع والاستحسان، وإقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل؛ أو ما عُرِفَ بعد ابن جني باسم الاستصحاب)، وإلى ما اتصل بها من مصطلحات لها علاقة نسقية بتلك الفروع، وفي المبحث الثاني من الفصل نفسه تعرضنا لبعض المصطلحات التي وردت في شكل قواعد أصولية عامة متناثرة في الكتاب، مما كانت محل تسميات مختلفة اجتهد الدارسون وبخاصة المحدثون في دراستها وتسميتها ، وختمنا بحثنا بأهمّ النتائج والأفكار التي توصنا إليها من خلال بحثنا المتواضع.

ولقد فرضت علينا طبيعة الدراسة أن نتّبع المنهج المناسب لها، لذا اقتضت الضرورة منهجين: المنهج الوصفي المناسب لتجلية دلالة المصطلح ،والوقوف عليه في كتاب الخصائص ، وتحليله وتبيين العوامل المؤثرة فيه. والمنهج التاريخي الذي نحاول في ضوئه تتبع تطور بعض المصطلحات، والإشارة من حين لآخر إلى المصطلح واستخدامه عند السابقين لابن جني، أو المتأخرين عنه، وكذا الاعتماد على العامل التاريخي في الحكم على بعض المعطيات.

أمّا عن أهم المصادر والمراجع التي عدنا إليها بعد مدونتنا "الخصائص" بتحقيقيه(النجار وهنداوي)، نذكر: الأصول في النحو لابن السراج ، والإيضاح في علل النحو للزجاجي والأشباه والنظائر والاقتراح في علم أصول النحو، والمزهر للسيوطي، و فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لأبي الطيب الفاسي والأصول لتمام حسان ، وأصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري لمحمد سالم صالح ، ونظرية الأصل والفرع لحسن خميس الملخ ، دون أن ننسى أهمّ معاجم اللغة كمقاييس اللغة لأحمد بن فارس و لسان العرب لابن منظور.

وأبرز ما اعترضنا في هذا البحث، استعصاء لغة ابن جني التي امتازت بالمنطقية وكذا تناثر مادة الأصول في كتاب الخصائص ،وفقدانها للترتيب والتبويب وعدم تبلور مفهوم أغلب مصطلحاته ، إضافة إلى ندرة بعض المصادر و المراجع كلُمع الأدلة للأنباري ودراسات نحوية في خصائص ابن جني لأحمد سليمان ياقوت وأصول النحو في خصائص ابن جني لمحمد إبراهيم خليفة.

وأخيراً وليس آخراً وعرفاناً منّي، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى المشرف الدكتور أبو بكر حسيني الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته، ونصائحه ، وتخصيص الكثير من وقته ، في الوقوف على جميع مراحل هذا البحث، فجزاه الله عنّا كل خيرٍ، كما لايفوتني أن أشكر من له الفضل الكبير في هذا التخصص الدكتور أحمد جلايلي الذي لم يبخل هو أيضاً بإفادتنا، وصقل مواهبنا ، وإلى كل أساتذتنا الذين درّسُونا في المرحلتين ، وكل من ساعدنا على هذا الإنجاز من قريب أو من بعيد.

واللهَ أسألُ أن يوفقنا إلى ما فيه خدمة لهذه اللغة الشريفة، وأن يجعل جميع أعمالنا خالصة لوجهه .

سليم عواريب

في يوم2007/08/25م.

الفصل الأول

المصطلح وعلم أصول النحو

المبحث الأول:المصطلح

المبحث الثاني:علم أصول النحو،نشأته ومباحثه

المبحث الأول:

المصطلح

إنّ المصطلح بالنسبة إلى كلّ العلوم دون استثناء، بمثابة المفتاح الذي نفتح به مغاليق كلّ لغة، بل كلّ علم، لذلك باتت دراسة المصطلحات شيئًا ضروريًا من أجل نظر أعمق، وفهم أدقّ ،فمن الصعوبة بمكان أنْ يلج دارس باب علم دون أنْ يتسلح بمصطلحاته، لذلك أرى أنّه من الأجدر أن أتعرّض ولو بإيجاز إلى أساسيات هذا العلم الواسع (علم المصطلح)، تماشياً مع ما يقتضيه البحث العلمي،وسنركّز على المصطلح من وجهة النظر النحوية، وسنتطرق في هذه الدراسة إلى التعريف بالمصطلح ، وذكر أنواعه وخصائصه ، وكذا منهجية وضع المصطلحات ،ثم نتعرض إلى التعريف، طرقه وعلاقاته.

تعريف المصطلح:

1- **المعنى اللغوي**:المصطلح في لسان العرب من الفعل صَلَحَ،قال ابن منظور : « الصَلاَحُ: ضدّ الفَسَاد...والإصْلاَحُ نَقِيضُ الإفسَادِ والمَصلَحَةُ :الصَلاَحُ والمَصلَحَةُ وَاحِدَةُ المَصَالِح والاسْتِصلاَحُ نَقِيضُ الاسْتِفْسَادِ وأَصلَحَ الشَيءَ بَعدَ فَسَادِهِ : أَقامَهُ والصُلحُ :تَصَالحُ القَومِ بَينَهم...والصُلحُ:السِلمُ: وقد اصْطَلَحُوا وصَالَحُوا وتَصَالَحُوا واصّالَحُوا مشدّدة الصاد قلبوا التاء وأدغموها في الصاد بمعنى واحد »[1]

وفي المقاييس « يدلُ عَلَى خِلاَفِ الفَسَادِ .يُقَالُ صَلُحَ الشَيءَ يَصلحُ صَلاَحًا...»[2]

أما في التنزيل فقد ورد الفعل صلح مرتين في آيتين مختلفتين ،قال تعالى :

﴿ **جَنّاتُ عَدنٍ يَدخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِن آبَائِهِمْ وَأَزوَاجِهِم وَ ذُرِّيَّاتِهِم وَالمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيهِم مِنْ كُلِّ بَابٍ...**﴾ [الرعد:23]

وفي الآية الثانية يقول أيضا: ﴿ **رَبّنَا وَأَدْخِلهُمْ جَنَّاتِ عَدنٍ الَّتِي وَعَدتَّهُمْ وَمَن صَلَحَ مِن آبَائِهِمْ وَأَزوَاجِهِمْ وَ ذُرِّيَّاتِهِم إِنَّكَ أَنتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ ...**﴾[غافر :8]

فالفعل في كلتا الآيتين بمعنى الصالحين من الآباء والأزواج والأبناء [3].

فالمعنى اللغوي العام الذي يستفاد من تلك المعاني هو الصلاح الذي هو ضد الفساد

2-المعنى الاصطلاحي:إنّ لفظ الاصطلاح قديم العهد يعود بنا إلى القرن الثالث الهجري أين ورد في طيات أهمّ المصادر الأدبية القديمة كطبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي

---

[1]-لسان العرب :ابن منظور،جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، تح:عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1 ، 1424هـ- 2003م ،ج2، ص610، 611

[2]-معجم مقاييس اللغة:أحمد بن فارس ،تح:شهاب الدين أبو عمرو،دار الفكر بيروت لبنان،ط2 ، 1418هـ 1998م، ص574

[3]-ينظر صفوة التفاسير :الصابوني،دار الصابوني، القاهرة ، ط9،(د ت)،ج2، ص8، ج3، ص 95

حيث يقول :« فاقتتلت في ذلك الجفر بنو تغلب حتى كادت تتفانى ثم اصطلحوا على أن ملؤوه حجارة وقتاداً...» [1]

وفي التعريفات للشريف الجرجاني «الاصْطِلاَحُ عبارة عن اتّفاق قَومٍ عَلَى تَسمِيةِ الشَيءِ باسمِ مَا يُنقلُ عَن مَوضِعِهِ الأوّل وإخرَاجِ اللَفظِ مِن مَعنًى لُغَوِي إلَى آخر لِمُنَاسَبَةٍ بينهمَا،وَقِيلَ :الاصْطِلاَحُ اتّفاقُ طَائفَة عَلى وَضعِ اللَفظِ بِإزَاءِ المَعنَى،وَقِيلَ الاصطِلاَحُ لَفظٌ مُعَيَّنٌ بَينَ قَومٍ مُعَيَّنِينَ.» [2]

ونشير هنا إلى أمر مهمّ مفاده أنّ من المحدَثين من يفرق بين لفظتي (المصطلح) و(الاصطلاح) فالاصطلاح أو علم الاصطلاح هو العلم الذي « يبين كيفية وضع المصطلح؛أي كيفية الاصطلاح» وأمّا المصطلح فهو«الوحدة التي يقوم عليها هذا العلم...» [3] بينما نعثر على رأي يخالف هذا الاتجاه إذ يؤكد محمود فهمي حجازي أنّ كلا اللفظين بمعنى واحد[4]،وعليه فإنّ المصطلح عند المحدَثين «هو كل وحدة لغوية دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط)، أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب) وتسمى مفهوما محدداً بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما» [5] ،أو هو «كلمة تعبر عن مفهوم خاص في مجال محدد» [6]

يتّضح من خلال التعاريف السابقة أنّ المصطلح لغةً من صَلَحَ ضد الفساد ، أمّا اصطلاحًا فهو اتّفاق جماعة من الناس على تسمية شيءٍ، حيث يضفون عليه معنى خاصًا لا يشترك معه فيه شيء آخر.أمّا العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي فهو الاتّفاق على الأمر والتعارف عليه[1]

---

[1]–طبقات فحول الشعراء:ابن سلام الجمحي،قرأه وشرحه:أبو فهرمحمود محمد شاكر،دار المدني بجدة ط2، 1974 ج2، ص703

[2]–كتاب التعريفات:الشريف الجرجاني،،مؤسسة الحسنى،الدار البيضاء المغرب،ط1 1427هـ–2006م ص22

[3]–المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث:إيناس كمال الحديدي،دار الوفاء الإسكندرية، ط1 2006م، ص31

[4]–ينظر الأسس اللغوية لعلم المصطلح:محمود فهمي حجازي ،دار غريب القاهرة،(د ط) ،ص 8، 9

[5]–المصطلحات النحوية في التراث النحوي:إيناس ص32 عن مقدمة في علم المصطلح،علي قاسمي الموسوعة الصغيرة(169) دائرة الشؤون الثقافية والنشر بغداد سنة 1985م ص215

[6]–تمام حسان رائدا لغويا: د.عبد الرحمن حسن العارف،عالم الكتب القاهرة ،ط1: 1423–2002م ص295

---

[1]–ينظر مصادر التراث النحوي:محمود سليمان ياقوت،دار المعرفة الجامعية قنات السويس(د ط) 2003،ص13

ولعلّ أهمّ تعريف للمصطلح، هو ما ساقه محمود فهمي حجازي في كتابه السابق إذ يقول :« الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقرّ معناها أو بالأحرى استخدامها وحدّد في وضوح ،هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة ،وواضح إلى أقصى درجة ممكنة ،وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائمًا في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري»[2]،وذلك لتوفر سمات المصطلح الحقيقية كالوضوح والتخصص

أنواع المصطلح:

من الواضح جداً أنّ مجال بحثنا ليس في هذا العلم ومباحثه تحديداً ،لذلك سنحاول قدر المستطاع أن نعرض منه ما يتماشى وطبيعة بحثنا حتى تكون دراستنا في الصفحات الآتية مؤسسة على هذا المصطلح ومبادئه .

فالمصطلح إذا ما نظرنا إلى صوره نجده قد يتكون من كلمة، أو أكثر من كلمة وهو ما يعرف بالمصطلحات المفردة والمصطلحات المركبة ،وهناك أنواع شتى باعتبارات أخرى ،فنجد مصطلحات ذات علاقة أحادية الدلالة وأخرى ذات علاقة أحادية التسمية والمصطلحات المترادفة وغيرها...[3]

وسنتطرق لتلك الأنواع في سياق كلامنا عن منهج البحث في دراسة المصطلح.

إنّ أول مرحلة نقدم عليها في دراسة أيّ مصطلح هي مرحلة التجريد المصطلحي ثمّ التحليل،فالتجريد المصطلحي هو جمع واستخراج المصطلحات التي ستخضع للبحث

أمّا التحليل المصطلحي فيتمثل في ضبط المفاهيم ودراسة المصطلحات والعلاقة بينها حسب سياقاتها الواردة فيها ودراسة مدى توسعها[1] ،وينقسم التحليل المصطلحي على قسمين ،التحليل الدلالي و التحليل الشكلي «اللذين يمثلان جوهر علم الاصطلاح حيث يقوم على التعبير عن المفاهيم وتسميتها»[2]. فتكمن دراسة المفاهيم والعلاقة بينها ضمن التحليل الدلالي وأمّا التسميات فهي ضمن مجال التحليل الشكلي.

I-التحليل الدلالي:

---

[2] -الأسس اللغوية لعلم المصطلح:محمود فهمي حجازي،ص12،عن th lewandowski ,linguistisches worterbuch,heide(berg1979,3,799_801)

[3] -ينظر المصطلحات النحوية في التراث النحوي:إيناس،ص33، 52

[1] - ينظر المصطلحات النحوية في التراث النحوي،إيناس، ص47

[2] - ينظر المرجع السابق ص50

وهو« دراسة معنى المصطلح أي محتواه أو مغزاه المفهومي» [3]، وكذا دراسة العلاقة بين المصطلح ومفهومه.والمصطلح قبل استخدامه وتخصيصه هو وحدة لغوية تحمل معنى حقيقيا أو أصليا ثم تتحول بعدئذ تلك الألفاظ اللغوية والوحدات المعجمية من مجالها العام إلى مجال التخصيص فتصبح ذات معنى منقول، وبمرور الزمن يفقد هذا المصطلح خصوصيته ، إلاّ عند المتخصصين في مجال استخدام ذلك المصطلح « ليظهر معنى جديد قد تقتضيه الحاجة في عصر تال »[4] يضاف إلى المعنى الأساسي، وهو ما يعرف باتّساع المعنى.

وإذا ما أتينا على التحليل الاصطلاحي لتلك الوحدات اللغوية بعد أن اكتسبت معنى منقولا فإنّنا نجد أنواعًا للمصطلحات تجمعها علاقات عدّة نبيّنها على النحو التالي :

- **النوع الأول:علاقة أحادية الدلالة:** وهي أن تفيد الصيغة الشكلية مفهومًا واحداً لا غير، وهو أساس صياغة المصطلحات وأن لا يدل المصطلح على أكثر من مدلول.

-**النوع الثاني :علاقة أحادية التسمية** :« وهي علاقة بين المصطلح ومفهومه حيث لا يكون للمفهوم إلا تسمية واحدة.» [5]،ويبدو أن النوعين هنا شيء واحد.

-**النوع الثالث:علاقة الترادف:**وهوأنْ يدل أكثر من مصطلح على مفهوم واحد في لغة واحدة وفي ميدان واحد وفي مستوى لغوي واحد ،حيث تكون هناك علاقة بين التسميات أو المصطلحات، ولا يعني هذا أن يكون هناك تطابق تام بين المصطلحين بل يكفي أن تكون بينهما علاقة استبدال؛ أي يمكن أنْ يظهر كلٌ منهما في نفس السياق دون اختلاف في الدلالة أمّا إذا كان هذا الاستبدال جزئياً فإنّنا أمام شبه الترادف ،وهذا ما يجمع بين أغلب المصطلحات.[1]

-**النوع الرابع:علاقة تداخل مفاهيم المصطلح:** وهو وجود علاقة بين عدة مفاهيم تشترك في مصطلح واحد ،حيث يكون هناك اشتراك للمفاهيم في سمات معينة ومن ثمَّ اشتراكها في التسمية وينجم هذا التعدد في المعاني «عن نقل المعنى أوعن الاختلاف في تفسير مصطلح مركب ...» [2]،كمصطلح المفرد في النحو فهو يقابل المركب ،ويقابل الجملة وشبه الجملة، والمضاف والشبيه بالمضاف وسنتحدث عنه.

---

[3]- ينظر نفسه ص50

[4]- ينظر نفسه ص52

[5]- ينظر نفسه ص52

[1]- ينظر المصطلحات النحوية في التراث النحوي...إيناس كمال الحديدي، ص54

[2]- ينظر المرجع نفسه عن معجم مفردات علم المصطلح،اللسان العربي ،العدد الثاني و العشرون سنة 1984م ص212

-**النوع الخامس: علاقة الاشتراك اللفظي:** وهي تطابق المصطلحات في الشكل الخارجي كأن تكون لها نفس الشكل الكتابي نحو: (الخال فهو أخو الأم كما أنّه الخال على الخد)، أو نفس الشكل الصوتي نحو: على (حرف الجر) وعلا(الفعل) مع اختلاف المعاني والمفاهيم .ومن« العلاقات الدلالية التي وجدت حظها من الدراسات العربية قديماً وحديثاً هي الترادف،والتضاد،والاشتراك اللفظي»[3]

-**النوع السادس:علاقة التعادل الدلالي بين المصطلحات:** كأن تكون هناك مصطلحات مختلفة تدل على مفهوم بذاته مع انتماء المصطلحات إلى لغات مختلفة[4]

ويبدو من خلال هذا العرض السريع لأنواع المصطلحات والعلاقات القائمة بينها أنّ النوع الأوّل هو المعول عليه في علم المصطلح ،لأنّ المصطلح ينبغي «أن يشير إلى مفهوم محدد يميزه عن أي مفهوم آخر.» [5]

ويمثّل بعض اللغويين لمخالفة هذا الغرض المنشود في هذا العلم بمصطلح (المفرد) فهو عند النحاة أكثر المصطلحات تداخلا واشتراكا بين الأبواب النحوية، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أنّ المصطلحات التي تقابل مصطلح المفرد:

- المركب: في باب الكلمة ،والعلم ،والضمير ،والفعل ،والعدد
- جملة وشبه جملة:في باب الحال ،والخبر ،والصفة ،والصلة
- المضاف والشبيه بالمضاف[1]

II – التحليل الشكلي:

إذا كان الجانب الدلالي ركناً من الأركان التي تقوم عليها صياغة المصطلحات فإنّ الشكل الخارجي، و الهيكلي للمصطلح لا يقل أهمية عنه، لهذا كان التحليل الشكلي من مكملات التحليل الدلالي من أجل استيعاب المصطلح على أتمّ وجه ،وقوام هذا النوع الذي نحن بصدده

---

[3]- ينظر السابق ص60

[4]- ينظر السابق ص61

[5]- تمام حسان رائدا لغوياً، ص 297

[1]-ينظر المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية:أحمد عبد العظيم عبد الغني،دارالثقافة القاهرة(د ط) 1410هـ- 1990م ص6،7، 8

هو« دراسة العناصر الصوتية والخطية والصرفية والتركيبية والنحوية »[2] ورَبْط هذه الجوانب جميعاً بالدلالة ليتمثل لنا مفهوم المصطلح.وفي ظلّ هذا المعنى يكون المصطلح مركبًا، أو مشتملاً على سوابق ولواحق،أو من الصيغ المشتركة الفصل؛أي «الشكل الواحد الذي يدل على أكثر من فصيلة بدون أن يطرأ على الشكل أيّ تغيير مثل:(أحمد) المستخدمة اسما وفعلا،(تعاونوا) المستخدمة فعلا ماضيا وفعل أمر »[3] ،وقد يكون المصطلح من العبارة الفعلية التي تتكون من فعل ووحدة لغوية أخرى كالضمير.

لهذه الاعتبارات وغيرها بات من الضروري تحليل لغوي لهذه المصطلحات من جانبها الصرفي والنحوي التركيبي،يكمل التحليل الدلالي.

1- التحليل الصرفي :

إنّ قوام هذا التحليل هو المورفيمات باعتبار أنّ التحليل الصرفي يُعنَى بالشكل الخارجي ،والمورفيم هو« أصغر وحدة لغوية[صرفية] ذات معنى دلالي وظيفي بحيث لا يقبل التجزئة إلى عناصر أخرى ذات دلالة »[1].

ويقسّم علماء اللغة المورفيم إلى أنواع، فهناك المورفيمات الحرّة وهناك المقيدة وتنقسم المورفيمات المقيدة بدورها إلى مورفيمات اشتقاقية وأخرى إعرابية فالاشتقاقية تتمثل في ما يدخل على بعض العناصر اللغوية لنحصل على بعض المشتقات، كاسم الفاعل والمفعول...أمّاالمورفيمات الإعرابية فهي التي تدخل على الصيغة فتفيد وظيفة إعرابية كالحركات و الحروف في الإعراب...

هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد الكلمة باعتبارها أكبر عنصر ينطلق منه التحليل الصرفي، وهي في عرف النحويين« اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع،وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف...» [2].

---

[2]- المصطلحات النحوية في التراث النحوي ص62 ،وكان عليها أن تقول التركيبية النحوية لأنها درست النوعين معاً ولم تستطع فصلهما وإن كان بينهما فرق طفيف

[3]- المصطلحات النحوية في التراث النحوي إيناس، (الهامش) ص62

[1] -المصطلحات النحوية في التراث.إيناس، ص64

[2]- المفصّل في علم العربية:الزمخشري،وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي ،تح: سعيد محمود عقيل،دار الجيل،بيروت لبنان ط20031م- 1424هـ، ص8

وتجدر الإشارة هنا، إلى الفرق بين الكلمة والمصطلح حيث بيّنت إيناس كمال الحديدي، التفريق الذي أشار إليه(سِيْجَرْ) الذي يستند إلى فكرة المرجعية ؛ مفاده أنّ الوحدات اللغوية التي ترجع إلى فرع معرفي معين هي المصطلحات،أمّا «الوحدات التي تؤدي وظيفتها في مرجعية عامة تغطي التنوع اللغوي مع تعدده فهي الكلمات»[3] .وعليه يمكن أنْ نتصور مفهوما آخر للمصطلح «وهو الوحدات اللغوية التي تتميز بمرجعية خاصّة من خلال فرع معرفي خاص»[4] .

2-التحليل النحوي التركيبي: تبرر إيناس كمال الحديدي حكم إدراج النوعين معًا بعلّة توحد دورهما في علم الاصطلاح،وتفرّق في هذه الدراسة بين تصنيفين من الرموز النحوية وهما:تصنيف الكلام كالأسماء والأفعال والحروف في العربية والتصنيف النحوي أوالفصائل النحوية و« هي المورفيمات النحوية التي تتغير في الكلام مثل النوع والعدد والجنس والزمن والصيغة »[1]. ويعنى هذا التحليل بدراسة الكلمة داخل التركيب في صياغات تركيبية مختلفة نوردها في نقطتين:

آ- صياغة المركبات: وهي وحدة لغوية تكون محصلة تركب عنصرين،تؤدي وظيفة في سياقات مختلفة،وقد نجد تركيب كلمات ،أو تركيب جمل.،كما نجد تركيب أفعال كالتي تتعدى بحرف ،كما نجد أسماء مركبة نحو: (كرة القدم) وقديما أشار النحويون إلى أنواع المركبات مثل: المركب المزجي ،والمركب الإسنادي ،والمركب الإضافي[2]

ب- إضافة السوابق واللواحق: وهي نوع آخر من تركيبات الكلمة وإن كانت من قبيل الدراسة الصرفية إلاّ أنّ إيناس كمال الحديدي تذهب إلى أنّه بالرغم « من أنّ هذين الإجراءين من الإجراءات التصريفية فإنّ إتمامهما لا يكون إلاّ لخدمة الكلمة عند دخولها في تركيب» [3].

والجدير بالذكر أنّ دراسة المصطلح شكليًا ودلاليًا من أهمّ أهداف علماء المصطلح، وتبرز هذه الأهمية أكثر عند دراسة المصطلح النحوي الذي بسطت حوله دراسات غنية، وأنجزت فيه أعمال أحاطت بمعصم هذا العلم ،بدأت بمصطلحات أودعها فطالحة النحو العربي في أسفارهم أمثال الخليل وسيبويه وصولاً إلى ابن جني ،وحسبُنا نحن هنا الإشارة والتمهيد لبحثنا.

---

[3]- المصطلحات النحوية في التراث النحوي...إيناس كمال الحديدي ،ص74

[4]- المرجع السابق ص74

[1] -المصطلحات النحوية في التراث النحوي: إيناس ، ص77

[2] -ينظر المرجع نفسه، ص77

[3]- المرجع نفسه ، ص،85

أهم خصائص علم المصطلح:

إذا ماولينا وجهنا شطر أسس ومنطلقات علم المصطلح في صياغة المصطلحات فإنّنا نجد خصائص ومميزات ارتبطت بالمصطلح، وسعينا جاهدين لكي نستخلصها من المقارنة بين هذا العلم وبين علم اللغة التطبيقي التي عرضها محمود فهمي حجازي[1] وهي:

1- تحديد المفاهيم تحديداً دقيقاً يميزها عن غيرها من المفاهيم الأخرى ويقنن لها مصطلحاتها وهو من أسمى مميزات وأهداف علم المصطلح.

2- يبحث علم المصطلح في المفردات التي تعبر عن المفاهيم المنشودة.

3-علم المصطلح ذو طابع آني[2] (وصفي ثابت)« يبحث الحالة المعاصرة لنظم المفاهيم ويحدد علاقاتها القائمة ويبحث لها عن مصطلحات دالة متميزة.» [3]

4- يسعى علم المصطلح لتكوين المصطلحات وتوحيد مفاهيمها عن طريق الاتّفاق

5-المعيارية التي يتميز بها علم المصطلح والتي تهدف إلى توحيد المصطلحات وهو ما نلمحه من خلال المعاجم الحاوية للمصطلحات والتسميات الموحدة.

6-علم المصطلح جزء لا يتجزأ من التنمية اللغوية ، وهناك من يربطه بالحضارة إذ جاء في مجلة كتاب الأمة : « المصطلحات مفهوم يربطه البعض بالعلوم والعلماء ونربطه نحن بألفاظ الحضارة...هذا يعني أنّ المصطلح اليوم غَدَا ضرورة علمية وضرورة حضارية لا يمكن

---

[1]- من خلال كتابه الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص24، 25، 26، 27

[2] -الآنية أو الوصفية:« هي الدراسة الآنية السكونية البنوية التي تعنى بوصف النظام اللغوي بجزئياته بغض النظر عن التحولات التي يمكن أن تطرأ عليها» ينظر مبادئ في اللسانيات لخولة طالب الإبراهيمي دار القصبة للنشر الجزائر 2000م

[3] -الأسس اللغوية لعلم المصطلح:محمود فهمي حجازي،ص25

تجاهلها ...ومواكبة هذا الركب الحضاري تفرض أن تنضمّ لغتنا إلى هذا الركب وتنفتح عليه بمصطلحات تستوعب هذه المستجدات..» [4]

7- ارتباط المصطلح بالكلمة المكتوبة، ولا يكون الاهتمام بالمنطوق إلاّ في المستوى التواصلي الذي يلي المكتوب.

8- يسعى علم المصطلح إلى توحيد المصطلحات داخل المجال المحدد الواحد وعرضها في موضوعات تنتمي إلى مجال دلالي موحد كالمعاجم اللغوية القديمة التي رتبت « الكلمات بحسب الموضوعات ؛ مثل الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام, وفقه اللغة للثعالبي و المخصص لابن سيدة الأندلسي»[1]

9- يرتبط علم المصطلح بفروع معرفية خاصة كالمنطق،وعلم الوجود(الأنطولوجيا) وعلم المعلومات وبفروع معرفية عامة ومختلفة تجاوزت العلوم الإنسانية [2] .

تلك هي بعض خصائص هذا العلم، و منطلقاته التي جاءت في سياق توضيح الفرق بينه وبين علم اللغة التطبيقي , وتبقى هذه الخصائص شذارات من جملة مميزات هذا العلم الواسع .

و إلى جانب تلك الخصائص، تجدر الإشارة إلى نقطة هامة في دراسة المصطلح لا يمكن لدارس هذا العلم أن يتجاوزها دون أن يعي كنهها، و يسبر أغوارها ليتسنى له معرفة طرق استخدام المصطلحات ألا وهي منهجية وضع المصطلحات العلمية أو كما يسميها محمود فهمي حجازي بنية المصطلحات , بينما يسميها محمد حسن عبد العزيز في مقال له بطرق وضع المصطلح [3] , ومهما اختلفت التسميات فإنّها في الأخير تعبّر عن تلك المنهجية والطريقة التي يتم من خلالها وضع واختيار المصطلحات العلمية , وإنْ كانت هذه المنهجية ليست موحّدة بين الدارسين فإنّنا آثرنا أن نعرض لأهمها و أولاها.

ما من كتاب تعرض لمنهجية وضع المصطلحات إلاّ وتجده يولي الأهمية لوسائل ثلاث وهي:المجاز والاشتقاق والنحت ،لكن هناك من قدّم عليها وسيلة أخرى وهي :

1-**المصطلحات التراثية:**إضافة إلى المجاز والاشتقاق والنحت ،يساهم التراث أيضا في توليد العديد من المصطلحات الجديدة إلاّ أنّ بعض الدارسين استصغر هذا الجانب «لأنّ إمكانات

---

[4] –اللغة وبناء الذات، سلسلة كتاب الأمة: عبد الرحمن بودرع ،أ أحمد شوقي الخطيب ،أ عبد الله الأعشير، قطر العدد101،جمادى الأولى 1425هـ السنة الرابعة والعشرون،ط1، 2004م، ص103، 104

[1] – فصول في فقه اللغة العربية : رمضان عبد التواب , مكتبة الخانجي القاهرة ط 6 , 1420هـ /1999 م ص 230

[2] – ينظر الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ,ص 25،24...28

[3] – ينظر تمام حسان رائدا لغويا : ص 301

التراث تظل محدودة على سعتها وأهميتها لأسباب منها أنّ علوم العصر التي تجابهنا بالآلاف المؤلفة بل بالملايين من المفاهيم والمصطلحات اللازمة لها،هي مفاهيم علمية جديدة يكاد عمر معظمها لا يعود لأكثر من مئة عام...» [1]،لكن هذه النظرة غير مطردة ولا تنطبق على كل الفروع، ففي النحو مثلا مازال التراث يكسو هذا العلم بقائمة ليست بالقليلة من المصطلحات منها ما يعود إلى ما قبل سيبويه الذي يعود له الفضل إبداع مصطلحات عمّرت لقرون ولا ننسى فِطَحْل القرن الرابع الهجري أبا عثمان ابن جني الذي أصّل الاشتقاق وعقد له بابًا في خصائصه وبذاك عُدّ ابن جني« مؤسس هذه النظرية ومبدعها وواضع اصطلاحها»[2] وبخاصة مصطلح الاشتقاق رغم أن الخليل كان له فضل السبق« ذلك أنّه أول من التفت إليه وإن لم يسمه وطبقه في العين حاصرا به مواد اللغة...» [3]

وأمّا عن الرأي القائل بأنّ العرب ضيّقوا مجال المصطلحات عندما وضعوا حدودا زمانية ومكانية عرفت بزمان ومكان الفصاحة فإنّنا نوافقه ولا نضن عليه بتأييد من وجهة نظر المصطلحيين فقط.[4]

2-**المجاز:** «هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع ...أو هو الكلمة المستعملة في غير ما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة استعمالا في الغير...» [5].

أمّا ابن جني فيرى أنّ« الحقيقة ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة والمجاز ما كان بضد ذلك وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة، وهي الاتساع،والتوكيد ،والتشبيه.فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة...» [1]

ويظهر دور المجاز في توليد المصطلحات عن طريق انتقال مفهوم مصطلح ما إلى مفهوم آخر لمناسبة بينهما ،مثل نقل مفهوم الفصاحة من دلالتها على خلوص اللبن من رغوته إلى دلالة أخرى وهي حسن الكلام وجودته، وكذا نقل« مفهوم البلاغة من بلوغ غاية المسير إلى

---

[1]- اللغة و بناء الذات مقال سابق،ص106

[2]- في أصول النحو:سعيد الأفغاني،دار الفكر،دمشق ،ط3، 1383هـ-1964م ،ص136

[3]- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث:محمد حسين آل ياسين،منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ،ط1، 1400هـ-1980م،ص490

[4]- ينظر اللغة وبناء الذات،ص106

[5]- مفتاح العلوم:السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي)،دار الكتب العلمية،ط1، 1403هـ-1983 م ص359، 360

[1]- الخصائص:ابن جني (أبو الفتح)،تح: محمد علي النجار، دارالكتاب العربي،ط2، 1952م،ج2،ص442

مفهوم الإيجاز المعجز الرصين و المنطق الجيد»[2] إضافة إلى الكثير من المصطلحات التي نقلها القرآن إلى معانٍ أخرى كالإسلام والقرآن،والإيمان،والجهاد.

3-**الاشتقاق:** وهو« تكوين لفظ عربي جديد من مادة عربية عرفتها المعجمات وبوزن عربي عرفه النحاة أو أثبتته النصوص»[3] ،وهكذا بالاشتقاق نحصل على كلمات جديدة بشرط خضوعها لأوزان العربية لكي تؤدي دلالات تكون مرتبطة بتلك الأوزان وهذا ما حدث فعلاً ،فقد تكونت آلاف المصطلحات في العربية عن طريق الاشتقاق، فقد ذكر أحمد بن فارس كلمات رأت النور في عصر صدر الإسلام كمصطلح (مُخَضرَم) التي تطلق على من أدرك الإسلام من أهل الجاهلية وهي من الفعل "خَضْرَمَ" أي قطع « والمخضرمة من النوق والشاء المقطوعة نصف الأذن»[4] ، ناهيك عن التي نشأت في زمن المولدين كمصطلح النحرير والخم[5] ممّا ليس من العربية كما ذكر الأصمعي[6].

4-**النحت:** ظهر النحت عند الخليل بن أحمد ،حيث قال في كتابه العين« إنّ العين لا تألف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما إلاّ أن يشتق فعل من جمع بين كلمتين مثل ((حَيّ علَى)) كقول الشاعر:

أَلاَ رُبَّ طَيْفٍ بَاتَ مِنْكَ معانِقِي*إِلَى أَنْ دَعَا دَاعِي الفَلاَحِ فَحَيْعَلاَ**

يريد :قال ((حَيّ علَى الفَلاَح)).

فهذه كلمة جمعت من ((حيّ)) ومن ((علَى)) وتقول منه ((حَيعَلَ)) يُحيعِلُ حيعلةً وقد أكثرت من الحيعلة أي من قولك((حَيّ على)) وهذا يشبه قولهم :تَعَبشَمَ الرجل وتَعبقَسَ،ورجل عَبشَمِي إذا كان من عبد شمس، أو من عبد قيس فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة واشتقوا فعلا..»[1].فالنحت بهذا المعنى:أن« تنحت من كلمتين كلمة واحدة وهو جنس من

---

[2]- ينظر اللغة وبناء الذا ت،ص107

[3]- الأسس العلمية لعلم المصطلح:محمود فهمي حجازي،ص35

[4]- لسان العرب:ابن منظور(جمال الدين أبو الفضل)،ج12، ص215

[5]- النحرير:الحاذق الماهر العاقل المجرب، والخم: القوصرة يجعل فيها التبن لتبيض فيها الدجاجة

[6]- ينظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها:السيوطي،ضبطه وصححه ووضع حواشيه فؤاد علي منصور،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1 ،1418هـ-1998م،ج1، ص243

[1]-كتاب العين:الخليل بن أحمد الفراهيدي،تح:مهدي المخزومي،إبراهيم السامرائي،دارمكتبة الهلال،(د ط)

الاختصا»[2].فعلى الرغم من أنّه وسيلة من وسائل توليد المصطلحات إلاّ أنّه يبقى نادر الاستخدام في صياغة المصطلحات قديماً وحديثاً.[3]

5-**التعريب:** نحاول ككل مرّة أن نلقيَ نظرة على هذه المفاهيم من حيث معناها والتي اعتمدت منهجاً في وضع المصطلحات، جاء في الصحاح:« وتعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على مناهجها تقول:عَرّبَتْه العرب وأعربته أيضا»[4] أو« هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها »[5].

ويرتبط التعريب بقضية الترجمة والاقتراض، أو الاستعارة من اللغات الأخرى التي جاورت العربية في فترة الجاهلية وعصر صدر الإسلام، ومن بين الألفاظ المقترضة الدِمَقس والإستبرق للحرير والزرجون والإسفنط والباذق والدرياقة للخمر والبهرج للباطل...[1]

وكان الدافع لدخول هذه الكلمات إلى العربية هو الإحتكاك الحضاري، فقد دخل من السنسكريتية والفارسية واليونانية ،وبذلك فالمعرّب يعود إلى أصول أعجمية وينتهي إلى الاستخدام العربي، وقد عنى به النحاة قديماً كسيبويه الذي تناول فيه «مايغيره العرب من الحروف الأعجمية»[2] في باب ما أعرب من الأعجمية، وباب اطراد الإبدال في الفارسية[3].

أمّا المحدثون فهناك من أشار إلى نوع جديد سمي بالتعريب الجزئي، أو الترجمة وهو جمع المعرب والعربي في تركيب واحد ليكوِّنوا به مصطلحاً جديداً،[4]وقد استخدمه عبد القادر الفاسي

المجلد الأول،ص60

[2] -الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها :أحمد بن فارس،علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1، 1418هـ-1997م ، ص209

[3]-ينظر اللغة وبناء الذات ، ص111

[4]- الصحاح :الجوهري (إسماعيل بن حماد) ،تح:أحمد عبد الغفور عطار دارالعلم الملايين ط2، 1399هـ-1979م ج1،ص179

[5]- المزهر: السيوطي،ج1، ص211

[1]- ينظر فصول في فقه اللغة:رمضان عبد التواب،ص321

[2]- الأسس اللغوية لعلم المصطلح:محمود فهمي حجازي ، ص148

[3]- الكتاب: سيبويه ،تح: عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1402هـ-1982م ج4 ص303...305

[4]- ينظر تمام حسان رائدا لغويا،ص313، 314

الفهـــري كمصـــطلح ميتالغـــة(métalangage) وميتـــا لغـــوي(métalinguistique) ،وسوسيولسانيات(sociolinguistiques)[5]...

وقبل أن نشير إلى قضية محورية في دراسة المصطلح وهي التعريف ،تجدر الإشارة ههنا إلى المبادئ الأساسية في منهجية وضع وصياغة المصطلحات العلمية التي أقرّتها ندوة توحيـد منهجيات وضع المصطلحات العلمية[6] التي أَفدتُ منها في عرض تلك المنهجية التـي طرحهـا الأستاذ أحمد شفيق الخطيب في مقاله السالف الذكر ،فدونك بعض تلك المبادئ ملخصةً:

1- ضرورة وجود مناسبة بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي ولا يشترط أن يسـتوعب كل معناه العلمي.

2- وضع مصطلح واحد للمفهوم الواحد ذي المضمون الواحد وفي حقل واحد.

3-استقراء وإحياء التراث العربي عربية كانت أو معربة.

4-استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة والتي أشرنا إليها سـابقا كالتراث والتوليد بالمجاز والاشتقاق والتعريب والنحت.

5-تفضيل الكلمات العربية الفصيحة على المعربة .

6-تفضيل الكلمة التي تسمع بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمع به.

7-تفضيل الكلمة المفردة؛لأنّها تساعد على تسهيل الاشتقاق،والنسبة،والإضافة والتثنية، والجمع .

8-تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل لفظ عند وجود ألفاض مترادفة في المـدلول واختيـار اللفظ العلمي الذي يقابلها.

9-التعريب عند الحاجة وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية كالألفاظ ذات الأصـل اليوناني، أو اللاتيني ،أو أسماء العلمـاء المسـتعملة مصـطلحات ،أو العناصـر والمركبـات الكيماوية.[1]

---

[5] -اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية:عبد القادر الفاسي الفهري،دار توبقال للنشر ومنشورات عويدات المغرب ،ط1، 1985-1986م ، ص406

[6] -عقدت هذه الندوة في الرباط من18-20 شباط (فبراير) 1981م ينظر اللغة وبناء الذات العدد101 ص105

[1] -ينظر اللغة وبناء الذات العدد 101، ص126 وما بعدها

تعريف المصطلحات:

التعريف قضية هامة من القضايا التي تمس المصطلح في الصميم ،إذ يعتبر التعريف ضرورة تقوم عليها اللفظة لكي تكتسب مدلولاً خاصاً، يجعلها رهن الاستخدام العلمي داخل ميدان معرفي خاص، ولقد انبرى دارسو المصطلح في هذا الميدان، حتى يُخيل للقارئ أنّه علم قائم بذاته إذ يفاجأ الدارس بمصطلحات كان يحسبها شيئاً واحداً بيد أنّها تمثل هنا مصطلحات لمفاهيم دقيقة ومختلفة وإن كانت تصب في مجرى واحد وهي :التعريف،والمفهوم ،والمدلول الخاص بالوحدة المصطلحية، وخير مثال على ذلك "البدل وعطف البيان" .

« فالتعريف هو وصف للمفهوم على نحو يجعله متمايزاً عن غيره من مفاهيم تدخل في نظام واح»[1].أمّاالمفهوم فهو« وحدة فكرية a unit of thought تتشكل من خلال تجريد مجموعة من الموضوعات objects و ذلك بناء على سمات عامة...»[2] . فإذا كان التعريف هو وصف المفهوم فإنّ التعريف أعمّ وبالتالي لا يتأتّى لك تعريف ما لم تصف مفهومًا، فوجود المفهوم يستوجب بالضرورة وجود تعريف.

أمّا المدلول الخاص، فقد وصفه (عثمان بنطالب)، بأنّه المؤسس للوحدة المصطلحية « كوحدة لسانية أو كعلامة دالة مقترنا في ذلك مع داله»[3]، ثم يصبح مفهوما يدلّ على مصطلح

---

[1] –المصطلحات النحوية في التراث النحوي إيناس، ص39

[2] –المرجع نفسه ،ص35

[3] –وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب:إعداد:عبد القادر الفاسي الفهري،إدريس السغروشني محمد غاليم، منشورات عكاظ،الرباط المغرب،(د ط) 1988م،ص164

خاص في ميدان خاص ويمكن أن نمثّل لذلك بمصطلح من مصطلحاتنا التي سـندرجها لاحقـاً حتى تتّضح الصورة أكثر.

فإذا اخترنا مصطلح العلة فإن العملية تكون على الشكل الآتي :

المصطلح	المدلول	المفـــــهـــــوم
العلة	عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار	في علم النحو:« الجواب عن كل حكم أعرابي أوبنائي يسأل عنه نحو:وقف الخطيب.سؤال لم ارتفع الخطيب؟ جواب لأنّه فاعل(علة)...» في أصول النحو:« أحد أركان القياس وهي التي تسوغ اجراء حكم المقيس عليه على المقيس فالإسناد هو العلّة الجامعة أي سبب الرفع بين نائب الفاعل و الفاعل»[1] في علم الحديث:« وهو سبب خفي قادح غامض طرأ على الحديث وقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منه..»[2] في الفقه:تطلق على ثلاثة معان منها« العلّة التي تخلف شرطها أو وجد مانعها كاليمين مع عدم الحنث بالنسبة لوجوب الكفارة فاليمين علّة الكفارة وشرط

[1] – الخليل معجم مصطلحات النحو العربي :جورج متري عبد المسيح،هاني جورج تابري، مكتبة لبنان ط1 ،1410هـ–1990م ص 282، 283

[2] – موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : التهانوي تح: علي دحروج ، مـكتبة لبنان ط1 ،1996،ج2،ص1208

[3] –مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر للإمام ابن قدامة الحنبلي :محمد الأمين الشنقيطي تح: أبي حفص سامي العربي دار اليقين،المنصورة مصر، ط1، 1419هـ–1999م، ص80

		وجوبها بها الحنث فتسمى اليمين دون الحنث علة وهي علة تخلف شرطها...»[3]

فهذه صورة عن المدلول بتحوّله من حقل دلالي عام إلى حقل مفهومي خاص[1] ولمّا كانت المصطلحات الثلاثة ترجع إلى شيء واحد فإنّنا نستخدمها بحسب ما وردت في مظانها .

العلاقات بين المفاهيم:

تجمع المفاهيم علاقات كثيرة وتكون بين مفهومين اثنين ويقسمها الدارسون على قسمين:علاقة منظمة إذا اشتمل المفهومان على خصائص مشتركة وتسمى علاقة مباشرة، والقسم الثاني هي علاقة وجودية غير مباشرة إذا كان الموضوعان متجاورين في المكان، أو متعاقبين في الزمان وهي مفصّلة في وقائع الندوة الدولية
في(ص191 و192 وما بعدهما)

طرق التعريف وأنواعه:

لقد اختلفت أشكال التعريف على مرّ الزمان ،وظهرت هناك طرق شتى اتخذها العلماء في التعامل مع تعريف المصطلحات، ونودّ أن نشير هنا إلى أهمّ التعريفات عند النحويين خلال القرون الأربعة الأولى كما جاء في كتاب التفكير العلمي في النحو العربي للدكتور حسن خميس الملخ نجملها في مايلي:

1- التعريف بالمثال: كقول سيبويه في تعريف الاسم« فالاسم: رجل وفرس وحائط»[2]

2-التعريف بالمعنى الوظيفي: كقول سيبويه في تعريفه للمفعول لأجل«هذا باب ما ينصب من المصادر لأنّه عذر لوقوع الأمر[...] فهذا كلّه ينتصب لأنّه مفعول **له**...»[3].

3-التعريف بالضد:كقوله كذلك في تعريف الحرف«وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ..»[1]

4-التعريف بالخاصية:وهو ثلاثة أنواع:

---

[1]- ينظر وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب:ص164

[2]- الكتاب: سيبويه، تح: عبد السلام ،ج،1،ص12

[3]- المصدر نفسه،ج1،ص367

[1]- الكتاب: سيبويه،ج1 ،ص12

أ- خاصية المبنى: كقول ابن السراج :«والأفعال التي يسميها النحويون المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربع :الألف والتاء والياء والنون»[2].

ب- خاصية الاقتران:وهي أن تقترن الكلمة بعناصر لغوية سواءٌ أ كانت سوابق أم لواحق، كقول ابن مالك في تعريفه للاسم :

بِالجَرِّ وَالتَنْوِينِ وَالنِدَاوَأَلْ * وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ**

ج-خاصية الموقع الإعرابي:كقول الزجاجي في تعريف الاسم:«الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به».[3]

5- التعريف بالماهية: وهو أنضج التعريفات وأصعبها، مثل قول ابن السراج :

« الاسم ما دل على معنى مفرد...وإنّما قلت ما «دلّ» لأفرق بينه وبين الفعل إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان...»[4].

وهناك أنوع أخرى ذكرتها إيناس كمال الحديدي في كتابها المشار إليه في هذا البحث ،ومن جملة تلك الأنواع نذكر:(التحديد أو الحد،الربط،الإدماج،التعريف القصدي،التعريف بالماصدق،التعريف بالسياق...) وهي أنواع يميل أغلبها إلى المنطق[5].

فهذه -بشكل مختصر- لمحة عن المصطلح ومظاهره قبل أن ننتقل إلى العلم المدروس (أصول النحو) ومصطلحاته المبثوثة في كتاب الخصائص في الصفحات الآتية.

---

[2]- الأصول في النحو:ابن السراج ،ج1 ،ص39

[3]- الإيضاح في علل النحو :الزجاجي ،تح: مازن المبارك ،مكتبة دار العروبة القاهرة (د ط)، ص48

[4]- الأصول في النحو:ابن السراج ،ج1،ص36

[5]- ينظر المصطلحات النحوية في التراث النحوي ص39، 40، 41

المبـحث الثـانـي:

علـم أصـول النـحو
نشأته ومباحثه

علم أصول النحو- نشأته ومباحثه:

1 - نشأته:

لا يختلف اثنان في أنّ علم أصول النحو ظهر بعد نشأة علم النحو، مثل ما هو الشأن بالنسبة للفقه وأصول الفقه، حيث إنّ الدراسات في كلا العلمين، بدأت بالبحث في الفروع، ثم أخذوا في البحث عن أصول تلك الفروع.

فعلم النحو العربي وصل إلينا صناعة خلال القرنين الأولين في مصدرين اثنين كتاب سيبويه، وكتاب معاني القرآن للفراء، فالأوّل يمثل نحو البصرة والثاني يمثل نحو الكوفة،وعليه فإنّ ما يستحق الذكر بعد هذه الفترة ،هو الجهود الرامية إلى التأصيل لعلم أصول النحو ،وقد اعترف معظم الباحثين، أنّ فترة تأصيله بدأت من القرن الرابع مع أبي عثمان بن جني، وهو ما دفعني وغرس في نفسي رغبة البحث في هذا الموضوع ، وعند هذا النحوي تحديداً،وإنْ كانت المصنفات القديمة لم تخل من إشارات لبعض القواعد الأصولية ،كانت تُذكرُ عند الحديث عن الفروع، وهو ما اشتمل عليه المصدران المشار إليهما آنفًا.

إذن فالنحو بعد القرن الرابع، « بدأ يلوك نفسه و يدور – كما هو معروف – في حلقة مفرغة من التعليلات والأوهام و لكنّها لا تخرج غالباً عمّا جاءت به المدرستان من مسائل وأحكام »[1]، فكان بعد أنْ نضج النحو، البحثُ في أصول ومبادئ هذ العلم ، وإذا كان علم النحو قد نشأ جنباً إلى جنبٍ مع الفقه، فإنّ أصولَه تأخرت بحوالي قرنين تقريباً عن أصول الفقه .

وبهذا يعد القرن الرابع بداية مرحلة جديدة في تاريخ النحو العربي، سواءٌ بالنسبة لجُمود النحو، أو بالنسبة لبداية ظُهور علم جديد وهو علم أصول النحو بعد أن نَضجَ أصول الفقه، الذي كانت بداياته بتأليف الإمام المطلبي، محمد بن إدريس الشافعي لرسالته، « وهي أول رسالة مدونة في أصول الفقه تصل إلينا»[2].

لذلك فأوّل « من فكر في وضع أصول للنحو على ضوء ما فعله الفقهاء هو ابن جني»[1]، حيث يقول في مقدمة كتابه الخصائص: « لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام وأصول الفقه»[2].

---

[1]–رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه: –السيد مصطفى جمال الدين،ص103(internet): www.alfaseeh.com/vb showhread.php?p=116009

[2]– أصول النحو دراسة في فكر الأنباري:محمد سالم صالح،دار السلام القاهرة مصر، ط1 ،1427هـ–2006م، ص93

[1]– محاضرات في أصول النحو:التواتي بن التواتي مطبعة الرويغي الأغواط الجزائر،ط1، 2006م،ص12

لقــد سبق أنْ أشرنا إلى أنّ هذه الأصول، ظهرت متناثرةً في كتب الأقدمين قبل ابن جني، ونشيرُ هنا إلى أنّها ظهرت قبل سيبويه نفسه وإنّا لعارضُون لتلك البدايات بشيءٍ من الإجمال ،بدايةً من ابن أبي إسحاق الحضرمي، ومروراً بابن جني وصولاً إلى السيوطي في القرن العاشر ، ومُؤلَفه الاقتراح في أصول النحو غير مفــرقين بين كوفي أو بصري.

1-ابن أبي إسحاق الحضرمي(ت117هــ):« كان أول من علّل النحو كما كان شديدَ التجريد للقياس والعمل به ».[3]

2-الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175هــ): يرجع إليه العديد من قضايا القياس والتعليل« ولقــد امتاز قياس الخليل عن قياس مَنْ سبقه من النحاة بأنه أكثرُ ألواناً وأوسع تطبيقاً وأمتن إحكامًا.»[4] ،لــذلك قال فيه ابــنُ جني، قولته المشهورة :

« سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه».[5]

3-سيبويه(ت 180هــ): إنّ المتصفح لكتاب سيبويه، يجد فيه دُرراً من قضايا الأصول مبثوثــةً هنا وهناك ،وهي امتداد للعقل الثاقب الذي امتلكه الخليل واستفاد منه سيبويه فعلى سبيل التمثيل، يقول سيبويه:« وقالوا الشكور كما قالوا الجُحودُ فإنّما هــذا الأقل نوادرُ تحفظُ عن العرب، ولا يقاسُ عليها ،ولكن الأكثر يقاسُ عليه»[6].

4- الكسائي(ت189هــ):إنّ الكسائي شأنهُ شأن الخليل لم تصلْنا مصنفاتُه النحويــة رغــم أنّــهُ مُؤسسُ المدرسة الكوفية، لكنّ نحوه كان حاضــراً من خلال كتاب تلميذه الفراء،وإذا بحثنا عن أثر لأصول النحو عند الكسائي، فإنّه يقــابلُنا بيتُهُ الذي تكرّرَ كثيراً في كتب النحو حيثُ قال:

إنّمَا النَحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ*وبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ**

فرغم أنّ الكسائي يؤْثرُ السماعَ على القياس، ويُعتَبَرُ السماع أساس المدرسة الكوفية إلاّ أنّــه لم يُنكرْ القياس وبيته شاهدٌ عليه.

5-الفراء(ت207هــ): للفراء عدة مؤلفات، كالأيّام والليالي والشُــهور ،والمــذكر والمؤنــث، وكتاب الحدود، ومعاني القرآن الذي اشتهر من بين مؤلفاته،ولكن الذي يعنينا كتابــه "الحــدود"

---

[2]- الخصائص:ابن جني (نج)،ج1 ، ص2

[3]- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة:محمد الطنطاوي،دار المنار،(د ط)،1412هــ-1991م، ص42

[4]- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي:جعفر نايف عبابنة،دار الفكرعَمَّان، ط1404،1هــ-1984م، ص 81

[5]- الخصائص:ابن جني،(نج)،ج1،ص361

[6]- الكتاب :سيبويه ،ج4،ص8

الذي ألّفه في أصول النحو، حيث يذكر أحمد أمين، أنّه ألّفه بطلب من المأمون، الخليفة العباسي السابع ، ليجمعَ أصول النحو، وما سمعه من العرب، وهيأ له كلّ الظروف، ولوازم الجمع، واسم الكتاب(الحدود) يوحي بتأثر الفراء بالمنطق « فهو يريد بالحدود التعاريف كحدّ المعرفة والنكرة وحدّ النداء وحدّ الترخيم ...وعلى الجملة فقد خطا الفراء باللغة والنحو خطوةً واسعةً نحو الضبط وتقعيد القواعد ،وتمييز الفروع من الأصول...» [1]

6 –هشام بن معاوية الضرير النحوي(ت209هـ): يقول السيوطي في بغية الوعاة أنّه ألّف كتباً، منها مختصر النحو ،والحدود، والقياس ويبدو أنّها في النحو وفي أصوله أيضاً.[2]

7–الأخفش الأوسط(ت211هـ): وقد اعترفَ ابنُ جني بأسبقية هذا النحوي إلى التأليف في المقاييس، إلاّ أنّه لم يصنفْ سوى كتيبًا قد ناب عنه خصائصُ ابن جني على حدّ قول أبي عثمان نفسه[3].

8–أبو بكر بن السراج(ت316هـ): لقد صنّف ابن السراج كتاباً، أسماهُ بالأصول في النحو « وإنّما يقصد بالأصول القواعد النحوية ولكنّه تعرّض للأصول التي أخذت منها القواعد ومنها السماع والقياس...» [1] .

9– الزجاجي(ت337هـ):ويظهرُ خوضُه في هذا العلم من خلال كتابه في علل النحو، وهو أوّل كتاب يفرَدُ للعلل حيثُ يقول في مقدمته: « ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو مستوعباً فيه جميعها...» [2] .

10–أبو علي الفارسي(ت377هـ):ألّف أبو علي عدّة كتب نسوق عدداً منها على سبيل التذكير لا الحصر وهي :التكملة،التعليقة على كتاب سيبويه ،المسائل المنثورة ،المسائل البغداديات ،المسائل العسكريات، كتاب الحجة، والإيضاح العضدي،والشيرازيات...وتذكرُ الكتب التي اعتنت بالتأليف وخصائصه، أنّ كتابه الشيرازيات، يصبّ في الاتجاه التأصيلي، إذ عنى فيه بالسماع و القياس، والمتصفح لخصائص ابن جني،

---

[1]– ضحى الإسلام:أحمد أمين ،دار الكتاب العربي، بيروت لبنان،ط1، 1425هـ– 2005م، ج2، ص477–478

[2]–ينظر بغية الوعاة:السيوطي،تح:محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر،بيروت لبنان ط2، 1399هـ– 1979 م ج2،ص328

[3]–ينظر الخصائص:ابن جني ،تح:(نج)،ج1،ص2

[1]– خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري:سعود بن غازي أبو تاكي،دار غريب، ط1: 1425هـ 2005م، ص147

[2]– الإيضاح في علل النحو :الزجاجي، تح: مازن المبارك، ص38

يدرك فضل أبي علي على تلميذه في ضبط أصول النحو وحسبك قوله لابن جني: «أُخطئُ في خمسين مسألة في اللغة ولا أُخطئُ في واحدة من القياس...»[3].

11-ابن جني(ت392هـ):يعدّ كتاب الخصائص «أول محاولة لوضع كتاب في أصول النحو، وقد جاء زاخراً بالقواعد الأصولية، كالعلّة والقياس والسماع وتركيب اللغات وغيرها.»[4]،فابن جني كان يقتفي أثر الفقهاء في المنهج،ويحتذي حذو النحاة في انتزاع أصول النحو من مؤلفاتهم، ولم يكتف بهذا العمل فقط، بل أضاف من لدنه مادةً غزيرةً لم يُسبق إليها، مستفيداً ممن سبقوه من النحاة، كأبي علي الفارسي ومن فقهاء الحنفية، لذلك فكتاب الخصائص لابن جني « كتاب جامع للأصول النحوية وأقسامها وأنواعها ومحيط بالأدلّة وأسرار اللغة الشريفة ، كما أراد له مؤلفه بل إنّه يتناول جميع ما يتصل بعلم أصول النحو بالدراسة و التحليل الدقيق...»[1].

12-ابن الأنباري(ت577هـ):يعودُ إليه الفضل في لَمِّ شمل هذا العلم في كتاب أسماه بـ لمع الأدلة في أصول النحو، كما ألّف كتاباً آخر في الجدل النحوي، وهو (الإغراب في جدل الإعراب) إضافة إلى تأليفه للإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.[2]

13-السيوطي(ت911هـ):صنّف فيه الاقتراح في علم أصول النحو وجدله ورتّبه على عشر مقدمات، و سبعة كتب ، وقد جمع علم ابن جني من خلال الخصائص باعتراف منه، كما جمع علمي ابن الأنباري أصول النحو وعلم الجدل النحوي من كتابيه لمع الأدلة و الإغراب في جدل الإعراب، وضمّهما في الاقتراح الذي امتاز بحسن التبويب[3] .

ونخلصُ من خلال هذا العرض القصير لمسيرة هذا العلم ،ومنهج التصنيف فيه إلى ما يلي:

- علم أصول النحو بُثَّ متناثراً في مصادر القدامى كالحضرمي و سيبويه.

- إنّ هناك من خصّص لتلك الأصول كتاباً ومزجها بالقواعد النحوية كابن السراج وإنّ الأصول كانت تعني عنده القواعد النحوية.

-إنَّ من النحويين من صنّف في القياس ولكنّه عُدَّ من النادر الذي لا يروي الظمآن كتصنيف الأخفش الأوسط.

---

[3]- الخصائص : ابن جني ، تح:(نج)،ج2، ص88

[4]- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح :ابن الطيب الفاسي، تح: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامي وإحياء التراث، ط 2، 1423هـ- 2002م ،ج1، ص8

[1]- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري: سعود بن غازي أبو تاكي ، ص221

[2]-ينظر فيض الانشراح من روض طي الاقتراح: أبو الطيب الفاسي ،ج1،ص9،8

[3]-ينظر المصدر السابق،ج1،ص 9، 10

-إنَّ محاولة الزجاجي في تخصيصه للعلّة مصنفاً تُعدّ بادرةً أولى في هذا العــلم باعترافه هو وإنْ كان هناك من تحدّث عن العلل قبله كابن أبي إسحاق الحضرمي والخليل بن أحمد، وسيبويه، والمبرد وغيرهم.

وإنّما كانت تُذكرُ« في الكتب بعقب الأصول الشيء اليسير منها مع خلو أكثرها منها.»[1] ،ويقصدُ بالأصول هنا القواعد النحوية .

- « يعد كتاب الخصائص لابن جني أوّل كتاب يختص بالتأليف في علم أصول النحو كما يعدّ ابن جني أوّل من ألّف في هذا العلم وخصّص كتاباً مستقلاً..وإذا عدنا إلى موضوعات و مسائل الخصائص وجدنا أنّ ابن جني قد جمع شعاع أصول النحو العربي الذي كان مبثوثاً في مؤلفات السابقين...»[2] .

- إنَّ المتأخرين من النحاة الذين عنوا بهذا العلم، قد استفادوا من المتقدمين وهو ما اعترف به السيوطي نفسه ،عندما قال:« واعلم أنّي قد استمديت في هذا الكتاب كثيرا من كتاب الخصائص لــ ابن جني...»، كما أخذ عن ابن الأنباري من خلال كتابيه لمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب[3] .

وبعد هذا العرض السريع لنشأة هذا العلم، نلجُ إلى التعريف به وذِكْرِ مبَاحِثِه وعلاقته بالعلوم الأخرى.

تحديد المصطلح (أصول النحو):

الأصول جمع أصل، والأَصْلُ في اللغة أَسفَلُ كُلِّ شَيءٍ، كَمَا يُجمَعُ عَلَى أُصُلٍ[4]

والأَصلُ « عِبَارة عَمّا يُفتَقر إليه ولا يَفتَقِر هُوَ إلى غَيره .»[5]،أوهو«ما يُبتنَى عليه ، سواءٌ أكان الابتناء حسياً، كالجدران على الأساس أو عقليا كالمعلول على العلّة والمدلول على الدليل»[6] .

---

[1]- ينظر الإيضاح في علل النحو :الزجاجي، تح:مازن المبارك، ص38

[2]- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري:سعود بن غازي أبو تاكي، ص198، 199

[3]- الاقتراح في علم أصول النحو:السيوطي، تح:حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل ،الجريسي ط2، 1422هـ 2001م، ص68، 69 ،70، 71

[4]-ينظر القاموس المحيط : الفيروزا بادي مجد الدين محمد بن يعقوب، دار الكتب،العلمية ط 1: 1420 هـ 1999م

[5]- التعريفات : الجرجاني، ص 22

[6]- معجم مصطلح الأصول: هيثم هلال، تح: محمد ألتونجي، دار الجيل، ط1 2003 م- 1424هـ ،ص33

وأمّا في التنزيل، فقد ذُكِرَ المصطلح مفرداً في سورة إبراهيم يقول فيها جلّ وعلا: ﴿ **أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَآءِ**﴾ [إبراهيم الآية 24] أي أسفلُ الشجرة راسخٌ في الأرض، وأغصانُها ممتدة في السماء[1]،وقوله تعالى:﴿ **إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الجَحِيْمِ** ﴾ [الصافات الآية 64] أي شجرة تنبت في قعر جهنّم، ثمّ هي متفرعة فيها، فأصل الجحيم هو قعر جهنم وأصلها[2].

وأمّا في سورة الحشر،فقد ورد المصطلح جمعاً حيث يقول تعالى:﴿**مَا قَطَعْتُم مِن لِّينَةٍ أَو تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ**﴾[الحشر الآية 5]،أي ما قطعتم من شَجرة نخيلٍ.[3]

فيظهر جلياً من خلال هذه الآيات، أنّ مصطلح الأصل ورد في الآيتين الأوليين مفرداً مضافاً إلى ضمير، وفي الثانية مفرداً مضافاً إلى الجحيم، أمّا في الآية الثالثة فورد جَمعاً مضافاً إلى ضمير.

إنّ هذا المصطلح ورد مع لفظة الشجرة، و لفظة اللينة، وهي شجرة نخيل، ممّا يدل على أنّ الأصل و الأصول، تدل على أسفل الشيءِ، أو أسفل الشجرة كما ورد في القرآن الكريم .

أمّا عند الأصوليين وغيرهم فيطلقُ مصطلح (الأَصلِ) على معانٍ، منها:

1-نقيض الفرع كالصلاة لها فرع هو السجود، أو الركوع.

2-التعبير« عن معنى الطريق إلى الشيء :كالكتاب أصل الأحكام...»[4].

3-الدليل فهم يقرنون بين الدليل والأصل عند تعريفهم لأصول الفقه، أو أصول النحو كقولهم: أصول النحو أدلة النحو التي...

4-الحقيقة كأن نقول أصل الحكاية كذا وكذا...

5-النسب الكريم مثل قولنا ((فلان له أصل...)).

6-أحد أركان القياس الأربعة:(المقيس ،والمقيس عليه ،والعلة ،والحكم).

7-إنّ مسألة الأصل وما يقابلها(الفرع) مسألة متشعبة في النحو العربي ورّثَتْ مُشاحناتٍ بين النحاة، وبخاصّة بين البصريين والكوفيين ،فلا إجماع على النظر إلى

---

[1]-ينظر صفوة التفا سير:الصابوني ،ج 2 ، ص96

[2]- ينظر المرجع السابق:ج3،ص36

[3]-ينظر المرجع نفسه:ج3،ص349

[4]- معجم مصطلح الأصول:هيثم هلال ،تح:محمد التونجي ، ص33

مسألة الأصلية و الفرعية، «فالإعراب مثلاً أصل في الأسماء فرع في الأفعال بنظر البصرة، بينما هو أصل في الأسماء والأفعال بنظر الكوفة...»[1].

أمّا عن النحو، فهو لغةً « كلمة تدل على قصد، ونَحَوتُ نَحوَهُ، ولذلك سُمي نحوُ الكلام،لأنّه يقصد أصول الكلام فيتكلَّم على حسب ما كان العرب تتكلم به..»[2]،وهو تعريف يقترب كثيراً من تعريف ابن جني الذي« هو انتحاء سمت كلام العرب،في تصرفه من إعراب وغيره؛كالتثنية والجمع،والتحقير...وهو في الأصل مصدر شائع،أي نحوت نحواً،كقولك قَصدتُ قَصْداً...»[3].

وفي الاصطلاح، أصول النحو تركيب إضافي، بإضافة أصول إلى النحو« على أنّه علم من قبيل الألقاب ،أي العلم الملقب والمسمى بـ((أصول النحو)) »[4]، فأصبح المصطلحان كلمة واحدة، تفيد هذا العلم الذي « يُبحَثُ فيه عن أدلّة النحو الإجمالية من حيث هي أدلّته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل»[5].

فعلى الرغم من أنّ ابن جني هو أوّل من فَسَقَ هذا العلم من قشرته محتذياً في ذلك بمذهب الفقهاء والمتكلمين، إلاّ أنّه لم يتعرّض لتعريف هذا العلم في الخصائص، سوى أنّه ذكر في مقدمة كتابه الغاية والمنهج واكتفى بهما عن التعريف.

فأوّل تعريف واضح لأصول النحو، نجده ورد عند ابن الأنباري في لمع الأدلّة حيث يقول:« أصول النحو أدلّة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله،كما أنّ أصول الفقه التي تنوعت عنها جملته و تفصيله»[1] .

من خلال التعريفين اللذين وردا عند أصوليَيْنِ مُتَبَاعِدَيْنِ بحوالي أربعة قرون من الزمن يظهر أنّ تعريف السيوطي أدقّ لأنّ الأنباري لم يستثن البحث في الفروع أو الأدلة التفصيلية« كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار...فهذه وظيفة علم النحو نفسه لا أصوله»[2].

---

[1]– الخليل معجم مصطلحات النحو العربي: جورج متري عبد المسيح،هاني جورج تابري ص80، 81

[2]– معجم المقاييس في اللغة:أحمد بن فارس، تح: شهاب الدين أبو عمرو، ص1017

[3]– الخصائص :ابن جني ،تح:(نج)،ج1،ص34

[4]– فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح:أبو الطيب الفاسي ،ج1،ص225

[5]– الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي،تح: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل،ص72

[1]– أصول النحو دراسة في فكر الأنباري :محمد سالم صالح، ص 147،عن لمع الأدلة للأنباري،ص80

[2]– الاقتراح في علم أصول النحو :السيوطي،تح: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل،ص73

والذي استدركه السيوطي عن الأنباري في تعريفه لأصول النحو هو قوله الإجمالية لكي يحترز من البحث عن التفصيلية.

وإذا وُصِفَ تعريف السيوطي بأنّه أشمل وأعم فهذا طبيعي لتأخر النحوي،حيث ذكر في الاقتراح أصول النحو والجدل النحوي وذكر في الأشباه و النظائر القواعد الكلية في أوّل فنون كتابه وسمّاها « فن القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع..وهو معظم الكتاب ومهمه»[3]،وهو ما أسماه تمام حسان في كتابه الأصول بـــ "قواعد التوجيه" إذ يقول « والمقصود بقواعد التوجيه تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية(سماعا كانت أم استصحاباً أم قياسا) التي تستعمل لاستنباط الحكم»[4]،وفرّق بينها وبين القواعد النحوية وجعلها كالفرق بين الدستور والقانون ،فقواعد التوجيه عامة وقواعد الأبواب النحوية خاصّة.

وهكذا يبدو من خلال التعريفين عدم وجود تعريف دقيق لأصول النحو فالأنباري جعل النحو جزءاً من أصول النحو، والسيوطي وسّع من هذا العلم.

وإذا ما بحثنا عن تعريف شامل لأصول النحو، يجمع بين تلك الآراء، فإنّنا نجد مصطفى جمال الدين، قد كفى به النحاة شرّ الاختلاف فيقول:« أصول النحو الأدلة الإجمالية والقواعد الممهدة لاستنباط الحكم النحوي من هذه الأدلة والقواعد.»[1]

فهو تعريف يجمع بين منهج المتكلمين، ومنهج الفقهاء، كما نصّ ابن جني في مقدمة كتابه.

مباحث علم أصول النحو:

أشرنا في الصفحات السابقة إلى تعريف أصول النحو عند كلّ من الأنباري والسيوطي ،وأنّ ابن جني لم يَرِدْ في خصائصه تعريف لهذا العلم، ونجد في كلا التعريفين، استخدام

---

[3]– الأشباه والنظائر في النحو:السيوطي،دار الكتب العلمية،ج1،ص9

[4]– الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو–فقه اللغة–البلاغة: تمام حسان عالم الكتب،(د ط)،1420هـــ–200م، ص190

[1]– نظرية الأصل والفرع في النحو العربي:حسن خميس الملخ،دار الشروق،ط1، 2001م،ص138 عن رأي في أصول النحو لمصطفى جمال الدين،ص11

مصطلح أدلّة النحو،والأدلّة جمع دليل، والدليل «هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر»[2].

ويبدو لنا أنّ أصول النحو هو العلم،والأدلّة هي ما يستدل بها على صحة القاعدة، كما يفهم من قول السيوطي:« أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلّة النحو الإجمالية» [3].

إذن فأدلّة النحو الإجمالية، هي أهمّ مباحث علم أصول النحو، وقبل سرْد تلك المباحث لاضير أن نشير إلى الاختلاف في تلك الأدلة نفسها، فالسيوطي يرى أنّها عند ابن جني ثلاثة سماع ، وإجماع ، وقياس ، رغم أنّ ابن جني لم يُشر إلى ذلك، ولم يصادفني هذا التصريح، ولكن العلماء جرّهم نص السيوطي، الذي استخلصه –في حدود علمي– من تعريف ابن جني للإجماع، عندما ذكر المنصوص، والمقيس على المنصوص ولكن لِمَ لَمْ يذكر السيوطي الاستحسان الذي ورد في باب من أبواب الخصائص، وهو أحد الأصول الحنفية ، مذهب ابن جني؟ ولِمَ لَمْ يُنَقِبْ عن معنى استصحاب الحال، الذي لم يرد بهذا المصطلح في الخصائص ؟.

أمّا الأنبـــاري فذكر بصريح العبـــارة أنّها ثلاثة كذلك وهي:سماع وقياس واستصحاب حال ،فابن جني حسْبَ السيوطي أسقط استصحاب الحال، والأنباري أسقط الإجماع، ولكن السيوطي ضمّهما، فبدا له أربعة أدلّة وهي : السماع والإجماع والقياس والاستصحاب بهذا الترتيب الذي ورد في كتابه،ثم جعل دونها الاستقراء والاستحسان ،وعدم النظير، وعدم الدليل. [1].

وهناك من قسّم هذه المباحث إلى أدلّة النحو الأصول، وأدلّة النحو الفروع والقواعد الكلية(قواعد التوجيه) ،وهو التقسيم الذي ارتضيناه، وسنأخذ به في بحثنا، مع إضافة أصول الجدل النحوي،وسنحاول أن نفرق بين هذه المباحث، مع إشارة إلى أصول التفكير النحوي.

1-**أدلة النحو الأصول:** وهي السماع والقياس عند أغلب النحاة، إذا اعتبرنا أنّ أدلّة النحو عند ابن جني: سماع، وقياس، وإجماع، وعند الأنباري:سماع وقياس واستصحاب حـــال ،وعند الســـيوطي حاصل جمع الأدلة عند سابقَيْه، وهي سماع وإجماع، وقياس، واستصحاب حال، إضافة إلى ورود الدليلين (السماع والقياس) في تعريف النحاة للنحو، فابن عصفور الإشبيلي يُعرِّف النحو بأنّه: « علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها..»[2]،ويقول السيوطي في الاقتراح:« وقال الخضراوي النحو:علم بأقيسة تغيير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لسان العرب...»[3] .

---

[2]– التعريفات :الجرجاني ،ص63

[3]– الاقتراح : السيوطي ،ص72

[1]–ينظر الاقتراح:السيوطي ، ص72

[2]– المقرّب ومعه مثل المقرّب:ابن عصفور الاشبيلي أبو الحسن علي بن مومن، تح:عادل أحمد الموجود،علي

إذن فهناك إجماع على أنّ أهمّ أصول النحو: السماع، والقياس ،وأنّ القياس لا يقوم دون سماع ،وأنّ النحو العربي قام على هذين الأصلين، وانقسم بذلك النحاة منذ الرعيل الأول، إلى أنصار السماع، الذين لا يقبلون غير ما نطقت به العرب كأبي عمرو بن العلاء ،والأصمعي،والفريق الثاني وهم أصحاب الرأي والقياس كابن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر،متأثرين في ذلك بالفقهاء الذين بدورهم انقسموا على مذهبين: مذهب أصحاب الرأي والقياس ويمثلهم أبو حنيفة أمّا المذهب الثاني فيمثله مالك بن أنس[1] .

2- أدلة النحو الفروع : وهي بدورها أقسام وفروع، اعتمدها بعض النحاة الأصوليين باختلاف حول أهميتها وأولويتها، فتعدّدت تسمياتها وفق نظرة كل دارس سواءٌ من النحاة المتقدمين ، أوغيرهم من المحْدَثِين .

أولاً:موقف النحاة القدامى:

1- ابن جني: لقد أشرنا إلى أنّ السيوطي أقرّ بأنّ أصول النحو عند ابن جني ثلاثة: سماع وقياس ،ونضيف هنا، الإجماع دليلاً ثانوياً، وفق تقسيمنا المعتمد لأنّه لم يُعتمد عند الأنباري. كما نؤيد الرأي الذي ورد عند صاحب كتاب نظرية الأصل والفرع، الذي اعتبر أنّ الاستحسان، دليل رابع عند ابن جني، وبذلك تصبح أدلّة النحو الفروع عنده اثنين (إجماع واستحسان)، وسنبيِّن دوافع قبولنا لذلك الرأي في مقامه إن شاء الله، ثم هناك رأي آخر، مفاده أنّ ابن جني تحدّث عن استصحاب الحال، بمصطلح آخرَ في(باب إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل ما لم يدع داع إلى الترك والتحول)[2]،وسنتحدث عن هذا في موضعه أيضاً.

2- الأنباري: لقد أسقط هذا النحوي الإجماع، وأثبت استصحاب الحال مع إشارة منه على أنّه دليل ضعيف، وبذلك فهو دليل فرعي عنده، وما يثبت ذلك، استدلاله به في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، إلى جانب السماع والقياس، اللذين اعتمدهما أكثر، وقد اعترف بفرعية هذا الدليل عندما قال: أنّ« استصحاب الحال من أضعف الأدلّة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ..»[3].

محمد معوّض دار الكتب العلمية ،ط1 :1418هـ-1998م،ص67

[3]- الاقتراح: السيوطي ،ص75

[1]- يراجع ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين :عبد الفتاح حسن البجة دار الفكر ،ط1 ،1419هـ-1998م،ص102

[2]- الخصائص :ابن جني ،تح:(نج)،ج2،ص 457

[3]- أصول النحو في فكر الأنباري :محمد سالم صالح،ص446

3- السيوطي: أدلّة النحو عنده أربعة، ويمكن أنْ نعدّ (الإجماع والاستصحاب) من الأدلة الفروع عنده، لأنّه تَبَنّى رأي الأنباري في كثير من المواضع في الاقتراح سواء في نظرة الأنباري للإجماع، أو تضعيفه للاستصحاب ،وبالتالي فإنّ السماع والقياس من الأدلة التي لا مناص من عدّها أدلةً أصولاً ؛ فقد صرح في أكثر من موضع على أهميتها، فيقول عن السماع: « وكل من الإجماع و القياس لابدّ له من مستند من السماع كما هما في الفقه»[1]،أمّا عن موقفه من القياس فيقول:« وهو معظم أدلّة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه[أي القياس]...والنحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب،وبعضه مستنبط بالفكر والرويّة، وهو التعليلات وبعضه يؤخذ من صناعة أخرى»[2] .

ويجعل السيوطي دون تلك الأدلّة، أدلّة سماها أدلّة شتى وهي:(الاستدلال بالعكس والاستدلال ببيان العلّة،والاستدلال بعدم الدليل،والاستدلال بالأصول،والاستدلال بعدم النظير،والاستحسان،والاستقراء...ثم أضاف باباً في تعارض تلك الأدلّة وسماه بالتعارض و التراجح ،وهو الفن نفسه الذي عقد له الأنباري كتاب الإغراب في جدل الإعراب،وسمّى هـذا الفن بفن الجدل النحوي،أمّا فـي الأشبـاه و النظائر فذكر السيوطي« فن القواعد و الأصول التي تُردّ إليها الجزئيات والفروع..»[3]،وهي بمثابة قواعد كلية تُرَدُّ إليها فروع و جزئيات النحو،وهو مبحث آخر من مباحث أصول النحو[4]

ثانياً:موقف النحاة المحدثين:

لقد صُنفت كتبٌ كثيرةٌ في أصول النحو حديثاً ،ذكر أحمد جلايلي أهمّها،وهي:كتاب:(في أصول النحو) لسعيد الأفغاني

كتاب:(أصول النحو العربي) لمحمد عيد

كتاب:(أصول اللغة والنحو) لحنا ترزي

كتاب:(أصول التفكير النحوي) لعلي أبي التفكير النحوي

كتاب: (الأصول)،(دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) تمام حسان[1]

---

[1]- الاقتراح:السيوطي ،ص72

[2]- المصدر نفسه: ص152، 153

[3]- الأشباه والنظائر في النحو:السيوطي،ج1،ص9

[4]-ينظر نظرية الأصل والفرع :حسن خميس الملخ، ص67، 68

[1]- ينظر محاضرات في أصول النحو:أحمد جلايلي ،(مخطوط)،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر،سنة

وممّا يمكن أنْ نستشف فيه تلك الفروع المسيسة بأصول النحو هما، كتابا الأصـــول لتمـــام حسان، وأصول التفكير النحوي لعلي أبي المكارم، حيث ذكر تمام حسان فروع أدلة النحـــو و سماها بقواعد التوجيه ، وهي ما تطرّق إليها السيوطي والتي عرفت باسم(القواعد الكليـــة)عنـــد حسن خميس الملخ ، ويجعلها تمام حسان كما سبق أن أشرنا ضوابط منهجية نذكر منها الحمـــل ، والأصـــل والفرع ، والتقديـــم والتأخير والحذف والزيادة ، والفصل والوصل ، والتقدير كما ذكر محمد عيد في كتابه أصول النحو العربي التأويل، والعامل والتعليل وجعلها من الأصول[2] ؛ وهو ما بدا لي أنّها تتقاطع مع ماذكره علي أبو المكارم في أصول التفكير النحوي ويكاد المنهج يكون واحدا بينها وبين الضوابط المنهجية التي أشار إليها تمام حسان ،فيقول أبو المكارم عـــن أصول التفكير النحوي هي « دراسة الخطوط الرئيسة العامة التي سار عليها البحـــث النحـــوي والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم على السواء »[3] .

إنّ الحديث عن هذه التفريعات التي لها علاقة وطيدة بأصول النحو، يطول والآراء حولهـــا تختلف وتتشعب ، فهناك من ألحقها بالقياس ، وهناك من جعلها قواعد موجهة لأصول النحـــو ، وهناك من ردّها إلى طرق عامة ، سار عليها البحث ، كما سبق الإشارة إلى ذلك.[4]

والواقع أنّنا هنا لسنا لنتبنى أحد هذه الآراء، سوى أنّنا في مقام الإشارة إليهـــا،على أنّ مـــا نقره أنّ هذه الفروع ليست أصولاً للنحو، كالسماع والقياس وأنّها دون الإجماع والاستصـــحاب والاستحسان،والاستدلال بأنواعه .

فهذا بشكل عام ومختصر، ما يمكن أنْ نتناوله في مباحث علم أصول النحو، والتي سنتطرق إلى عرضها مصطلحاتٍ لهذا العلم عند ابن جني، قبل الانقسامات التي حدثت له عند من جاء بعده.

التنازع حول مبتكر علم أصول النحو:

لقد أشرنا فيما سبق إلى نشأة هذا العلم، الذي نحن بصدد البحث فيه، وأظهرنا بعض إرهاصاته عند المتقدمين، ولكن لا يمكن أن نعدّ أولئك النحاة من المؤلفين في أصول النحو لأنّهم لم يبادروا، ولم يدّعوا التأليف في هذا العلم ،لذلك حديثنا هنا يختلف عن ذاك، ولا يحق لنا أن نتعرض إلاّ لمن لمع نجمُهُ في سماء أصول النحو سواءٌ أكان ادعاؤه هو بنفسه أم بثناء

2004م، ص4

[2]–درسها إلى جانب القياس،يراجع كتابه أصول النحو العربي،عالم الكتب،ط6، 1997م،ص113 وما بعدها

[3] – أصول التفكير النحوي:علي أبو المكارم،منشورات الجامعة الليبية،كلية التربية، 1392، 1393هـ– 1973م ص3، 4

[4] –ينظر نظرية الأصل والفرع: الملخ، ص189، وأصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم، ص3

الدارسين عليه، والتنويه به، ولقد تعرض لهذا المبحث التواتي بن التواتي في كتابه محاضرات في أصول النحو وذكر من ضمنهم ابن السراج،وأبا علي الفارسي ،وابن جني ،والأنباري ،والسيوطي،ونضيف أبا القاسم الزجاجي،لأنّه صُنِّفَ من أصوليي القرن الرابع الهجري،ولأنّ له كتاباً في إحدى قضايا الأصول ،وهي العلّة ،ولأنّه تكلم كذلك عن السماع والقياس[1].

1-ابن السراج: لقد ذكر أكثر من دارس، أسبقية تأليف ابن السراج لهذا العلم فيذكر لنا صاحب أصول التفكير النحوي، على أنّ أوّل من أشار إلى علم أصول النحو بالدرس، هو ابن السراج من خلال كتابيه:أصول النحو الكبير والصغير اللذين لم يصلا إلينا لنثبت هذا الزعم[2]،أمّا كتابه الأصول في النحو فالغالب أنّه في القواعد النحوية، اعتمد فيه على مادة الكتاب لسيبويه، مع إشارة خفيفة لبعض أصول النحو كالسماع والقياس.

2-الزجاجي: وهو أوّل من أفرد للعلل مؤلفات خاصة، أو كما قال شوقي ضيف في مقدمة كتاب الإيضاح :« كنّا نظنّ أنّ ابن جني أوّل من أفرد للعلل مؤلفات خاصة بها على نحو ما هو معروف في كتابـــه الخصائص حتّى عثر السيد مازن المبارك

على هذا الكتاب للزجاجي وقد أسماه((الإيضاح في علل النحو)) »[1]

3-أبو علي الفارسي:إنّ ما يمكن أن يُستخلص من المؤلفات التي تحدّثت عن أبي علي الفارسي، هو أنّه كان يتمتّع بعقل ثاقب، وبراعة لم يشهد لها مثيل، وأنّ مادة أصول النحو عنده وردت موزعةً بين مصنفاته، استعان بها في تحليلاته النحوية واللغوية، أو كما قال علي أبو المكارم: هو واسطة نقلت علم ابن السراج إلى تلميذه ابن جني الذي بثها في الخصائص[2]

4 -ابن جني: إنّ السواد الأعظم من النحاة والدارسين، يعترف بالعمل الجليل الذي قام به ابن جني في تعرضه لأصول النحو، بغض النظر عن اعترافه هو بقوله:« لم نرأحدا من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه...»[3] ،وعند استقرائي للمصنفات التي تحدّثت عن أصول النحو، وجدت أغلب الدارسين يرجّحه على غيره فنذكر منهم على سبيل التمثيل لا الحصر:

---

[1]-ينظر خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري:سعود بن غازي أبو تاكي، ص160، وما بعدها

[2]-ينظر أصول التفكير النحوي:علي أبو المكارم، ص4

[1]- الإيضاح في علل النحو : الزجاجي، مقدمة الكتاب، ص (ج)

[2]- ينظر محاضرات في أصول النحو:التواتي بن التواتي،ص34 ،وأصول التفكيرالنحوي:علي أبو المكارم،ص4

[3]- الخصائص:ابن جني،تح: (نج)، ج1،ص2

جلال الدين السيوطي في مقدمة كتابه الاقتراح،وشارح كتابه الاقتراح ابن الطيب الفاسي في كتابه فيض نشر الانشراح ،وعبد الفتاح حسن علي البجة في كتابه ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ،وحسن خميس الملخ في كتابه نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي ، وأحمد سليمان ياقوت في كتابه دراسات في اللغة والنحو، وتمام حسان في كتابه الأصول، وكتب أخرى...

5- الأنباري:لقد صرّح أبو البركات الأنباري، أنّه مبتكر هذا العلم في أكثر من موضع في كتابه نزهة الألباء، وذكر أنّه عزّز لأولي الفضل، بكتاب ثالث بعد الإنصاف في مسائل الخلاف ، وكتاب الإغراب في جدل الإعراب ،وكان يقصد كتابه لمع الأدلة في أصول النحو، إلاّ أنّ هناك من الدارسين من يشكك في المادة التي وردت في هذا الكتاب إذ يقول التواتي بن التواتي:« لم يذكر الأنباري شيئًا عن المصادر التي استقى منها واعتمدها إلاّ أنّنا نعتقد أنّه قد أفاد من كتاب الخصائص إفادة عظيمة لما بينهما من تشابه واضح...».[1]

6- السيوطي : إنّ الحديث عن السيوطي وأصول النحو، يطول أكثر من أيّ نحوي آخر، ولكن ما نود أن نقوله، هو أنّ السيوطي وبكلّ موضوعية جمّاعة لمادة غيره، وبارع في إخراجها في حلّة أحسن وأليق ، وهذا ما قاله أغلب الدارسين بل وصلوا إلى حدّ اتهامه بالكذب في نقله لمادة سابقيه، كما فعل مع الأنباري، وما زاد الطين بلّة، ادعاء السيوطي بعد ستة قرون خلت، أنّه مبتكر هذا العلم، بينما غلب عليه الجمع لا التأليف ، وفي حدود نظرنا أنّ السيوطي لم يذكر في مقدمة كتابه الاقتراح، أنّه أوّل من ألّف في العلم، بل ذكر أنّه أوّل من ألّف مثل هذا الكتاب فالهاء في قوله: « لم تسمح قريحة بمثاله » يعود على الكتاب لا على العلم ، وقوله :«علم لم أُسْبَقْ إلى ترتيبه» يوحي بسبقه لترتيب المادة ، وقوله : « ولم أُتَقَدَّمْ إلى تهذيبه... وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع »[2] ، فالتهذيب يعني : « التنقيح والتنقية وإخراج الزوائد التي ليست منه عذراً[وهو ما طبقه على مادة الخصائص]...قوله:(وتأصيله) مصدر أصَّل الشيء إذا جعله أصلاً ، أي: جَعْلُ كلٍّ من مسائله أصلاً يرجع إليه»[3] .

وبعدُ فإنّه من الضروري، أن نعترّف بعمل كل نحوي من أولئك الذين ساهموا في تشييد بناء هذا العلم، ولا يحق لنا أن ننكر على كلٍّ واحد منهم عمله، ولو كان يسيراً، كما لا يحق لنا

---

[1]- محاضرات في أصول النحو: التواتي بن التواتي، ص44

[2]-ينظر الاقتراح:السيوطي ، مقدمة الكتاب،ص67، 68

[3]- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: ابن الطيب الفاسي ،ج1، ص184

أن ننسب هذا العلم لواحد،وإن كنّا قد عدَّدنا وسنعدِّد فضل عالم واحد في هذا العلم وما عمله، فهو اعتراف بذاك المجهود، لا لحصره عند عالم بعينه.

أثر الفقه وأصوله وعلم الكلام في أصول النحو:

سنحاول في هذا العنصر أنْ نجمل القول في التفاعل والتأثير بين علم أصول النحو وغيره من العلوم الأخرى، فقد رأينا أنّه من الضروري ونحن ندرس علم أصول النحو أن نشير إلى أهمّ العلوم التي أثّرت فيه وهي أصول الفقه والكلام باعتبارهما أهمّ العلوم التي استمد منها أصول النحو مادته ،لأنّ الصلة بين هذه العلوم كانت وثيقة جمع بينها الدين الجديد« في منهج واحد وهو المنهج الإسلامي الخالص »[1]

ولا شكّ ولا مرية في أنّ القرآن كان الباعث الوحيد على نشوء علوم كالفقه والحديث وأدّى الاهتمام بالنص القرآني إلى إيجاد قواعد تضبطه وتمنع أو بالأحرى تقلّل من اللحن فيه ،وسمي هذا العمل بالنحو وما إن تمّت أبوابه حتى كان الفقه وأصوله قد نضجا كما أنّه ظهر في هذه الفترة –حوالي القرن الثاني– بعض الفِرَق الكلامية التي تُعنى بالجدل في أصول الدين فانتظرت هذه المعطيات كلّها حلول القرن الرابع الهجري ليولد علم أصول النحو التوأم غير الحقيقي لأصول الفقه برعاية العلاّمة أبي الفتح عثمان ابن جني ،ومن مظاهر وصور هذا التأثر ما يلي:

1–**أثرالفقه وأصوله:** لقد صرّح ابن جني نفسه بأنّه اعتمد في أصوله على أصول الفقه بعامة، وعلى أصول الفقه الحنفي بخاصة فقال:« ينتزع أصحابنا العلل من كتب محمد بن الحسين الشيباني صاحب أبي حنيفة لأنّهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق»[2].

فأول مظهر من مظاهر التأثر يكمن في تصريح ابن جني في نصه على منهجه في عمل أصول النحو– وسوف نخصص لمنهجه هذا مبحثاً– فيقول في نصه المذكور سابقاً:« أنّا لم نر أحداً...» ،ولم يكتف بالمنهج بل استعار التسمية أيضاً (أصول)، واستعار من جاء بعد ابن جني طريقة تعريف أصول النحو فكان« مطابقاً لتعريف الفقهاء»، وحاولوا أن يحاكوهم كذلك في

---

[1] –أصول النحو دراسة في فكر الأنباري :محمد سالم صالح،ص83

[2] –الخصائص ،ج1،ص163، وينظر في أصول النحو لسعيد الأفغاني،ص100

طريقة التعامل مع المادة المسموعة ووضع حدود زمانية ومكانية وشروط قبول النص والذي يكمن عند ابن جني في الفصاحة ،وإنْ كان هذا الجانب لا يخص تأثير الفقه فقط، وإنّما يتعداه إلى علم الحديث وإن كان بينهما تكامل لأنّ المحَدِّث ينقل الحديث والفقيه يتصرّف فيه كما هو الشأن بالنسبة إلى اللغوي والنحوي[1].

وإذا مررنا إلى القياس فإنّنا نجد من هذا التشابه ما لا يدع مجالاً للشك كأقسام القياس(قياس علة،قياس شبه ،وطرد،وقياس المساوي،وقياس الأدنى...). ويعد مبحث العلّة أكثر المباحث تأثراً بأصول الفقه، وهو ما نلاحظه جلياً في مبحث مسالك العلة[2]، وهو مصطلح جاء به السيوطي على ما يبدو، وهذه المسالك عند النحاة هي: (الإجماع والنص والإيماء والسبر والتقسيم والمناسبة أو الإخالة والشبه والطرد) وعند الفقهاء(الإجماع ،والنص ،وفعل النبي،والسبر والتقسيم والمناسبة والشبه والطرد والدوران وتنقيح المناط)[3]،ومن صور التأثير أيضاً أنواع الحكم وتقسيمه إلى واجب وممتنع وحسن وقبيح.

أمّا إذا انتقلنا إلى بقية الأدلّة النحوية نجدها أدلّة فقهية في أصل الوضع كالإجماع وتقسيمه إلى قولي وسكوتي، كما أنّ الاستحسان« يحمل في النحو نفس معنى الاستحسان الفقهي ولقد اختلفوا في حجّيته كما اختلف الشرعيون...»[4] وهو من أدلّة ابن جني،فضلاً عن المباحث الأخرى كتعارض الأدلة والترجيح، وشروط ذلك التعارض الذي بسط فيه ابن جني قوله إذ يقول في باب تعارض السماع والقياس: « إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره وذلك نحو قول الله تعالى:﴿ **اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِم الشَّيْطَانُ**﴾ [المجادلة الآية 19] فهذا ليس بقياس لكنّه لابدّ من قبوله لأنّك إنّما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم»[5] .

وقوله في موضع آخر:« إذا أداك القياس إلى شيء ما ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه»[1]،وهو يقابل في أصول الفقه ((نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه))[2]،ويبدو أنّ أكثر النحويين تأثراً بالفقهاء من المتقدمين هو أبو

---

[1] –ينظر ضحى الإسلام : أحمد أمين،ج2 ،ص457

[2] – مسالك العلة « مآخذها ومظنتها » « كأن يجمع أهل العربية أن علة هذا الحكم كذا نحو إجماعهم على أن الإعراب أصل في الأسماء والبناء أصل في الأفعال » (ينظر أصول تمام حسان، ص177، والاقتراح للسيوطي، ص195)

[3] –ينظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص102

[4] –أصول النحو دراسة في فكر الأنباري،ص104

[5] –الخصائص،ج1،ص117

[1] – الخصائص،ج1، ص125

[2] –ينظرأصول النحو دراسة في فكر الأنباري،ص105،عن الإنصاف في مسائل الخلاف:لأبي البركات الأنباري

علي الفارسي وابن جني وهذا باعتراف أحمد أمين إذ يقول:« وقد عقد الأخير[يقصد ابن جني] في كتابه الخصائص فصولاً تشبه أصول الفقه ففصّل في جواز القياس وفصّل في تعارض السماع والقياس وفصّل في الاستحسان وفصّل في العلل...مما يدلّ على تأثر النحويين بالفقهاء وإن كان ابن جني نفسه يعقد فصلاً يذكر فيه أنّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين».[3]

2-**أثر علم الكلام:** لقد تأثرّ النحو العربي بعلم الكلام مبكراً أي قبل القرن الرابع الهجري بكثير فقد كان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت175هـ) ويحي بن عمر(ت128هـ) وعيسى بن عمر(ت149هـ)والخليل بن أحمد(ت175هـ) من أوائل المعتزلة وإذا ما وصلنا إلى القرن الرابع الهجري وجدنا السيرافي(ت368هـ) وأبا علي الفارسي(ت377هـ) والرمّاني(ت384هـ)وابن جني(ت392هـ) من نحاة المعتزلة أيضاً[4]،وكما أثرّ علم الكلام في النحو من خلال فكّر أولئك النحويين فقد أثّر كذلك في الأصول النحوية ومن أهمّ مظاهر ذلك اختلاف النحاة في الأخذ بالسماع والقياس وأولوية كلّ واحد منها كما اختلف الكلاميون في الأخذ بمبدأي العقل والنقل والاختلاف في أيّهما أولى ومن ذلك أيضاً تقسيم النحاة للسماع إلى متواتر وآحاد وإن كان هذا من عمل علماء الحديث، إلاّ أنّه اعتمد كذلك عند المتكلمين ،ويظهر ذلك التأثر جلياً في تعريف النحاة للتواتر والآحاد وهو تعريف ينطبق على تعريف المتكلمين[5].

ونظير هذا تعرّض النحاة لقضية اللغة وأصلها أتوقيف هي أم اصطلاح وهو صراع احتدم« بين الفلاسفة والمتكلمين واللغويين والنحاة»،وقد عقد ابن جني باباً في هذا سماه ((باب في القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح)) ولم يعط رأياً صريحاً في الموضوع[1]،كما أشار إلى هذه القضية السيوطي في كتابه المزهر عندما نقل عن الإمام فخر الدين الرازي في كتابه المحصول:مذهب المتكلمين في مسألة وضع الألفاظ[2].

أمّا في مجال العلّة فيكاد ابن جني يعدّ كلامياً خالصاً ،عندما نراه يعقد أبواباً مطابقة لقواعد كلامية، من ذلك تفريقه بين العلّة المجوزة والعلّة الموجبة ،وبين العلّة والسبب ،وهذا« انعكاساً

تحق:محي الدين عبد الحميد ،مطبعة السعادة، القاهرة،ط1961،21م ،ص5،ولم نعثر على النص في(ط) الأولى

[3] – ضحى الإسلام،ج2،ص460

[4] – ينظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري،ص112، 113

[5] – ينظر المرجع نفسه،ص119

[1] –ينظر الخصائص،(نج)،ج1،ص40، 47

[2] –ينظرالمزهر في علوم اللغة وأنواعها:السيوطي،ج1،ص18

لقاعدة كلامية تقول:((كلّ حادثة ممكنة الوجود لا توجد حتى يجب وجودها)) »[3]، وكذا عقده لأبواب مشابهة لهذا الباب كباب((في حكم المعلول بعلتين)) ،وباب دور الاعتلال ،وتفريقه بين علل النحويين والمتكلمين والفقهاء، كما لا يخفى على أحد ما أثاره النحاة حول قضية العامل الذي يعدّ أصلاً من أصول النحو عند بعض الدارسين المحدثين أمثال محمد عيد في كتابه أصول النحو العربي،ومفاد هذه النظرية « أنّ أيّة ظاهرة من ظواهر الإعراب في الكلمة (رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً) لابد لها من وجود مؤثر يعمل فيها كي تكتسب تلك الظاهرة...»[4].

وملخص النظرية أنّ جمهور النحاة ذهبوا إلى أنّ العامل هو المتكلم بينما ذهب ابن مضاء إلى أنّ العامل هو الله وحده ،أمّا ابن جني فقد توسّط بين الرأيين فقال: أنّ العامل هو المتكلم بمصاحبة اللفظ ، فالرأي الأوّل امتداد للأصل القدري[5] المعتزلي أمّا الثاني فهو امتداد لمذهب الجهمية[1]، ومذهب ابن جني حاكى فيه متأخري المتكلمين من أشاعرة وماتريدية .

فالظاهر إذن « أنّ النحاة قد استمدوا من علم التوحيد –وهو أسمى علومهم– بعض مصطلحاتهم فسموا المؤثر (عاملاً) والأثر الحاصل (معمولاً) »[2] .

وجملة الأمر أنّ هذا التأثير كان طبيعياً لأنّه تمّ بين علوم جاءت كلّها لخدمة كتاب الله الذي كان الدافع الأساس لنشأة علم النحو ،وكان لهذا الأخير من التداخل مع العلوم الشرعية ما لم يكن لغيره من العلوم الأخرى ،كما لا ننكر استفادة العلوم الشرعية هي أيضاً من علم النحو، وردّ العديد من القضايا الفقهية إلى النحو كمسألة الطلاق التي كتب الرشيد إلى القاضي أبي يوسف يسأل عنها في قول الشاعر:

فإنْ تَرفقي يا هِنْدُ فَالرِفقُ أيمن*وإنْ تخرُقي يَا هِنْدُ فالخُرق أَشأَم**
فأَنْتِ طَلاَقٌ والطَلاَقُ عَزِيمَةٌ ***ثَلاث وَمَنْ يخرُقْ أَعقُّ وأَظلَمُ

يسأل عماّ يلزم إذا رَفَعَ الثلاث وإذا نَصَبَهَا[3] .

---

[3] –أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ،ص122

[4] –محاضرات في أصول النحو: التوتي بن التواتي،ص230 و للتفصيل في نظرية العامل ينظر أصول النحو لمحمد عيد، ص199، والرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تح :شوقي ضيف ، دار المعارف القاهرة، (د ط)و(د ت) ص76 وما بعدها، وكتاب مدخل إلى أصول النحو، لمحمد خان، دار الهدى عين مليلة،الجزائر،ص79

[5] –القدرية «هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى»(التعريفات،ص97)

[1] – الجهمية «هم أصحاب جهم بن صفوان قالوا :لا قدرة للعبد أصلاً لا مؤثرة ولا كاسبة بل هو بمنزلة الجمادات والجنة والنار بعد دخول أهلها حتى لا يبقى موجود سوى الله تعالى»(التعريفات،ص50)
ينظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري،ص124،عن تقويم الفكر النحوي لعلي أبو المكارم،ص241، 242

[2] – مدخل إلى أصول النحو:محمد خان، ،ص79

[3] – ينظر تفصيل المسألة في كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:ابن هشام، ص65

هذا ولا ننسى ما لعلم الحديث من تأثير على علم أصول النحو ويظهر ذلك عند ابن جني في عقده باباً أسماه "باب في صدق النقلة وثقة الرواة والحملة" [4]،إضافة إلى إشارته إلى «قدح أكابر الأدباء بعضهم في بعض وتكذيب بعضهم بعضاً ،وأورد باباً آخر في أنّ لغة أهل الوبر أصح من لغة أهل المدر وغرضه من ذلك القدح في الكوفيين. »[5]، ولا يخفى على القارئ ما لهذه الإشارات من إيحاء أنّ ابن جني متأثر بعلم الحديث، ولا يسع المجال لذكر الباقي المزيد.

خلاصة الفصل الأول:

لقد حاولنا في بداية هذا البحث دراسة أهمّ القضايا التي تتّصل بالعلمين، اللذين يقوم عليهما هذا البحث، ألا وهما علما المصطلح ، وأصول النحو، دراسة استكشافية تقتضيها المباحث الآتية، ومن جملة النتائج التي تتبدى من خلال تلك الدراسة هي:

1- أنّ معنى الاصطلاح بمفهومه الواسع، هو الاتّفاق بين قوم معينين، على تسمية شيء باسم معين، على أن يتميز بالدقة و الوضوح يَرِدُ ضمن مجال، أو فرع محدد وله ما يقبله في اللغات الأخرى، وهذه التسمية، أو الشيء المتّفق عليه، هو المصطلح ، أو الكلمة الاصطلاحية.

2- أنّ دراسة أيّ مصطلح، تقتضي إتّباع الخطوات الآتية : مرحلة التجريد المصطلحي، ثم التحليل المصطلحي الذي يكمن في التحليل الدلالي و التحليل الشكلي وهما أهمّ ما يمكن أن يتناول في دراسة أيّ مصطلح ، وأنّ التحليل الشكلي من مكملات التحليل الدلالي .

3-أنّ أهمّ نوع من أنواع المصطلح، هو المصطلح الذي يفيد مفهومًا واحداً وهو أساس صياغة المصطلحات.

4-أنّ أهمّ خاصية من خصائص المصطلح، هو محاولة تأسيس فكرة لتحديد مفاهيم الأشياء، تحديداً دقيقاً، لا يمكن أن يشاركه فيه غيره.

فعلى الرغم من اهتمام المصطلحيين بهذه الغاية، إلاّ أنّ تحقيقها يكاد يكون مستحيلاً في ظل كثرة المترادفات ، وشساعة وغنى العربية بالمفردات.

5- أنّ وضع وصياغة المصطلحات، من الأمور التي لطالما شغلت أذهان الدارسين، وهو ما يفسره عقد الندوات، و الملتقيات لسنّ مبادئ وقوانين تحكم تلك الصياغة .

---

[4] -ينظر الخصائص ،تح النجار،ج3،ص309

[5] -المزهر في علوم اللغة وأنواعها ،للسيوطي ،ج1،ص91

6- أنّ من بين القضايا الجوهرية التي لا غنى عنها في دراسة المصطلحات، هي قضية التعريف و أشكاله ، وأنّ أوّل نوع ظهر عند النحاة، هو التعريف بالمثال الورد عند سيبويه، وأنضجها التعريف بالماهية الذي ورد عند ابن السَّرَّاج.

7- أمّا بالنسبة لأصول النحو، فيمكن إرجاع بداياته إلى جيل النحاة الأوائل، أين ورد في ثنايا مؤلفاتهم، أمثال ابن أبي إسحاق الحَضْرَمِي والخَلِيلِ و سِيبَويه .

8- أنّ أوّل بداية يمكن أن تذكر في أصول النحو، كانت عند أَبِي الفَتْح عُثْمَان ابْن جني، من خلال كتابه الخصائص على مذهب أصول الكلام و الفقه، وأنّ معنى الأصول عند النحاة الذين سبقوا ابن جني تعني القواعد النحوية.

9- أنّ التأليف في أصول النحو، مرحلة متأخرة عن علم النحو (الإعراب).

10- يبدو أنّ الاتفاق على تعريف واحد لأصول النحو، لم يحدث ، حيث وردت عدّة مفاهيم، و حاول بعضهم أن يدمجها بالنحو كابن الأَنْبَارِي ، بينما حاول بعضهم أنْ يوسّع من هذا العلم، فيشمل علم الجدل، وأصول التفكير النحوي ،وقواعد التوجيه أو فن القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات و الفروع، ونجد هذا التوسّع عند السيوطي ، ومحمد عيد من خلال تعريفهما لأصول النحو.

11- أنّ أهمّ الأصول النحوية هي، السماع، و القياس وما عداها أدلّة فروع تبَايَنَ النحاةُ في الأخذ بها أصولاً كانت أم فروعاً.

12-ارتبطت نشأة علم أصول النحو بعلوم أخرى وهي الفقه وأصوله ،وعلم الكلام ،جَمَعَهَا الدِين الحنيف في منهج واحد وهو المنهج الإسلامي الخالص .

13- أغلب أبواب علم أصول النحو هي محاكاة لأبواب أصول الفقه والكلام وأكثر المتأثرين بذلك المنهج هو ابن جنّي في كتابه الخصائص، ثمّ الأنباري ثمّ السُيُوطِي.

14- لقد كان للنحو أيضاً تأثير في الفقه، إذ لا يستغني الفقيه في ردّ بعض المسائل الفقهية إلى النحو ليصدر أحكاماً شرعية.

الفصل الثاني

أبو الفتح ابن جني وكتابه الخصائص

المبحث الأول: أبو الفتح ابن جني

المبحث الثاني: كتاب الخصائص

توطئة:

إنّه من الطبيعي ونحن بصدد دراسة مصطلحات هذا العلم عند أحد عباقرة اللغة والنحو في القرن الرابع الهجري ، أنْ نترجم له، ونلقي نظرة على أهمّ مراحل حياته، وظروف تكوين شخصيته ، ثمّ ننتقل إلى المبحث الثاني من هذا الفصل، فنحاول أنْ نجري دراسةً وصفيةً تحليلية لكتابه الخصائص، ليتسنّى لنا بعد ذلــك دراسة المصطلحات الأصولية فــيه ،.والمجال القواعدي المستخدمة ضمنه.

إنّ كتب التراجم التي تَحصلْنَا عليها ،عَقدت صفحات ليست بالقليلة، عن حياة ابن جني، لــذا حاولــنا أن نَنتخِبَ منها ما يخدمنا، فسنبدأ بالتعرف على عصره والحركة العقلية التي سادت في ذلك العصر،قبل أن ننتــقل إلى ترجمة حياته ، ومن ثمّ الإشــارة إلى آثاره ،وشيوخــه، وتلاميذه ،وأقوال العلمــاء فيه ، وكذا عقيدته ومذهبه، وبعــد ذلك نخصّص المبحث الثــاني من هــذا الفصل، لدراسة مدونتنا، كتاب الخصائص، نحاول فيه استيفاء الأمور التالية:

دراسة عنوان الكتاب ، ثمّ الهــدف من تأليفه ،ثمّ إطلالة على مباحثه، ثمّ نحاول الكشف عن منهجية ابن جني في الكتاب، مع إعطاء أمثلة توضيحية تُجلي تلك المنهجية على حالها، ثمّ نتوّج هذا الفصل بخلاصة، تكون عبارة عن حوصلة لأهمّ ما جاء في الفصل الثاني.

المبــحث الأول:

أبو الفتح ابن جني

المبحث الأوّل: أبو الفتح ابن جني

1- عصره:

لقد عرفت الدولة الإسلامية قبل ميلاد ابن جني بقرن ،حالةً اجتماعيةً وسياسيةً وعقليةً معقدةً ،نتيجةَ ظهور عناصر عرقية أجنبية، اختلطت بالعرب، وذلك في النصف الأول من القرن الثالث الهجري، أي بدايةً من عصر المتوكل (232هـ)، وأهمّ تلك الأجناس هي: الأتراك، و الفرس ، والروم، وكان لهذه الأجناس صراع مرير مع المسلمين، حتى قبل هذه الفترة، فالروم مثلاً كانت في حرب مع المسلمين منذ فتح الشام ، و مصر في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (ض)[1] .

إذن فقد ولد ابن جني في العصر البويهي[2] ،إذا اعتبرنا أنّ سنة ميلاده كما قال محقق الخصائص، سنة (321هـ أو 322هـ)لأنّ دولة بني بويه الفارسية استولت على الدولة، بداية من سنة 320هـ[3] ، ثم انشطرت إلى دويلات، كالحمدانية في الموصل وشمالي سوريا، والإخشيدية والفاطمية في مصر،وكانت فترة القرن الرابع الهجري، فترة صراعات مريرة، قاد أكثرَها العنصر البويهي الذي كان له باع في عزل الخلفاء ، وقد تداول على الحكم في عهد ابن جني، ستة خلفاء وهم:

أبو العباس أحمد الراضي، إبراهيم المتقي بالله ، وعبد الله المستكفي بالله ، والقاسم

المطيع لله ، وأبو بكر الطائع لله ، وأحمد القادر بالله.[1]

وإذا بحثنا عن الأصول العرقية لابن جني، نجد أنّه خرج من رحم العنصر الرومي، زمن اختلاطه بالعرب ،« وقد أنجب هذا العنصر الرومي أدباء وعلماء, كان لهم في فنهم وعلمهم

---

[1]- ينظر ظهر الإسلام: أحمد أمين، دار الكتاب العربي، ط3،(دط)،ج1، ص3 وما بعدها

[2]- بنو بويه هم ثلاثة إخوة،عماد الدولة أبو الحسن علي وركن الدولة أبو علي ومعز الدولة أبو الحسين أحمد أولاد أبي شجاع بن بويه بن قبا جسرو بن تمام بن كوهي شيرزيل الأصغربن شيركيدة ابن شيرزيل الأكبر...بن سابور ذي الأكتاف الفارسي. وكان بنو بويه شيعة، وبويه والد ملوك العجم.(يراجع البداية والنهاية:ج1، ص، وظهر الإسلام ج1، ص54)

[3] - ينظر ظهر الإسلام:أحمد أمين،ج1، ص50

[1]- ينظر جواهر الأدب: السيد أحمد الهاشمي،تح: مجموعة من الجامعيين، مكتبة المعارف (د ط) ،ج2، ص155،167

[2]- ظهر الإسلام:أحمد أمين،ج1،ص67

طابع خاص، لم يكن مألوفاً في العقلية العربية والفارسية، من أشهر هؤلاء، ابن الرومي الشاعر ، وابن جني النحوي»[2].

أمّا الحالة الاجتماعية فخيرُ من يمثّلها، هو الشاعر المتنبي[3] ،صاحب ابن جني فقد وصَلَنَا من شعره، ما أشفى الغليل، وأزاح الضباب، عن الصورة الاجتماعية في الفترة التي نؤرخ لها[4] .

الحركة العقلية في هذا العصر:

إنّ وصف الحركة العقلية في القرن الرابع ،يصعب استيفاؤها في هذا المقام، لذلك سنركز على الحركة النحوية بخاصة،هذه الحركة التي شهدت تحولاً غير مشهود، وهو ظهور طائفة من النحاة، تزاولُ المذهبين البصري و الكوفي بعد اكتمالهما و سمي هذا التيار فيما بعد بالمذهب البغدادي، وعند آخرين المدرسة البغدادية، أساسها اختيار وانتقاء ،أفضل المسائل من أحد المذهبين، البصري أو الكوفي مع تقديم آراء خاصة،« لا تمت بصلة إلى المذهبين تولدت لهم من اجتهادهم قياسا وسماعاً ، ذلك لأنّ سلائق العرب ما انفكت سليمة في البوادي، إلى أواسط القرن الرابع الهجري..»[1]، بيْد أن أغلبهم أبدى نزعته إلى المذهب البصري، أو ربّما عدّ نفسه منهم، كما فعل أستاذنا ابن جني، وسيأتي ذكر هذا في مذهبه النحوي في هذا الفصل.

وهكذا فقد شَهِد هذا العصر، نشاطاً علمياً منقطع النظير لَمَّ شمل جيل آخر من فطاحلة اللغة والنحو، أَثْرَوْا، وَأَغْنَوا، المكتبة العربية بمؤلفاتهم، و نذكر منهم: أبا مُوسَى الحَامِض (305هـ)، والأَفْشَنِيق(307هـ)، والزَّجَاج (310هـ)، والأَخْفَش الصَغِير أَبَا الحَسَن عَلِي بنَ سُلَيمَان (315هـ)، وهو ليس الأكبر شيخ سِيبَوِيْه ،ولا الأوسط تلميذ سيبويه ابْن السَّرَّاج(316هـ)، وابن شقِير(317هـ)، وابن الخَيّاط(320هـ)،ونَفْطَوَيه(323هـ)،وابن القَاسِم الأَنبَارِي(327هـ)،وابن ولاّد أَبَا العَبّاس أَحمَد بن مُحَمد التَمِيمِي(332هـ)،والزَّجَاجِي(337هـ)،والنَّحَّـاس (337هـ)، وابن دَرَسْتَوَيه(347هـ)،وأَبَا سَعِيد السَيْرَافِي(368هـ)،وابن خَـالَوَيْه(370هـ) وأَبَا عَلِي الفَارِسِي(377هـ)،والزُبَيدِي(379هـ)،وأَبَا الحَسَن الرُمَّانِي(384هـ)[2]،وغيرهم كُثر. كما تذكر

---

[3]– المتنبي هو أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي الكِنْدِي ...ولد بالكوفة سنة303هـ في محلة كِنْدَة، ونشأ بها وأولع بتعلم الشعر من صباه..قتل المتنبي وابنه وغلامه سنة 354هـ . راجع جواهر الأدب للسيد أحمد الهاشمي،ج2 ،ص195

[4]– ينظر ظهر الإسلام:أحمد أمين،ج1،ص147 وما بعدها

[1]–نشأة النحو:محمد الطنطاوي،ص112

[2]–ينظر نشأة النحو:أحمد الطنطاوي،ص105، 106،107، 110،119، 120، 121 ،135

الأخبار أنّ من بين الذين نقلوا النحو إلى مصر من هؤلاء النحاة هما: ابن ولاّد ،و النحاس اللذان تتلمذا للزجاج البغدادي، وإنّ الرماني أوّل من مزج النحو بالمنطق ،في القرن الرابع الهجري[3].

كما نجد صاحب كتاب" خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري"، يقسّم مجموع ما أُلِّفَ في هذا العصر، على أربعة اتّجاهات وهي:

1-**الاتّجاه التجميعي:** أي الكتب التي اهتمت بجمع المادة وعرضها فقط، ومنها: كتاب ما ينصرف و ما لا ينصرف للزجاج، وكتاب شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي،و كتاب التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي،و كتاب المنثور ، وكتاب المسائل البغداديات ،وكتاب الحجة لأبي علي الفارسي، وشرح الكتاب للرماني، و كتاب المحتسب لابن جني[1].

2-**الاتجاه التعليمي:** وهي الكتب التي يهدف بها أصحابها، إلى تعليم الناشئة النحو لذلك يميلون فيها إلى إتّباع منهج معين نذكر منه:

- العدول عن التعريفات الذهنية
- عدم الإسراف في التقسيمات و التعليلات
- الاكتفاء بالقاعدة مجملة دون تفصيل
- الانتقاء من المذاهب المختلفة أيسرها

ومن الكتب التي صُنِّفتْ في هذا المجال: كتاب وجوه النصب لابن شقير، وكتاب الجمل للزجاجي، وكتاب التفاحة لأبي جعفر النحاس، وكتاب الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، وكتاب الواضح للزبيدي ، وكتاب الحدود للرماني، وكتاب اللمع في العربية لابن جني.[2]

3-**الاتجاه التأصيلي:** وهي الكتب التي أُلِّفت في الأصول النحوية ،أو الأدلّة النقلية و العقلية، كالسماع، والقياس ، والإجماع والاستصحاب، والعلّة وعدم النظير والسبر والتقسيم، ولا يعني هذا أنّها تخلو تماماً من المباحث غير الأصولية الأخرى ، إلاّ أنّ الجهد الكبير كان في الاهتمام بالأصول عن بقية المباحث الأخرى، كما أنّ الاتّجاهات الأخرى تعرضت هي أيضاً لبعض القضايا الأصولية[3]،ومن هذه الكتـــب

---

[3]-ينظر ظهر الإسلام:أحمد أمين،ج2،ص123

[1]- ينظر خصائص التأليف النحوي:سعود بن غازي أبو تاكي،ص21 وما بعدها

[2]- ينظر المرجع نفسه،ص95 وما بعدها

[3] - ينظر المرجع نفسه،145، 146

كتاب الأصول لابن السراج، وكتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي، و كتاب المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، وكتاب تفسير المسائل المشكلة في أوّل المقتضب للفارقي ،و الخصائص لابن جني[1] .

4-**الاتجاه التطبيقي:** وهي « المؤلفات النحوية التي تعتمد في تأليفها ،على النص اللغوي من القرآن الكريم، أو الشعر العربي الفصيح أو الأقوال أو الأمثال المأثورة عن العرب وذلك من أجل تطبيق القواعد النحوية من خلال النصوص أو معالجتها في ضوئها »[2]، ومن هذه المؤلفات :

كتاب معاني القرآن للزجاج، وكتاب إعراب القــرآن لأبي جعفر النحاس،و كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، وكتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي[3].

وعموماً، فقد كان القرن الرابع الهجري – كما يقول محمد الطنطاوي –:« ذهبياً لعلوم اللغة العربية كافة، بالرغم من أنّه عصر ضعف، وانحلال في رابطة الدولة الإسلامية»[4]، فلم يكن علماء العربية نحويين فقط، بل كانوا لغويين وأدباء وأصوليين،« فالسيرافي والفارسي وابن جني و التبريزي و الزبيدي و البطليوسي لغويون نحويون صرفيون أدباء »[5] .

ترجمة حياته:

تشير أغلب كتب التراجم إلى أنّ اسمه هو، أبو الفتح بن جني بكسر جيم (جِنِّي) وتشديد النون، ولم تذكر هذه الكتب نسباً بعد هذا[1]، كان أبوه جني مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد بن

---

[1]– ينظر خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري: سعود بن غازي أبو تاكي ،ص146

[2]– المرجع نفسه ص229

[3]– المرجع نفسه ص227 وما بعدها

[4]– نشأة النحو: محمد الطنطاوي،ص117

[5]– المرجع نفسه:ص118

[1]– ينظر بغية الوعاة: السيوطي،ج2،ص132،وإنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي،تح:محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي القاهرة ط1، 1406هـ-1986م،ج2، ص335
نشأة النحاة: محمد الطنطاوي،ص121، والفهرست:ابن النديم، تح:محمد أحمد أحمد، المكتبة التوفيقية (د ط) ص127، والمدارس النحوية :شوقي ضيف، دار المعارف، ط4، ص265

أحمد الأزدي الموصلي، وبذلك فهو ينتسب إلى الأزد بالولاء ولد بالموصل، وتعلم بها ،وتضاربت الآراء حول سنة ميلاده ،فبعضهم قال بأنّها قبل الثلاثين وثلاثمائة[2]، وهناك من لم يذكر سنة ميلاده أصلاً[3] ، وهناك من رجّح أنّها بين سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، أو اثنتين وعشرين وثلاثمائة كما ذكر محقــق الخصائص(النجار) في مقدمة الكتاب ،ويعتمد النجار على ما قاله ابن قاضي شهبة في طبقات النحاة، أنّ ابن جني توفي وعمره سبعون سنة، وأنّ وفاته كانت في الثانية والتسعين وثلاثمائة ،فتكون سنة ميلاده كما ذكرنا ، لكن شكَّك المحقق في هذا التقدير، بصحبة ابن جني لأبي علي الفارسي ،التي دامت أربعين سنة بعد اتّصاله به سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة، فإذا كانت ولادته سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة، فيكون عمره آنذاك خمس عشرة سنة ؛ أي عندما التقى به أبو علي الفارسي وهو يُدَرِّسُ العربية للناشئة، وهي سنّ مبكرة على التدريس وبذلك يُلَمِّحُ النجار إلى إمكانية صحة ما قاله أبوالفدا في المختصر، بأنّ سنة ميلاد ابن جني هي اثنتان و ثلاثمائة ،وذكــر آخرون فتــراتٍ تقْــرُبُ من الفترتين المرجَّحتَــين ،فمنهم من قال: سنة عشريــن و ثلاثمائة، ومنهم من قال: سنة ثلاثمائة[4].

فرغم هذا الاختلاف الكبير، حول سنة ميلاده، إلاّ أنّها لا تشكّل عائقاً في دراسة حياة هذا الإمام وعلمه، فيُذْكَرُ أنّه كان ذا علم واسع في التصريف، و النحو، والأدب فقد عوّض ابن جني، بُعْدَ نسبه عن العرب بعلمه ،وقد صدق أبو الفتح عندما قال :

فإنْ أُصبْحِ بلاَ نَسَبٍ * فَعِلْمِي في الوَرَى نَسَبِي**

عَلَى أَنِّي أَؤُولُ إلَى * قــرُوم سَــادَةٍ نُجُــبِ**

قَيَاصِرةٌ إذَا نَطَقُــوا * أَرَمَّ الدَهْــرُ ذُوالخُطُبِ**

أَولاَكَ دَعَا النَبِيّ لَهُم* كَفَى شَرَفــاً دُعَاءَ نَبِي[1]**

لقد نبغ ابن جني في التصريف ،أكثر من أي علم آخر، وذلك بسبب تلك الحادثة التي تتردد كثيراً في كتب التراجم، والنحو، وهي أنّه مرّ عليه أبو علي الفارسي وكان الفارسي، آنذاك عالماً في التصريف، فسألهُ عن مسألة في التصريف ،فأخفق ابن جني فقال له أبو علي: ((**زَبَّبْتَ قَبْلَ أَنْ تُحَصْرِمْ**)) [2] فمن ذلك لزمه مدّة أربعين سنة « وملأ اسمه الأسماع وحَذَقَ علوم اللغة

---

[2]– ينظر الفهرست: ابن النديم، ص127، وبغية الوعاة: السيوطي،ج2، ص132

[3]– ينظر نشأة النحو: الطنطاوي ،ص121

[4]– ينظر مقدمة الخصائص: ابن جني ،تح:(نج)،ج1،ص9،10

[1]–ينظر إنباه الرواة: القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دارالفكر العربي ط1، 1406هــ1986م ج2، ص335 ،336

[2] –أي صرت زبيباً ،والحِصْرِمُ العنب قبل نضجه يريد أنّه يزاول الأمور قبل الأوان،والمثلُ (تزببت وأنت

العربية ،وارتحل إلى حلب كثيراً وتناظر مع المتنبي فيها »[3] ،أمّا عن بعض صفاته ،فلم تذكر الكتب التي بين أيدينا سوى أنّه كان أعور ،فيقول صاحب نشأة النحو: أنّه كان مُمَتَّعاً بإحدى عينيه،وممّا يُستَدلُ به على هذه العاهة، قوله هو نفسه لأحد أصدقائه:

صُدُودكَ عَنِّي ولاَ ذَنْبَ لِي * دَلِيلٌ علَى نِيّــةٍ فــَاسِدَة**

فَقَدْ- وحَيَاتِك- مِمَّا بَكِيتُ* خَشِيتُ عَلَى عَيْنِي الوَاحِدَة**

ولَــوْلا مَخَــافَة أَلاّ أَرَاكَ * لَمّا كَانَ فَي تَرْكِهَا فَــائِدَة**

وعلى الرغم من أنّ هناك من نسبها إلى أبي منصور الديلمي، إلاّ أنّ هذا لا ينفي عورَ ابن جني، كما أشار محققا الخصائص (النجار وعبد الحميد هنداوي) ومن بعض صفاته[1] كذلك أنّه يميل بشفتيه ويشير بيديه، ليؤكد المعنى ويوضحه وهو أسلوب اعتمد عليه ابن جني في بثّ علمه، وهو بادٍ في كتبه، فهو القائل((**رُبَّ إِشَارَةٍ أَبْلَغُ مِنْ عِبَارَةٍ**)) ونراه في الخصائص ،يولي هذا الموضوع اهتماماً بالغًا إذ يذهب إلى، « أنّ الإنسان إذا عناه أمرا أن يخاطب به صاحبه وينعم تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه؛فيقول له:يا فلان أين أنت أرني وجهك أقبل عليّ أحدثك...فلو كان استماع الأذن مغنيًا عن مقابلة العين مجزئاً عنه لما تكلّف القائل ولا كلّف صاحبه الإقبال عليه » فهذا يومئ بتمسك ابن جني بأسلوب الإشارة والمشاهدة «وجعلها دليلاً على ما في النفوس» كما قال[2] ، وهو ما يقرره المحدثون في علم السيمياء، أو علم العلامات ،من خلال المقاربة اللغوية، التي عقدها الدارسون ،بين تراث ابن جني اللغوي، والدرس اللساني الحديث...[3]

وقد جَوّز علي النجار، أن يكون في لسان ابن جني لُكنةٌ ، لمكانة العجمة من جهة أبيه، لذلك عمل على الاستعانة بالإشارة ،لأجل التوضيح، وأمّا عن لونه فلم تذكر المصادر خبراً دقيقاً، سوى ما ظنه النجار من أنّ ابن جني، قد يكون أبيض اللون، وإنْ كان الموصلي أسمر الــلون ، لكن المتعارف أنّ الروم ، يميلون إلى الشقرة (اللون الأصفر).

حصرم) يُضرب لرجل يعمل في الشيء وهو غير قادر عليه

[3] –نشأة النحو :محمد الطنطاوي، ص121

[1] –ينظر مقدمة الخصائص:تح:(نج)،ج1،ص11، 12،ومقدمة الخصائص:تح:(هن)،ص6 ،7

[2]–الخصائص:ج1،ص246 ،247

[3]–ينظر تراث ابن جني اللغوي والدرس اللساني الحديث دي سوسير نموذجا: بلملياني بن عمر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،(د ط)،2006م

ولقد اشتهر ابن جني بالعفّة والصدق والجِدّ ،على الرغم من أنّ عصره تميّز بانتشار اللهو والمجون والشرب،وكان لابن جني ثلاثة أولاد، وهم علي وعالٍ وعلاء ،ولم تذكر كتب التراجم إلاّ عالياً فقد ذكره ياقوت الحموي في معجمه كما قال النجار

وذكره السيوطي أيضاً في البغية[1] ،ويبدو أنّه اعتمد على ما ورد عند ياقوت في معجمه ، ولم نعثر في المصادر والمراجع التي رجعنا إليها ،على اسم يشارك أبا الفتح ابن جني غير ابنه عالٍ بن عثمان بن جني المشار إليه آنفاً ومحمد بن علي بن جني صاحب كتاب تفسير القرآن الكريم، وذكره ابن النديم في الفهرست[2] ،ولا نعلم ما إذا كان ينتسب إلى عثمان ابن جني أم لا، أمّا عن سنة وفاته فيكاد يتّفق أغلب المؤرخين، على أنّها كانت في يوم الخميس ،أو الجمعة السابع والعشرين من صفر، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة للهجرة[3].

ثقافته وعلمه:

كثيرا ما يُنــعت ابن جني بالنحوي أو باللغوي اعترافاً بنبوغه، وكثرة مؤلفاته في اللغة والنحو والتصريف، فهــو« من أحذق أهل الأدب ،وأعلمهم بالنحو والتصريف »[4]،صحب أبا علي الفارسي،والتحقَ بحلقته في سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة،فأُعجبَ به وبحدّة ذكائه ولزمه وتعلّم على يديه،والمتصفح لكتب ابن جني،يلمسُ تلك الآراء التي تعبّر عن عقل ثاقب،وتفكير دقيق امتداداً لأستاذه، إذ كان وراء إجادته للتصريف إثر تلك الحادثة التي أشرنا إليها، حتّى تصدّر قائمة المجيدين لهذا العلم بل أصبح يستشار من قِبَلِ أستاذه، ولقد كان ابن جني عالماً في اللغة ولم يُرَ مثل نبوغه فيها ،وقد ضمّ كتابه الخصائص، نفائس منقطعة النظير من خلال أبوابه اللغوية التي تنمّ عن درايته واتّساع روايته في اللغة ومن بينها القول على الفصل بين الكلام واللغة ،وتعريفه للغة، وباب القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح ،وباب الاشتقاق الأكبر ،وباب إمساس الألفاظ أشباه المعاني ،وباب في تعاقب الألفاظ لتعاقب المعاني وسنأتي على ذكرها إن شاء الله.

---

[1]– ينظر بغية الوعاة:السيوطي ،ج2، ص24

[2]– ينظر الفهرست :ابن النديم ، ص55

[3]–ينظر بغية الوعاة ج2،ص132،وظهر الإسلام :ج1،ص67،والبداية والنهاية:ابن كثير،تح:الشيخ علي محمد معوض،والشيخ عادل احمد عبد الموجود،دار الكتب العلمية، ط2 ،1424هـ ، 2003م
ج11،ص356،والنجوم الزاهرة :جمال الدين بن تغري،تح:محمد حسين شمس الدين ،دار الكتب العلمية،ط1 1413هـ،1992م ج4، ص207

[4]– بغية الوعاة ج2، ص132

فتنوع مؤلفاته التي سنعددها في موضعها، تدل على سعة ثقافته ،فقد أَلَّفَ في اللغة كما لاحظنا ،وألّف في القراءات كما في كتابه المحتسب، وألّف في الأدب كتفسير ديوان المتنبي، وفي النحو وأصوله كتاب التلقين في النحو والخصائص كما أَلَّف في العروض والقوافي والشعر كتباً، وألّفَ في الأصوات أيضاً سر صناعة الإعراب الذي « يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم وأحوال كلّ حرف منها وكيف مواقعه في كلام العرب »[1]

إذن يعتبر ابن جني موسوعة لغويةً فعلاً، وهو ما جعل الدارسين المحدثين ينهلُونَ من مَعينهِ في دراساتهم اللغوية للتراث[2] ،وجعله البعض الآخر من مصطلحي القرن الرابع الهجري، إذ ترجع إليه العديد من المصطلحات والتعريفات اللغوية التي لم يُسبَق إليها كالاشتقاق الأكبر وتعريفه للغة الذي تناقلها آخرٌ عن أوّل.

فابن جني من العلماء القلائل الذين اُعتمدُوا مرجعاً في اللغة فها هو صاحب لسان العرب، أضخم معجم في العربية يَعزو لابن جني مادةً لابأس بها بلغت سبعمائة موضع.كما كان ابن جني إماماً في اللغة، كان كذلك إماماً في النحو فكثيراً ما يتردّد(ابن جني النحوي) اعتماداً على ما جادت به قريحته في النحو، فله آراء كثيرة انفرد بها « فمن ذلك أنّه كان يُجيزُ تقديم المفعول معه على المعمول قبله، فيقال: "جاء وثِيابَ الصُوفِ البَردُ".وكان يذهب إلى أنّ العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معاً، وبذلك سوّغ تقدمه على المبتدأ في مثل: "شاعرٌ محمد" لأنّه إنّما تقدم على أحد عاملي الرفع فيه وهو المبتدأ..»[1]،كما أنّ أوّل من حاول أن يهدم قضية العامل إذ أرجع العمل من الرفع والنصب و الجر والجزم إلى المتكلم نفسه وليس لشيء آخر[2]

وإذا انتقلنا إلى دوره في أصول النحو، فإنّنا نجد أنّ الكتب التي تَرجَمت لابن جني قصّرت في حقه، حيث تكاد تكتم ذلك الجهد الكبير من عمله في الأصول النحوية ،وتكتفي بذكر جهوده في اللغة و النحو و التصريف .

فقد رأى ابن جني أنّ سابقيه من الفقهاء وضعوا للفقه أصولاً، كما أنّ المتكلمين وضعوا أيضاً لعلم الكلام أصولاً فأراد أن يضع هو للنحو أصولاً فجاء كتابه« كما أراد له مؤلفه بل إنّه

---

[1]– سر صناعة الإعراب :ابن جني تح:محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاته غامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ،1421هـ ،2000م ،ج2، ص15، 16

[2]– من بين هذه الدراسات، كتاب تراث ابن جني اللغوي والدرس اللساني الحديث دو سوسير نموذجاً بلملياني بن عمر والمشار إليه سابقاً

[1] –المدارس النحوية :شوقي ضيف ،ص273 ،والخصائص :ابن جني،تح:(نج)، ج2،ص383

[2] –ينظر الخصائص ج1،ص110

تناول جميع ما يتصل بعلم أصول النحو بالدراسة والتحليل الدقيق ولم يترك ابن جني شاردة ولا واردة تتعلق بهذا العلم إلاّ منحها من البيان والشرح ما تستحقه...»[3].

ويظهر توسعه ذاك، في الأبواب المتعلقة بالقياس والتعليل اللذين ضاق بهما كتاب الخصائص بما رَحُبَ ،وقد ظهر توسعه في القياس من خلال قوله ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ممّا جعله يجيز إجراء الإعراب على الأسماء الأعجمية مثل :آجُرّ،وإبْرَيْسَم وفِرِنْدٍ وفيروزجٍ، إضافة إلى جميع ما تدخله لام التعريف من هذه الأسماء «وذلك أنّه لمّا دخلته اللام في نحو الديباج،والفِرِند،والآجر أشبـــه أصول كلام العرب ، أعني النكرات .فجرى في الصرف ومَنْعِهِ مجراها»[4]

كما يعترف ابن جني نفسه، بأنّ كتابه هذا، ليس غرضه « فيه الرفع والنصب والجر والجزم ؛ لأنّ هذا أمر قد فُرِغَ في أكثر الكـــتب المصنّفة فيه منه .وإنّما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادئ وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي»[1]

أمّا بالنسبة لثقافته الأدبية والشعرية، فهي لا تقل قدراً عن تفوقه في العلوم الأخرى، فقد صَحِبَ المتنبي عند سيف الدولة الحمداني في فترة ملكه لحلب وحمص ابتداءً من سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة إثر مقاتلته للروم ودفْع أطماعهم[2] ، فقد أُعجِب ابن جني بشعر المتنبي، فكان أوّل من شرح ديوانه، كما استشهد بشعره في المعاني والأغراض، وكان ابن جني إذا قال "شاعرنا" فإنّه يقصد المتنبي وكان الإعجاب متبادلاً بين الرجلين فالمتنبي قال فيه « هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس وكان المتنبي إذا سئل عن شيء من دقائق النحو و التصريف في شعره يقول سلوا صاحبنا أبا الفتح » [3]، كما كان أبو الفتح شاعراً وقد مرّ بنا شعره في نسبه وعن شعره كذلك قوله:

شَكَرْتُ اللهَ نِعْمَتَـــهُ * ومَا أولاَه مِـــنْ أَربِ**

زَكَتْ عِنْدِي صَنَائِعَهُ* فَوَفّقَنِي وَأَحْسَنَ بِـــي**

---

[3] –خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري :سعود بن غازي أبو تاكي،ص221

[4] –ينظر الخصائص،ج1،ص357

[1] –الخصائص :ج1،ص32

[2] –ينظر الكامل في التاريخ : لابن الأثير الجزري ،تح:محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية ، ط4 ،1424هـــ2003م،ج7،ص203

[3] –المنصف :ابن جني تح :محمد عبد القادر أحمد عطا ،دار الكتب العلمية ،ط1، 1419 هـــ –1999م مقدمة الكتاب ص12

تَخَوَّلَنِي و خــوَّلَنِي * ونوّلَــنِي ونَوّهَ بِــي**
وأَخَّرَ مَنْ يُقَادِمُنِــي * وأَعْلاَنِي وأَرْغَمَ بِي**[4]

وهذه الأبيات في اعترافه بنعمة الله التي منّها عليه، من علم وسداد رأي ،كما نجد له مرثية رثى فيها صاحبه المتنبي مطلعها :

غَاضَ القَرِيضُ وَأَوْدَتْ نضْرَةَ الأَدَبِ * وَصَوَّحَت بَعْدَ رِيَّ دَوْحَةُ الكُتُب**

وباقي أبيات هذه القصيدة وأشعار أخرى له ذكرها محقق الخصائص محمد علي النجار في مقدمة الكتاب، والقفطي في الإنباه[1]، ومن خلال هذا العرض نستنتج أنّ ابن جني أَلَمَّ بمعظم العلوم العربية من صرف ونحو ولغة وعلم الكلام وأدب وعلوم أخرى سنذكرها في حينها كالبلاغة والعروض والقوافي، وقد احتوى كتابه الخصائص على بعض منها، أمّا عن غير هذا الكتاب فتذكر كتب الأخبار ما يزيد عن الخمسين كتاباً

آثاره ومصنفاته:

ولكي نؤكد فعلاً تلك الثقافة الواسعة والعلم الجم اللذين وهبهما الله لابن جني، نذكر هنا معظم ما ألّف في مختلف العلوم العربية، وبخاصة أنّه عاش أكثر من اثنتين وستين سنة أفناها في العطاء والتأليف ،أثرى المكتبة العربية بمصنفاته الجليلة وإن لم يصل إلينا منها إلاّ القليل، وتذكر بعض كتب التراجم قيمة ما ألّفه، فها هوالشيخ محمد الطنطاوي يقول :« ومؤلفاته تبهر الأفكار فإنّها مع كثرتها غاية في الإتقان »[2]

كما أنّها نالت إعجاب شيوخه، وفي ذلك يقول القفطي « ووقف أبو علي على تصانيفه واستجادها »[3] ،واختار لها أحسن الأسماء ،نالت إعجاب المؤلفين الذين لم يُدبِرُوا في تضمينها وتسمية كتبهم بها، كما فعل الشيخ أبو إسحاق الشيرازي المتوفى سنة ست وسبعين وأربعمائة،حيث سمى بعض كتبه بأسماء كتب ابن جني كالمهذب[4]

والتنبيه في الفقه (فقه الشافعية) واللمع والتبصرة في أصول الفقه[1]،ولقد بلغت تلك المصنفات،نحو الخمسين كما ذكر شوقي ضيف ،ويبدو أنّها فاقت هذا العدد عند إحصائنا لها

---

[4] – مقدمة الخصائص ، ج1 ،ص25

[1] – ينظر إنباه الرواة القفطي ،ج2 ،ص338م، ومقدمة الخصائص ،النجار ، ص39

[2] – نشأة النحو :ص121

[3] – إنباه الرواة : القفطي ج2، ص336

[4] – ألّفه سنة 455هـ ذكر فيه أصول مذهب الشافعي رحمه الله بأدلته «وما تفرع على أصوله في المسائل المشكلة بعللها»(ينظر الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأصوليين للحفناوي، ص149)

[1] – ينظر الخصائص :ج1، ص60 والمنصف، ص21

وتنوعت علومها فألّفَ في اللغة والنحو والتصريف والأدب والشعر والفقه والدين والقراءات وأصول النحو ، وقد ذكر ابن جني بعض كتبه في إجازته لبعض الآخذين عنه في سنة أربع وثمانين وثلاثمائة للهجرة قبل موته بنحو ثماني سنوات[2] ،وسنذكـــر ما استطعنا أن نحيـــط به من تلك المؤلفات التي عرفت موضوعاتها ووصلت إلينا، وكذا المفقودة منها، وسنضمها في ثلاث علوم، اللغة والنحو وأصوله والتصريف، والأدب والشعر، والفقه والقراءات، وسنحاول من حين لآخر أن نرجع بعض الكتب إلى مظانها قدر المستطاع .

في اللغة والنحو والتصريف:

1-الألفاظ المهموزة:ذكره ابن النديم في الفهرست(ص127)

2-اسم المفعول:ذكره النجار محقق الخصائص في مقدمة الكتاب (13/1)

3-التلقين في النحو:ذكره النجار في مقدمة الخصائص (67/1)

4-تعقب العربية:ذكره ابن جني في الخصائص (النجار264/1،266)

5-تفسيرالمذكروالمؤنث ليعقوب:ويذكر ابن جني أنّه لم يكن أتمه(63/1)

6-التذكرة الأصبهانية:وذكره القفطي في أنباه الرواة(337/2)

7-التبصرة: وهـــي من التسميات التي أخذها الشيخ أبو إسحاق الشيرازي لكتبه[3] 8-التنبيه في الفروع:ذكره محقق الخصائص (هنداوي) في مقدمة الكتاب

9-تعليقـــات في حدود ومعـــان وفوائـــد: ذكره بروكلـــمان في تاريخ الأدب العربي(579/1)

10-الخصائص:وسنفرد له مبحثاً

11-ذا القد: ذكره القفطي في الإنباه (337/2) والسيوطي في البغية(132/2)

12-رسالة في مد الأصوات ومقادير المدات:ذكره النجار في الخصائص(65/1) 13-الزجر:ذكره بروكلمان(579/1) وابن جني في الخصائص(النجار40/2)

14-سر صناعة الإعراب:وهو مطبوع منها تحقيق محمد حسن إسماعيل دار الكتب العلمية،بيروت ط1، 1421هـــ-2000م

15-شرح الفصيح:ذكره السيوطي في البغية(132/2)

16-شرح كتاب الإيضاح:والإيضاح للفارسي ذكره بروكلمان(578/1)

---

[2] – نصُ الإجازة مذكور عند ياقوت الحموي في معجمه مع سرد كتبه التي ذكرها في الإجازة ،ينظر معجم الأدباء :ياقوت الحموي دار الكتب العلمية ،ط1 ،1411هـــ.1991م، ج3 ص478

[3] – ينظر حاشية الإنباه للقفطي،ج2، ص337

17-شرح المقصور والممدود: ذكره صاحب البغية السيوطي(132/2)

18-علل التثنية:طبع بتحقيق صبحي تميمي،مكتبة الثقافة الدينيةالقاهرة،ط1992،1م

19-عقود الهمز وخواص أمثلة الفعل:ذكره بروكلمان(579/1)

20-الفصل بين الكلام العام والكلام الخاص:و ذكره ابن النديم (ص1279)

21-الفرق: ذكر ابن النديم هذا الكتاب باسم الفرق بين الكلام الخاص والعام ،ويبدو أنّ التسمية تشبه إلى حد كبير، كتاب الفصل ،ممّا قد يكون الكتاب واحد وأنّه حصل لبس.

22-الفائق : ذكره محققا الخصائص(النجار وهنداوي) في مقدمة الكتاب

23-اللمع في العربية :وهو مطبوع بتحقيق فائز فارس ،دار الكتب الثقافية،الكويت 1972م

ذكره صاحب البغية وبروكلمان باسم اللمع في النحو[1]

24-المبهج في اشتقاق أسماء شعراء الحماسة: ذكره بروكلمان(578/1) بينما ذكره القفطي باسم المنهج وليس المبهج(332/2).

وغيرها من الكتب الأخرى كالمذكر والمؤنث،والمعاني المحررة، المسائل الواسطية والمقتضب، ومحاسن العربية، والمفيد في النحو، والمهذب في النحو، والمنصف ومختصر التصريف الملوكي، ومقدمات أبواب التصريف،والنوادر الممتعة في العربية،والوقف والابتداء، والخاطريات وقد ذكره بروكلمان[2] .

في الأدب والشعر:

1-الأراجيز: وذُكرَ في الخصائص(النجار)66/1 وفي حاشية الإنباه(337/2)

2-البشرى والظفر: ذُكرَ في هامش الإنباه(337/2)

3-التمام:ذكره القفطي (336/2) وبروكلمان(579/1)وذكر أنّه في شعر الهذليين

4-التبصرة في العروض:ذكرفي هامش الإنباه (337/2)

5-تفسير معاني ديوان المتنبي:أوالشرح الصغير ذُكِرَ في هامش الإنباه(337/2)

6-تفسير أرجوزة أبي نواس:ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب(350/1)

7-تفسير العلويات:ذكره ابن النديم في الفهرست باسم تفسير المراثي الثلاثة والقصيدة الرائية للشريف الرضي (ص127). إضافة إلى عدة كتب نذكرها مجملة وهي:تأييد تذكرة أبي علي ،وشرح مستغلق أبيات الحماسة،وشرح الكافي في القوافي،والصبر في شرح ديوان المتنبي

---

[1]- ينظر تاريخ الأدب العربي:لبروكلمان،ج1ص576، وبغية الوعاة للسيوطي ج2،ص132

[2]- ينظر تاريخ الأدب العربي:بروكلمان ج1،ص576 ،578 ،579، وانباه الرواة للقفطي ج2ص336 ،337 ،338، وبغية الوعاة للسيوطي ج2،ص132،والفهرست لابن النديم ،ص127، ومقدمة الخصائص(نج)،ج1،ص61 ،64 ،66 ،68 ،382

،والفَسْر أو الشرح الكبير،ومختصر العروض والقوافي ،ومختار تذكرة أبـــي علـــي الفارســـي والمختارات،والنقض على ابن وكيع في شعر المتنبي والتهذيب.

في الفقه والقراءات:

1-الخطيب: ذكره النجار وقال أنّه جعله للخطب المنبرية وغيرها كما ذُكِرَ في هامش الإنباه[1]

2-شرح التبصرة في أصول الفقه للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الشافعي

3-مسألتان من كتاب الإيمان لمحمد بن الحسين الشيباني الفقيه الحنفي :ذكره بروكلمـــان فـــي تاريخ الأدب العربي (579/1)

4-المحتسب في إعراب الشواذ من القراءات:طبع بتحقيق محمد عبد القادر عطـــا دار الكتـــب العلمية بيروت،ط1419،1هـــ،1998م ،ذكره السيوطي في البغية (132/2) وذكره بروكلمـــان في تاريخ الأدب، وقال: إنّه « تحليل نحوي للقراءات الشاذة في القرآن »، بناه ابن جني ، على كتاب الشواذ لأبي بكـــر بن موسى بن مجاهد المتوفى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة[2].

شيوخه: لقد امتلك ابن جني عقلاً وقَّاداً، و بصيرةً نافذةً جعلاه يحتل مكانةً مرموقةً بين نحـــاة ولغويي القرن الرابع الهجري، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال المصنفات التي ســـردناها والتـــي كانت حصيلة علم غزير جَادَ به هذا الفِطْحَل لإثراء العربية وممّا لا شك فيه، أنّ هذا العلم لـــم يأت به ابن جني من فراغ فأغلب كتب التراجم، ترجع أكثر علمه إلى أبـــي علـــي الفارســـي، وتذكر أنّ لهذا الأخير فضلاً على ابن جني ،غير أنّنا إذا تصفحنا الخصائص، نجـــد أنّ علمـــه ورواياته لا تنحصر عند أبي علي فقط، بل كان يطلبه من غيره أيضاً كلّما وجد لـــذلك ســـبيلاً ،وحريٌ بنا في هذا المقام أنّ نذكر أهمّ أولئك الذين أخذ عنهم ابن جني وهم:

1-أحمد بن محمد الموصلي، وهو الأخفش الخامس، ذكره السيوطي من بين أحد عشر نحوياً يحمل هذا اللقب[1]، وذكر أنّ له كتاباً اسمه تعليل القراءات ولم تذكر الكتب التي بحوزتنا تاريخ وفاته.

2-أبو بكر محمد بن الحسين بن يعقوب العطار المقرئ: المعروف بابن مقسم المتوفى سنة واحد وخمسين وثلاثمائة للهجرة كما ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب أو سنة أربع وخمسين وثلاثمائة ،أو سنة خمس وخمسين وثلاثمائة للهجرة، كما ذكر النجار ، وهو من تلاميذ ثعلب[2]

---

[1]- الخصائص: تح:النجار،ج1،ص337،و إنباه الرواة، ج2،ص337

[2]- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان،إشراف:محمود فهمي حجازي،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1993م (د ط)،ج577/1

[1]- ينظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها:السيوطي،تح:فؤاد علي منصور،ج2ص386 ،387

[2] - ينظر تاريخ الأدب العربي :بروكلمان ،ج1ص545، والخصائص ،ج1ص14

3-أبو علي الفارسي: وإليه يرجع أكثر علم ابن جني، حتى أصبح كأنّه كاتب له ولازمه مدّة أربعين سنة، « ولازمه في السفر والحضر وأخذ عنه وصنّف كتبه في حياة أستاذه فاستجادها ووقعت عنده موقع القبول»[3] .

4-أبو الفرج الأصبهاني(صاحب الأغاني)(ت356هـ): « وهو علي بن الهيثم القرشي...وكان شاعراً مصنفاً أديباً»[4]، ويروى الأصفهاني(بالفاء) مكان الباء

إضافة إلى العديد من العلماء واللغويين وقد جاء ذكرهم في الخصائص، منهم أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني(ت337هـ)،وأبو عبد الله محمد بن العساف العقيلي التميمي الذي كان يذكره ،باسم أبي عبد الله الشجري ،وأبو الحسن علي بن عمرو وأبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ[1]، كما نجده في مواضع أخرى ،يعدّد بعض شيوخه فيقول:« ولم نر أحداً من أشياخنا فيها كأبي حاتم وبندار وأبي علي وفلان وفلان...»[2]،وغيرهم كُثر ممّن أوردهم من خلال رواياته عنهم في الخصائص ،كما كان يروي عن كثير من الأعراب الذين لم تفسد لغتهم فكانت له رحلات كما ذكر ياقوت الحموي في إجازة ابن جني أنّ هذا الأخير قال: « وما عنده-أيده الله-من جميع رواياتي مما سمعته من شيوخي -رحمهم الله-وقرأته عليهم بالعراق و الموصل والشام وغير هذه البلاد التي أتيتها وأقمت بها...»[3].

تلاميذته:

أشارت بعض كتب التراجم ،إلى أنّ ابن جني تصدّر مجلس أستاذه أبي علي الفارسي في بغداد بعد موته، ومنذ تلك الفترة والناس ينتفعون بعلمه، ويتخرّجون على يديه فخلّف بذلك، علماء أجلاء ،ولا نكون مبالغين إذا قلنا إنّ معظم اللغويين والنحويين في القرن الرابع الهجري وبعده ،هم تلاميذ لابن جني بحيث إنّنا لا نكاد نقرأ مؤلفاً في اللغة أوفي النحو، إلاّ ويصادفنا اسم ابن جني وحسبك في هذا كتاب لم ينسج ناسج على منواله ،وهو مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري إذ يروي فيه عن ابن جني في مواضع كثيرة [1] .

---

[3] - الخصائص ، ج1،ص19

[4]- الفهرست : ابن النديم، ص162

[1]- ينظر الخصائص:تح:(نج) ،ج1،ص80 ،383 ،387

[2]- أبو حاتم السجستاني هو أبو حاتم سهل بن عثمان السجستاني الذي أخذ أيضا عن أبي عبيدة وأبي زيد وقرأ كتاب سيبويه، توفي بالبصرة سنة 250هـ أو سنة255هـ،(ينظر تاريخ الأدب لبروكلمان ج1ص483) وبندار يحتمل أن يكون بندار بن عبد الحميد أبو عمرو الكرخي الأصبهاني (ينظر البغية ج1،ص476)

[3]- معجم الأدباء:ياقوت الحموي،دار الكتب العلمية،ط1 ،1411هـ-1991م،ج3، ص479

[1]- ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:ابن هشام،تح:مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر،ط1 ،1413هـ-1998م،ص من76، 84، 93، 94، 130، 141، 152، 156، 166، 655

ومن أشهر تلاميذ أبي الفتح المقربين نذكر:

1-الثَمَانِينِي:أَبُو القَاسِمِ عُمَر بنُ ثَابِتٍ(ت442هـ)،له كتاب الفوائد والقواعد وشرح كتاب اللمع لابن جني.[2]

2-أَبُو الحَسَن السَمْسَمِي عَلِي بنُ عَبدِ الله بنُ عبْدِ الغَفَّار(ت415هـ):ذكره السيوطي في البغية، وقال: إنّه قرأ على الفارسي و السيرافي ،ولم يذكر ابن جني[3]

3-عَلِي وعَالٍ وعَلاَء أَبنَاء ابن جنّي ، قال ياقوت الحموي:« وكلّهم أدباء فضلاء قد خرّجهم والدهم وحسن خطوطهم...».[4]

4-عَبدُ السَلاَم البَصْرِي: ذكر السيوطي عبد السلام بن الحسين بن محمد البصري اللغوي وقال إنّه قرأ على الفارسي والسيرافي، وأشار إلى أنّه توفي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة ولسنا ندري أهذا هو المقصود أم لا لأنّ سنة وفاته كانت في فترة طفولة ابن جني إلاّ إذا أخذنا برأي من قال إنّ سنة ميلاد ابن جني(302هـ) كما سبق أنْ قلنا توفي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة للهجرة.

5-أَبُو غَالِبٍ بنُ بشرَان النَحْوِي الوَاسِطِي مُحَمد بنُ أحمد بنُ.سهل (ت462هـ)

ذكره القفطي في الإنباه(340/2)

هذا وقد لازمه المتنبي زمناً، ليس بالقصير في حلب، يستفيد من علمه و يعجب بذكائه ويحضر مجالسه ويروي ياقوت أنّ المتنبي سُئلَ عن قوله:

وكَانَ ابْنَا عدوٍّ كاشرَاهُ * لَهُ يَائِي حُرُوفِ أَنْسَيان**[1]

فقال المتنبي لو كان صديقنا أبو الفتح بن جني حاضراً،فَسَّرَهُ[2] .

أقوال العلماء فيه:

لقد أوتي عثمان ابن جني من العلم، الكثير وعُدَّ من فطاحلة اللغة وأئمة النحاة مع الخليل وسيبويه وأبي علي الفارسي ،فالعلاقة التي كانت بين الخليل وسيبويه أعادها التاريخ مع أبي علي الفارسي وابن جني فكان هذا الأخير واسع الرواية والدراية، وكان مرجعاً لكثير من القضايا اللغوية والنحوية، وكأنّ العربية أعيد اكتشافها والنظر فيها من جديد مع هذا العالم ،قال فيه ياقوت الحموي:« من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف وصنّف في ذلك كتباً

---

[2]- ينظر تاريخ الأدب :بروكلمان ج1،ص579

[3]- ينظر بغية الوعاة:السيوطي،ج2، ص95، 178

[4]- معجم الأدباء : ياقوت الحموي،ج3، ص467

[1]- لم نعثر على البيت في الديوان لذا ينظر معجم الأدباء ج474/3

[2]- ينظر معجم الأدباء :ياقوت،ج3،ص474

أبرَّ بها على المتقدمين وأعجز المتأخرين»[3] ،ورأينا أنّ الشاعر الكبير المتنبي، كان يقول: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس،ويضيف صاحب معجم الأدباء عن الباخرزي في دمية القصر أنّه قال:« ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له فقد وقع عليها من ثمرات الإعراب ولاسيما في علم الإعراب ومن تأمل مصنفاته وقف على بعض صفاته»[4] .

ونجد ابن خلدون في سياق حديثه عن ابن هشام، يشيد بابن جني فيقول عن ابن هشام:«وكأنّه ينحُو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتّبعوا مصطلح تعليمه...»[1] .فيقرن ابن جني بسيبويه ويلحق ابن هشام بهما ،وقال فيه سعيد الأفغاني: « هذا وأنت إذا تصفحت كتاباً من كتب الطبقات في النحو ومرت بك مئات من تراجم النحويين استطعت بعد إمعان قليل أن تلم بما كان للقياس من خطر عند القوم حتّى ليتفرد واحد في المئة فيعرف به فإذا ترجموا له نصّوا على امتيازه هذا وتلك ملكة لم تتوفر كاملة إلاّ لأعلام قليلين جداً...»[2] .

عقيدته ومذهبه(الكلامي والفقهي والنحوي):

1-عقيدته: لقد ذهب النجّار محقق الخصائص، مذهباً بعيداً في محاولة إثبات أنّ ابن جني كان يصانع الشيعة ويحطب في حبلهم ويأخذ أخذهم ، وأعطى أدلّةً استند عليها في حكمه على ابن جني منها:

أنّه إذا ذكر سيدنا علي رضي الله عنه، يردفه بالصلاة عليه، وذلك في باب الاشتقاق الأكبر في الخصائص، كما أنّه إذا ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم وآله يغفل ذكر الصحابة ، وهذا من شعار الشيعة ناهيك عن شدة اتّصاله بآل بويه وكان هؤلاء شيعة[3] . فابن جني كان معتزلياً في مذهبه الكلامي، ويبدو كذلك أنه كان شيعياً فطبيعي أنْ يجمع ابن جني ، بين عقيدة

---

[3]- المصدر نفسه،ج3،ص461

[4]- المصدر نفسه ج3،ص463، ولم يذكر الصفحة في دمية القصر

[1]-المقدمة: ابن خلدون، دار صادر بيروت، ط 1 ، 2000م، ص443

[2]- في أصول النحو: سعيد الأفغاني ص99

[3]- ينظر الخصائص:تح:النجار،ج1،ص37 ،38 ،39

، ومذهــب، يتقاطعان في مسائل كثيرة.إضافة إلى أنّه رُميَ بالشعوبية استنباطاً من قوله في الأبيات السابقة:

عَلَى أَنِّي أَوُولُ إِلَى ***قُرُوم سادة نُجُبِ[1]

2-مذهبه الكلامي: لسنا ندّعي أنّنا سنحكم على مذهب ابن جني الكلامي، ولا أنّنا سنجزم على انتسابه إلى مذهب بعينه، ولكنّنا سنقدم ما قاله الدارسون مع إبداء رأينا في ما قيل.

فمحقق الخصائص النجار ،أشار إلى اعتزال ابن جني وقد سبقه إلى هذا الرأي السيوطي في كتابه المزهر، إذ يقول: « وقال ابن جني في الخصائص وكان هو وشيخه أبو علي الفارسي معتزليين...»[2] .

وقبل أن نسوق بعض الأقوال التي تنبئُ عن اعتزال ابن جني ،والتي ذكرها النجار، لابأس أن نذكر المبادئ العامة للمعتزلة، ثم نأتي بالأمثلة التي توافقها عند ابن جني، ثم ننتقل إلى بعض ما قاله النجّار في مقدمة الكتاب.

لقد ذكر المؤرخون، خمسة أصول هي:

القول بالتوحيد، والقول بالعدل، والقول بالوعد والوعيد، والقول بالمنزلة بين المنزلتين، ثُم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.[3]

لقد قال ابن جني في مقدمة كتابه الخصائص:«الحمد لله الواحد العدل القديم...»[1] فقد وحّد الله ونسب إليه العدل من جهة عباده ،وفي باب(الحكم يقف بين الحكمين)أشار إلى الأصل الرابع من أصول المعتزلة (المنزلة بين المنزلتين)،إذ يقول في حذف الواو من (كأنّه) :أنّه ليس على حدّ الوصل، ولا على حدّ الوقف، بل منزلة بين المنزلتين...[2] ،أمّا الأصل المعتزلي الثالث، فهو تابع للمنزلة بين المنزلتين، فكأنّ الوعد، وعد الله بالثواب ،والوعيد التهديد من الله وبين هذين الأمرين أمور أخرى بحث فيها المعتزلة كمسألة الفاسق، فهو عندهم ليس مؤمناً ولا كافراً بل منزلة بين المنزلتين[3] .

---

[1] -ينظر مقدمة الخصائص،تح:(نج)،ج1،ص35

[2]- ينظر الخصائص:تح:(نج) ج1،ص42 ،43،والمزهر في علوم اللغة وأنواعها:السيوطي،تح:فؤاد علي منصور،ج1،ص14

[3]- ينظر ضحى الإسلام:أحمد أمين،ج2، ص531

[1]- الخصائص:تح:النجار،ج1، مقدمة المؤلف ص1

[2]- ينظر الخصائص:النجار،ج2،ص358 ،359

[3]- ينظر ضحى الإسلام:أحمد أمين،ج2،ص530

أمّا الأصل الخامس في حدود علمنا ،أنّه لا يسمح سياق العلم المبحوث فيه(علم أصول النحو) عند ابن جني أن يُظهرَه .ومن بين الأدلّة التي تقوي وضوح مذهبه الاعتزالي أيضاً حكم العقل في العديد من مباحث ومسائل كتاب الخصائص، إضافة إلى البحث في أمور العلل والأسباب،« وتوسّعه في ادّعاء أنّ أكثر اللغة في الحقيقة مجاز...»[4] .

فابن جني، يذكر، ويمثِّل ، وفق اعتقاده ومذهبه ، فسنراه في مذهبه النحوي يذكر (أصحابنا)، وفي مذهبه الفقهي يمثّل بلفظة "حنيفة" كثيراً.

إضافة إلى العديد من الأدلّة الأخرى التي ذكرها النجار، منها قول ابن جني: « وأمّا قول الله –عز وجلّ– ﴿**وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً**﴾ [النساء/164] فليس من باب المجاز بل هو حقيقة...»[1] ،ثم بيّن أنّ ابن جني، قد لا يتقيد بمذهب المعتزلة أحياناً إذ يذكر منهج أهل السنة فيكون بذلك منصفاً.[2]

3-مذهبه الفقهي: ينتسب ابن جني إلى المذهب الحنفي الذي ساد في العراق، فقد ولد أبو حنيفة النعمان في الكوفة سنة ثمانين للهجرة ،وحنيفة بلغة العراق (الدواة)[3]

وابن جني عراقي، فطبيعي أن يصبو إلى مذهب أهل العراق كما قال النّجار وفي الخصائص غيرُ دليل على مذهبه هذا، فكتابه مبني على أصول حنيفيّة (كالسماع والقياس والإجماع والاستحسان)، وكذا ذكره لمحمد بن الحسين الشيباني الذي أشرنا إليه سابقاً، وهو الرجل الثاني في المذهب الحنفي بعد أبي حنيفة، وأبي يوسف وقد درس ابن جني مسألتين من كتابه الإيمان، ويقول عن كتبه: «إنّما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنّهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه »[4] ، ويذكر ابن جني (أصحابنا) ويريد بهم الحنفية ،كما يريد بهذا اللفظ أحياناً البصريين، ففي سر صناعة الإعراب في باب الباء ينفي على أصحاب الشافعي مذهبهم ، من أنّ الباء للتبعيض شيءٌ« لا يعرفه أصحابنا ولا ورد به ثبت »،فيعني بـــ(أصحابنا) الحنفية[5] ، كما أنّنا نجده في أكثر من موضع، يمثل بلفظة (حنيفة)، فيقول في كلِّ مرة حنيفة،حنفي.

---

[4]– ينظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص116، 117

[1]– الخصائص:النجار،ج2،ص454

[2]– ينظر هامش الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأصوليين: محمد إبراهيم الحفناوي، دار السلام ط2 ،1428هـ–2007م ص11

[3]– ينظر هامش المرجع نفسه، ص11

[4]– الخصائص النجار :ج1 ،ص163

[5]– سر صناعة الإعراب ،ج1:ص134

4-**مذهبه النحوي** : لقد أشرنا سابقاً،إلى أنّ القرن الرابع الهجري، شَهِد ميلاد مذهب نحوي جديد، جمع بين المذهبين الأولين البصري والكوفي، وسمّي هذا المذهب فيما بعد، المذهب البغدادي الذي عمل على التخـــيّر، والانتخاب من آراء المذهبين، واشتهر في هذه الفترة، جيل من النحاة انتسبوا إلى هذا المذهب ،لكن الذي قد أضلّ كثيراً من علماء التراجم والسير، هو ميل هؤلاء النحاة ،إمّا إلى المذهب البصري، أو إلى المذهب الكوفي، إلاّ أنّ الأغلب رجّح كفة المذهب البصري .

وإذا ما لاحظنا ابن جني، مع أنّه ينتسب إلى البغداديين من خلال انتخابه للكثير من آراء المدرستين في مصنفاته ،إلاّ أنّه بصري المذهب كشيخه أَبِي عَلِي، وقد صرّح ابْن جِنّي بانتسابه هذا في غير موضع واحد من كتابه الخصائص، فيذكرهم باسم أصحابنا كقوله:« وعلى أنّ البغداديين قالوا : قَنوتُ،وقَنَيتُ وإنّما كلامنا على ما أثبته أصحابنا وهو قَنَوتُ لا غير»[1]،وقوله في موضع آخر:« وذلك أنّ قنية من قنوت ولم يثبت أصحابنا قنيت وإن كان البغداديون قد حكوها»[2].

ويريد ابن جني بالبغداديين، النحاة المنتسبين للمذهب الكوفي أحياناً لأنّ« الجيل الأوّل مـــن البغداديين كانت تغلبُ علـــيهم النزعـــة الكوفيـــة فســـمّاهم الكـــوفيين تـــارة وتـــارة ســـماهم البغداديين»[3]،وهم ثلاثة نحـــاة،ابْن كِيْسَـــان (ت299هـــ)،وابـــن شَـــقِير(ت315هـــ) وابْـــن الخَيَّاط(ت320هـــ) «لأنّ الكوفيين غلبوا على أمرهم فكان النفوذ في بغداد لهم ولم يلبـــث هـــذا الشأن أنْ تغير بعد حين»[4].

والحقيقة أنّ ابن جني كان يأخذ بمذهب كُلِّ من يوافقه، فأخذ بمذهب البصريين في عدة مسائل منها، أنّ المصدر أصل والفعل مشتق منه، وأنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، ووافق الكوفيين في إعمال إنْ النافية عمل ليس، و«أنّ حاش في مثل "حاش لله" فعل، بينما ذهب الجمهور إلى أنّها اسم مرادف للبراءة من كذا »[1] .

وما يثبت انتسابه للبصريين أيضاً ،عدم أخذه بالشاذ والنادر من السماع ،ولا يقيس عليها، بل يقيس على الأكثر[2] .

---

[1]- الخصائص: تح:النجار،ج3،ص163

[2]- المصدر نفسه،ج1،ص137

[3]- المدارس النحوية: شوقي ضيف،ص246

[4]- نشأة النحو: محمد الطنطاوي،ص112

[1]- ينظر المرجع السابق،ص269 ،270

[2]- ينظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري :محمد سالم صالح،ص53 وما بعدها

المبـحث الثـانـي:

كتاب الخصائص

المبحث الثاني : كتاب الخصائص:

يعدّ كتاب الخصائص لابن جني – دون أدنى مبالغة– أجلّ كتب القرن الرابع الهجري في أصول النحو، كما أنّه أفضل مؤلفاته البالغة أكثر من خمسين كتاباً، وهذا بشهادة الدارسين لكتابه الخصائص، سواءٌ من القدامى، أم من المحدَثين ولازال ذَوو النظر يستقون من معينه، حتّى تجد العلماء يتضاربون في أحكامهم على مادته، فعالم يقول هو كتاب في التصريف، وغيره يقول هو كتاب في أصول النحو، ونحن نقول يصلح لجميعها فهو –وبعد قراءتنا له – كتاب يمثل أرضاً خصبةً لدراسة أيِّ علم من علوم العربية ،والدليل على ذلك، تلك الدراسات التي كُثِّفَت عليه في النحو والصرف وفقه اللغة، كلٌّ يستثمره في مجاله، وبخاصة بعد أنْ أضفى عليه ابن جني طابع الابتكار، وطرح النظريات الجديدة، وصياغة هيكلة جديدة للغة والنحو العربيين، تجاوزت عصره ،جعلها في زهاء اثنين وستين ومئة بابٍ، ناقش فيها مبادئ هذه اللغة الشريفة وخصائصها وأصولها، اعتماداً على نحوها وصرفها، بل إنّنا نرى الدارسين في العصر الحديث، يتّخذون كتاب الخصائص منطلقاً لدراساتهم اللسانية، بمستوياتها الأربع (صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية)، كما يجعلونه انموذجاً لتوضيح المقاربات بين تراثنا اللغوي القديم ،والدراسات اللسانية الحديثة التي أتى بها، دوسوسير.

وإذا رجعنا إلى المؤلفات التي أُلّفت بعد القرن الرابع الهجري، فإنّنا نجد أغلب من جاء بعد ابن جني من النحاة، يتّخذون كتاب الخصائص–المؤلف بعد سنة 377هـ أي بعد وفاة أبي علي الفارسي– مصدرًا للآراء النحوية والصرفية ،بَلْهَ الدراسات الأصولية التي حاول أن يجمعها في هذا المصدر، حتى عُدّ أوّل مؤلَّف في أصول النحو .

وإنَّ ما عاد على ابن جني من شهرة وذيع صيت، إنّما يرجع إلى القيمة التي حققها هذا المصدر، حتّى بات يستقطب الدارسين رغبةً في استنباط لآلئه ودُرَرِه ، وسماه بالخصائص .

عنوان الكتاب :

لقد تُدُولت تسميتان لكتاب الخصائص، إحداهما أشهر من الأخرى فالأولى : (الخصائص) والثانية (الخصائص في النحو) ،إلاّ أنّ أغلب المصنفات التي وقعت بين يدينا أوردت التسمية الأولى المشهورة بالخصائص، والذي أورد العنوان الثاني (الخصائص في النحو) هو كارل بروكلمان في كتابه "تاريخ الأدب العربي" والسيوطي في "بغية الوعاة" [1] ،ولسنا نرجِّح إحداهما على الأخرى ما دمنا نفتقر إلى الدليل إلاّ، أنّ ابن جني ذكر هذا المصطلح

[1] – ينظر تاريخ الأدب العربي ج1 ،ص575 ،وبغية الوعاة ج2، ص132

،الخصائص في مقدمة كتابه فقال «واعتقادي فيه أنّه من أشرف ما صُنّف في علم العرب وأجمعه للأدلّة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة : من خصائص الحكمة ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة »[2] فلم يظهر من قوله، سوى أنّ الكتاب في خصائص هذه اللغة .

ولعلّ الذي يجلي التسمية على حالها، هو ورود التسمية في أغلب كتب اللغة والنحو باسم الخصائص، دون تخصيصه بلغة ، أو بنحو ، أو بصرف، مع أنّه يضم الفروع الثلاث ، وإن كان عنوان الكتاب الكامل "الخصائص في النحو" فإنّه جرى مجرى الاختصار في العناوين كما هو معروف من العلماء فيقولون مثلاً في(سر صناعة الإعراب) سر الصناعة ويقولون في "الاقتراح في علم أصول النحو وجدله" (الاقتراح) ،وهكذا قيل في مدونتنا،(الخصائص) اختصاراً والخصائص يعني بها : خصائص العربية كما اتّضح من كلامه، «لأنّ الكتاب في جملته يصف الخصائص الصرفية والنحوية للعربية »[1]،ويدخل في ذلك الفروع والأصول ،والخصائص من التخصيص جاء في اللسان :«خَصَّهُ بالشيء... أفرده به دون غيره »[2] وكأنّ ابن جني أراد أنْ يبيّن أشياء ،عُرفت بها العربية، دون غيرها من اللغات، فجعل اسم كتابه دالاً على ما رسمه في كتابه ولِمَ لا وابن جني من خِيرة علماء اللغة الذين أبدعوا فيها، وأضافوا إلى رصيدها المعجمي العديد من المصطلحات، وهذا ما نحن في صدد البحث فيه ،وهذه التسمية لم يكن ابن جني أوّل من استخدمها، فنحن نسمع كثيراً بخصائص النَّسائي[3]، عالم الحديث الكبير، وقد سمّى كتابه الخصائص في فضل علي بن أبي طالب، ولا نكاد نعثر على هذه التسمية من بين مؤلفات اللغة والنحو ،غير خصائص ابن جني ،لذلك ارتبطت هذه التسمية به، وعليه فلم يحدث أن اختلفوا في نسبة كتاب الخصائص، فمعظم المصنفات التي قرأناها وبحثنا من خلالها تنسب الخصائص لابن جني[4].

هدف تأليفه :

لقد بيّن ابن جني من خلال افتتاحه للكتاب سبب تأليفه، وإن كان لا يخرج على ما اعتدنا قراءته في مصنفات القدامى ،وهو طلب التلاميذ والأصحاب من علمائهم التأليف فيما يفقهون

---

[2] – الخصائص ج1، ص1

[1] – أئمة النحاة في التاريخ :محمد محمود غالي ،دار الشروق ط1، 1396هـ 1976م ،ص54

[2]– لسان العرب مادة(خصص) ،ج7 ،ص 27

[3]– النَّسَائي هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي الحافظ توفي سنة 303هـ

[4]– ينظر على سبيل المثال الاقتراح للسيوطي ص91،ومغني اللبيب لابن هشام ص572 ،وإنباه الرواة للقفطي ج2،ص336

من العلم، فيقول ابن جني في مقدمته « إنّ بعض من يعتادني ويلم لقراءة هذا العلم بي ممّن آنس بصحبته لي، وأرتضي حال أخذه عنّي سأل فأطال المسألة وأكثر الحفاوة والملاينة ،أن أمضي الرأي في إنشاء هذا الكتاب وأوليه طرفاً من العناية والانصباب فجمعت بين ما اعتقده من وجوب ذلك علي إلى ما أوثره من إجابة هذا السائل لي »[1]، وليس هذا فحسب، فالهدف: الرئيس الذي من أجله صنّف الخصائص فيما نعتقد، قد ذكره قبل أن يذكر هذا النص في تلبية طلب السائل، وهو أنّه أدرك أنّ النحو بعد نضجه، بحاجة إلى البحث في أصوله كما جرى بالنسبة للفقه وأنّ المصنفات السابقة، قد استنزفت البحث في جزئيات النحو، وبخاصة أنّ علماء العربية قبله، لم يخوضوا في لجج هذا العلم قبله فيقول: « وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين، تعرّض لعمل أصـــول النحو على مذهب أصول الكـــلام والفقه»[2]، فهو في هذا النص ،يصرّح بأنّه السبّاق إلى هذا العلم ،وهذه، حجّة دفعته إلى التأليف فيه، والمبادرة إلى تعاطيه ، ويؤكّد بعد ذلك خوضه في هذا المجال ،محاولاً في ذلك التفريق بينه وبين علم النحو، فيقول:« إذ ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم لأنّ هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه وإنّما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي »[3]، فيقصد بقولـــه الرفـــع والنصب والجر...علم النحو، أو الإعراب وما يؤكد ذلك قوله في موضع آخر من الكتاب:«فإن هذا الكتاب ليس مبنياً على حديث وجوه الإعراب، وإنّما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام وكيف بدئ وإلام نحي...»[4].

ولا يكتفي ابن جني بالحجج التي أدلى بها، ليبيّن أسبقيته في التأليف، بل زاد على ذلك أَنْ راح يتعقّب التصانيف التي سبقته وادّعت أنّها في أصول النحو كابن السراج أبي بكر(ت316هـــ) في كتابه الأصول، فذهب ابن جني إلى أنّ الكتاب، لا يستحق أن يكون في أصول النحو، إذ لم يذكر فيه« إلاّ حرفاً أو حرفين في أوّله» ولا يضاهي عمله في الخصائص[1] ،كما أنّ ما ألّفه أبو الحسن الأخفش[2] في المقاييس ما هو إلاّ كتيباً، إذا ما قورن بالخصائص ،علمت – يقول ابن جني– «بذاك أنّا نبنا عنه فيه »، لكن هذا النص يختلف عن سابقيه ،لأنّ

---

[1] – الخصائص ج1 ،ص3

[2]– المصدر نفسه: مقدمة المؤلف ،ج1،ص2

[3] – المصدر نفسه:ج32،1

[4] – المصدر نفسه:ج1،ص67

[1]– الخصائص:ج1، ص2

[2]– الأخفش الأوسط هو سعيد بن مسعدة توفي سنة 210هـــ

ابن جني اعترف بسبق الأخفش إلاّ، أنّه نفى أنْ يكون كالخصائص، كما أنّه اعترض أيضاً بأخذه عنه و الاستفادة من علمه ،هذا ولا ننسى تقديس ابن جني لهذه اللغة، إذ حثّ أكثر من مرة على أنّها لغة تمتاز بالحكمة والشرف، لذلك أراد أن يبيِّنَ إعجازها إنْ صح القول في مقابل اللغات الأخرى، ولا شيءَ يجلي ذلك سوى البحث في أصولها ومبادئها.

إذن يمكن القول، إنّ ابن جني،ومن خلال تتبّع أقواله، ألّف كتابه للظروف الآتية:

1- أنّه لم ير العلماء الذين سبقوه، ألّفوا في الأصول النحوية.

2- أنّه أراد تلبية طلب العديد من تلاميذه في التأليف في هذا العلم.

3- أنّه أراد تطبيق منهج الفقهاء والمتكلمين، على اللغة ،وهو ما لم يسبق إليه.

4- أنّ مَا أُلّف في هذا العلم ،لا يعدّ تأليفاً مقنعاً يشفي الغليل.

5- أنّ العلماء ركزوا على التأليف في علم النحو، أو الإعراب وبات إعادة التأليف فيه تكراراً لكثرة المصنفات.

6-سبر أغوار الكلام العربي ،والكشف عن أصوله ،كيف بدئ ،وإلام نحي.

مباحثه:

لقد قلنا إنّ كتاب الخصائص لابن جني، تضمن عدداً لابأس به من الأبواب المتنوعة التي تجاوزت المئة والستين باباً، ومن ثمّة عُدَّ موسوعة في علـــم العربية وخصائصها ،فهو القائل إنّه « كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء، والمتفلسفين، والنحاة، والكُتّاب، والمتأدبين التأمل له، والبحث عن مستودعه ،فقد وجب أن يخاطب كلّ إنسان منهم بما يعتاده ويأنس به ليكون له سهم منه وحصة فيه»[1].

ونظراً لكثرة الأبواب التي شملها الكتاب، سنكتفي بذكر أهمّ علوم العربية التي ألّف فيها ،على سبيل التمثيل لا الحصر،غير أنّنا سنركز على المباحث الأصولية لأنّها مجال بحثنا.

لقد رأينا في عرض مؤلفات ابن جني، تنوع تلك المؤلفات فعرفنا أنّه عالم تجاوز حدود التخصص في مجال محدد، وهذه سمة القدامى، وتلك السمة لا تظهر في عـــدد من مـــؤلفاته فحسب، بل لاحظناها في كتـــاب واحد أيضاً، وهو الخصائص فقد أَلّف في المسائل اللغوية ، ونلاحظ هذا في بداية كتابه ، عند ما فرقّ بين مصطلحات لغوية كالكلام ،والقول ،وتعريف

---

[1] - الخصائص:(نج)،ج1،ص67

اللغة، والنحو، والإعراب ،والبناء والفصل بينها بتوضيح حدودها ،كما تعرض لأصل اللغة ونشأتها ، وهي مباحث في موضوع ما عرف حديثاً، بفقه اللغة[2]، إضافة إلى مسائل أخرى، كباب الاشتقاق الأكبر، وباب إمساس الألفاظ أشباه المعاني، وباب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني.

كما أنّه يفيض في التحدث عن المسائل الصرفية والنحوية، والتي كانت في معظم الكتـــاب، تـــرد أثناء عرضه للأصول اللغـــوية ، والنحـــوية كالجمل الاعتراضية في باب الاعتراض، والأصل والزيادة، والإدغام الأصغر والساكن والمتحرك، وفصل الحذف، وباب إضافة الاسم إلى المسمى ، والمسمى إلى الاسم، وباب تسمية الفعل، وباب في الاحتياط، وباب التفسير على المعنى دون اللفظ، وباب الجوار وباب الغرض في مسائل التصريف...

كما أنّه يتناول بعض موضوعات البلاغة، فنراه يفرّق بين الحقيقة والمجاز في باب سماه، في فرق بين الحقيقة والمجاز، وباب آخر في أنّ المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة، إضافة إلى أنّه لا يخصّص –أحياناً– للمسائل البلاغية مباحث وأبواب، بل تناولها أثناء حديثه ، مثل الاستعارة التي نجده يتحدّث عنها، في باب البناء[1].

ويتناول كذلك مسائل علم العروض والقافية في باب ((ذكر علل العربية أكلامية هي أم فـــقهية))[2]، والضرورات الشعرية في باب ((تخصيص العلل))[3]، كما نجده يعنى في مواضع أخرى، برواية الشعر، وصدق النقلة والتصحيف ،وذلك في باب ((صدق النقلة وثقة الرواة والحملة))...

ويعقد ابن جني باباً في مسألـــة من مسائل علم الكلام، سماه ((فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية)) تطرق فيه إلى ذكـــر آيات التنزيه على طريـــقة المعتزلة، وبيّن« أن أكـــثر من ضـــلّ من أهـــل الشريعة عن القصد فيها...فإنّما استهواه واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة » ثم راح يفسر ويؤول الآيات، تنزيهاً لله وأقرّ بأنّ أكثر هذه اللغة ،جارٍ على المجاز[1]،أمّا المباحث الأصولية في كتاب الخصائص، فهي كثيرة ،جاءت في شكل

---

[2] – فقه اللغة هو« العلم الذي يحاول الكشف عن أسرار اللغة والوقوف على القوانين التي تسير عليها في حياتها ومعرفة سر تطورها ودراسة ظواهرها المختلفة دراسة تاريخية من جانب ووصفية من جانب آخر» (فصول في فقه العربية لرمضان عبد التواب، ص9)

[1]– ينظر الخصائص:ج1،ص39

[2] – ينظر المصدر نفسه،ج1،ص69 ،70 ،71

[3] – ينظر المصدر نفسه،ج1،ص147

[1] – ينظرالخصائص ج3، ص245 ،247

قواعد عامة ، فقد تحدث في السماع ، والقياس، والعلّة ، والإجماع والاستحسان، والدور، والحمل ... وتُرجِع أغلب الكتب – مما رجعت إليه – كتابَ الخصائص إلى أنّه كتاب اختص بالتأليف في علم أصول النحو، فيقول صاحب خصائص التــأليف النحوي: « وإذا عدنا إلى موضوعات ومسائل الخصائص وجدنا أنّ ابن جني قد جمع شعاع أصول النحو العربي الذي كان مبثوثًا في مؤلفات السابقين في هذا الكتاب ...»[2] ، لذا فمباحث أصول النحو في الخصائص، كثيرة « عدّد منها صاحب ((أصول النحو في الخصائص لابن جني)) خمسة وثلاثين باباً من أبواب الخصائص »[3] ولم يتسنّ لنا الإطّلاع عليها إلا أنّ أهمّ تلك المباحث فيما يبدو هي :

1- باب القول على الاطراد والشذوذ
2- باب في تقاود السماع وتقارع الانتزاع
3- باب في مقاييس العربية
4- باب في جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه
5- باب في تعارض السماع والقياس
6- باب في الاستحسان
7- باب في تخصيص العلل
8- باب في ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة
9- باب في تعارض العلل
10- باب في العلة وعلة العلة
11- باب في دور الاعــتلال
12- باب في الاحتجاج بقول المخالف
13- باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة
14- باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب
15- باب في القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجّة...

وممّا يقال على هذه المباحث الأصولية، هو أنّها ابتكار لم يسبق إليه، لا من حيث تضمينه مصطلحات ومناهج علوم أخرى وتطبيقها على اللغة العربية، ولا من حيث التفصيل والتوسع

---

[2] – خصائص التأليف النحوي ، سعود بن غازي أبو تاكي، ص199

[3] – أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، محمد سالم صالح، ص534 عن أصول النحو في الخصائص لابن جني، ص411 ،413

اللذين أولاهما لهذه المباحث « فكثير من موضوعاته التي وردت فيه ربّما لا يعثر عليها الباحث في غير هذا الكتاب، ولئن عثر على شيء من ذلك فلا يتعدى أن تكون إشارات طفيفة خاطفة لا تشفي غليلاً ولا تنقع ضمأً»[1].ويلحظ على هذه المباحث، أنّ ابن جني صبّ أكثر جهده على مسائل القياس والعلّة ويرى بعض الدارسين ،أنّه يرجع سبب ذلك الاهتمام ،إلى مذهبه الاعتزالي[2].

وفي العموم، فقد افتقدت أبواب الخصائص، إلى الترتيب، والتبويب المنطقي، أو الموضوعي ،عدا أنّه بدأ أوّل أبوابه بالتعريف والتفريق بين أمور تعدّ من أساسيات علم العربية، وهي: (الكلام والقول واللغة والنحو والإعراب والبناء وأصل اللغة ونشأتها...) وهي مبادرة حميدة، وقد أراد بذلك على ما يبدو، تهيئة القارئ وتمكينه من معرفة أمور أوليّة، ليتسنى له فهم مادته.

منهجية ابن جني في الكتاب:

لقد أشرنا سابقاً وقلنا إنّ أبا الفتح، قد حدد غايته وهدفه من هذا الكتاب في مقدمته وقال، أنّه أراد أن يعمل كتاباً في أصول النحو على نهج أصول الفقه والكلام ،وفعلاً قد جاء معظم كتابه في الأصول، تخللتها العديد من المسائل النحوية والصرفية التي لا مناص من ذكرها، مع الاهتمام بمسائل اللغة وفقهها، كما أنّنا أشرنا إلى أنّه استهلّ كتابه بذكر قضايا أساسية ،اعتمدها النحاة من بعده ،وأسّسوا عليها مادتهم ويبدو أنّ ابن جني، صمم صورة خاصة، أراد أن يصبّ فيها فكره اللغوي، فجاءت منهجيته، فريدة من نوعها، فقد جمع إلى الوصف التقعيد والتنظير[1] أيضاً، وكان معتمداً في ذلك كما قال الدارسون على مظاهر ثلاث: (المظهر اللغوي والمظهر الفقهي، والمظهر الكلامي)[2]، ويظهر اهتمامه اللغوي في جميع مستويات اللغة فنراه يُوشِّي مادته بالحلة الدلالية، وبخاصة في بداية كتابه عندما فرّق بين عدة مصطلحات وكذا اهتمامه بقضية اللفظ والمعنى، ويظهر هذا في، باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني ناهيك عن عنايته

---

[1] – محاضرات في أصول النحو:التواتي بن التواتي ،ص41

[2] – ينظر خصائص التأليف النحوي :ص221

[1]– ينظر تراث ابن جني اللغوي والدرس اللساني الحديث دي سوسير نموذجا: بلملياني بن عمر،ص33

[2]– ينظر المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره ودلالته: محمود عبد الله جفّال ص67
http: //islammemo.cc/article1.aspx

بالجانب الصوتي أوما عرف بالقيمة التعبيرية للصوت فيقول:« فأمّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ونهج متلئبّ عند عارفيه مأموم وذلك أنّهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبّر بها عنها ،فيعدّلونها بها ويحتذونها عليها...»[3] ، ويظهر ذلك في باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني، وكذا في باب الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه، وباب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني وباب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني. أمّا المسائل الصرفية، فقد عقد لها أبواباً ،مثل الاشتقاق الأكبر، وباب الإدغام الأصغر،كما أنّه تحدّث عنها متناثرةً بين الأبواب الأخرى كما فعل في باب، ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية، فنراه يستطرد ويتحدّث عن مسائل صرفية[1]،وهكذا فعل مع المسائل النحوية ،فهو لم يترك باباً في النحو، إلاّ وتحدّث عنه، خاصة أثناء تطرقه للأصول النحوية، وكان يدلي برأيه فيها، بل كان يتعقّب النحاة أحياناً، كما فعل مع أبي العباس المبرد، عندما أنكر جواز تقديم خبر ليس عليها[2]، وكذا مخالفته لإجماع النحويين في الحمل على الجوار على أنّه غلط من العرب، وإنّما هو جارٍ في كذا موضع من القرآن الكريم، وأنّ (خَرِبٍ) نعت سببي(لضب) وفي الحقيقة هو وصف لـــ(جحره) المحذوف...[3]

أمّا عن تطرّقه للأبواب الأصولية، فنلاحظ أنّه لا يتحدث عن الأدلّة النحوية مثلاً في أبواب مستقلة، بل يجمع أحياناً، أكثر من دليل نحوي(كالسماع مع القياس) أو الإشارة إلى دليل نحوي أثناء معالجته لأمور نحوية وصرفية ،وهو ما ورد في معظم الأبواب، أمّا عن عنونته للأبواب، فقد وردت قصيرة أحياناً مثل باب في الاستحسان ،كما أنّها وردت عناوين شارحة أحياناً أخرى؛ أي يصف فيها الباب كباب ((في الشيء يرد فيوجب له القياس حكماً ويجوز أنْ يأتي السماع بضده أيقطع بظاهره أم يتوقف إلى أن يرد السماع بجلية حاله))[4]،فهذا عنوان شارح لما سيتضمنه الباب، وهو منهج نهجه القدامى، وبخاصة سيبويه.

ومن عمله في التعامل مع المادة، أنّه كما قيل « ينتزع أصول النحو من مؤلفات النحاة وفصيح الكلام كما ينتزع الفقهاء أصول الفقه من علوم الشريعة ...»[1] ، ولم يكتفي بهذا الاحتذاء، بل

---

[3] – الخصائص:ج2،ص157

[1] – ينظر الخصائص:ج1،ص59، وما بعدها

[2] – ينظر المصدر نفسه ج1،ص188

[3] – ينظر المصدر نفسه ج1،ص191 ،192

[4] – ينظر المصدر نفسه ج3،ص66

[1]–خصائص التأليف النحوي، ص219

أضاف ورجّح وعلّل ،كما أنّه كان يختبر معاصريه ليحكم على فصاحتهم و الأخذ منهم، أو عدمه، ومنهم ابن الشجري وأبو عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوثي التميمي[2]، أمّا عن طريقة طرحه وتحليله للمادة، فإنّه يعتمد على المناقشة والحوار وطرح الأسئلة، ثمّ الإجابة عنها كقوله:« فإن قلت : ومن أين يعلم أنّ العرب قد راعت هذا الأمر...قيل له هيهات ! ما أبعدك عن تصور أحوالهم...»[3]، فضلاً عن بعض الحِكَمِ اللغوية التي استنتجها من كلام العرب ويذكرها للإفادة مثل قوله:« واعلم أنّ العرب – مع ما ذكرنا- إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد »[4].

كما أنّه يلجأ غالباً، إلى ما يعرف بالفروض وكثرة التقسيمات، ثمّ يعبِّر عن رأيه في المسألة بعد ذلك ،وقد عقد لذلك باباً سماه ((باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد ويقبح)) فيقول:« وذلك كأنّ تقسم نحو مروان إلى ما يحتمل حاله من التمثيل له: فتقول لا يخلو من أن يكون فَعْلاَنَ أو مِفْعَالا أو فَعْوالاً»[5] وهذا من صميم تأثّره بعلم الكلام.

ولابن جني سمةٌ صبغت منهجه أيضاً، وهي أنّه يحيل في كثير من الأحيان، إلى كتبه فقد أحال إلى كتابه، سر صناعة الإعراب[6] .

ويحيل أيضاً، إلى كتابيه تعاقب العربية والنوادر الممتعة في العربية[1]، كما أنّه نقل عن أشهر الأئمة في اللغة والنحو، أبرزهم أبُو علِي الفَارِسِي(ت377هـ) فيبدو أنّ أغلب مادة الخصائص هي من فكره وإفاداته ،ويظهر ذلك من كثرة النقل عنه، ومن صور ذلك قوله: أنشدنا أَبُو عَلِي(7/1)،وهو رأي أبِي علِي رحمه الله(120/1) وسألت يوماً أبا علي رحمه الله(231/1)، والذي ذهب إليه أَبُو عَلِي(278/1) كذا عهد إليّ أبو علي رحمه الله (20/2)، نبّهنا أبو علي رحمه الله من هذا الموضع على أغراض حسنة(168/2)،والكتاب يحفل بمثل هذه الإملاءات عن أستاذه أبي علي الفارسي، كما أنّه نقل عن إمام النحو سيبويه(ت180هـ) في مواضع كثيرة، وعن غيره من النحاة، كالخَلِيلِ(ت175هـ) والأَخْفَشِ(ت215هـ)،وأَبِي عُثْمَان المَازِنِي(ت249هـ)،إضافة إلى أَبِي بَكْرٍ بنِ السَّرَّاجِ(ت316هـ).

---

[2]– ينظر الخصائص ،ج1، ص76 ،242

[3]– الخصائص،ج1، ص72

[4]– المصدر نفسه،ج1، ص83

[5]– المصدر نفسه،ج3، ص67

[6] – ينظر المصدر نفسه،ج1،ص33، وج2، ص15، 297

[1] – ينظر الخصائص،ج1،ص264 ،266، 382

وعلى الرغم من الاستطراد والتفصيل الذي نراه من ابن جني في بعض المسائل إلاّ ،أنّه صرّح أكثر من مرّة، على أنّه لا يُؤْثرُ الإطالة فيقول:« وأمره واضح فلا حاجة إلى الإطالة فيه»[2]،وقوله أيضاً في موضع آخر:« وإنّما أضع من كلّ شيء رسماً ماّ ليحتذى فأمّا الإطالة والاستيعاب فلا »[3].

وإنّ ذلك كلّه ممّا عرضناه من طرق وأساليب، ليس منزّهاً من النقصان أمام عالم مشهود له بنفاذة العقل، وطول النظر، والتوسّع في بحر اللغة العربية، يصارع أمواجها حتّى وُصِفَ أسلوبه« بحسن الصياغة ووضوح التعبير وجودة العرض فلا كلمة نابية ولا عبارة مستهجنة ولا فكرة جيء بها في غير مجالها... »[4]،غير أنّ لغته يصعب الوصول إلى معناها بسهولة أحياناً نظراً – فيما نحسب – للطابع المنطقي الذي يشوبها،أو لمداعبته للغة على ما عُرِفَ عنه ونُقِلَ، وبِودِّنَا أَلاَّ نَضُنَ بتوضيح نماذج منها، وبخاصة أنّ اللغويين ينقلون عنه ويدونون كما فعلوا مع العرب، ثقةً به وبفصاحته، ومن ذلك ما نقله صاحب لسان العرب، أنّ ابن جني يستعمل لفظة الأصلية في معنى التأصل، وقرّر ابْنُ مَنْظُورٍ أنّ هذا لم تنطق به العرب ولكنّه ليس بدعاً،كما أنّ له إضافات إلى النحو، لم تُرْضِ النحاة، من ذلك إدخاله (قد) على الفعل المنفي في قوله« كما أنّ القول قد لا يتمّ معناه بغيره »[1]، وهذا لا يرضاه النحويون.

وكذلك تقديمه حرف العطف، على أداة الاستفهام في قوله « وبذلك تعرف حاله: أصلب هو أورِخو؟ وأصحيح هو أم سقيم؟ »[2]، وحقه أن يقول: (أوَ صحيح هو أم سقيم؟)،وكذا إدخاله(أل) على (بعض)،وإدخاله (الواو) بعد (لاسيّما)[3] وهذا كله مما لا يجيزه النحاة، في حين أنّ ابن جني يرتضيه ويأنس له.

---

[2] – المصدر نفسه ،ج1،ص101

[3] – المصدر نفسه،ج1،ص188، وينظر،ص180

[4] – خصائص التأليف النحوي ،ص224

[1] – الخصائص، (نج)،ج1،ص20

[2] – المصدر نفسه،ج1،ص36

[3] – ينظر مقدمة الخصائص،تح:(نج)،ص 28 ،29،وج1،ص64 ،361

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تضمّنت دراستنا في الفصل الثاني التعريف بأبي الفتح ابن جني، وكتابه الخصائص، وخلال هذه الدراسة، حاولنا التعرّف على عصره الذي نشأ فيه (القرن الرابع الهجري)، فوجدنا أنّه عصر ليس كالعصور، ففيه نضَجَ النحو وظهرت فكرة الاهتمام بأصول النحو، وفيه عاش أكثر علماء اللغة والنحو، وفيه نشأت مذاهب نحوية أخرى، غير مذهب البلدين (البصرة والكوفة) ،وهو العصر الذي تنوعت فيه اتّجاهات التأليف، كما لاحظنا ، وفيه أيضاً ولد العلامة أبو الفتح بن جني، رغم اختلاف العلماء في سنة ميلاده ، إلاّ أنّنا لاحظنا أنّه تحدّى كلّ تلك الظروف الاجتماعية، وبخاصةٍ ضعة نسبه، و عوضها بعلمه، وحقّ قوله:

فإنْ أُصبِحْ بِلاَ نَسَبٍ * فَعِلْمِي فِي الوَرَى نَسَبِي**

فكان هذا البيت رهاناً، أضفى عليه صفةً من المصداقية، فقد تقلّد زمام العلم في بغداد، بعد وفاة أستاذه الكيِّس أبي علي الفارسي، الذي كان وراء نبوغه ،بسبب تلك المسألة الصرفية، فهكذا ينبغ العلماء بأخطاء ارتكبوها، تماماً كما حدث مع سيبويه في مسألة (ليس أبا الدرداء)[1] .

فرأينا أنّ ابن جني كان أكثر ميلاً للصرف، فقد أثرى كتابه به، والسبب فيما يبدو هو الاهتمام الناجم عن خطئه مع أبي علي الفارسي ، في تلك المسألة الصرفية

ولم يكن ابن جني لغوياً فحسب، بل كان أديباً أيضاً، فرأينا بعضاً من شعره، كما رأينا أنّه لازم الشاعر المتنبي مدة طويلة، توجت بصداقة، وبدراسة لشعره ،وبمدحٍ من كلا الطرفين، وقد جاد ذلك الفكر بمادة لغوية وأدبية عظيمة، ظهرت في مؤلفاته التي بلغت أكثر من خمسين مؤلفاً، تنوعت مادتها ،بين اللغة والنحو والصرف والشعر والفقه والأصول اللغوية والنحوية والقراءات، معتمداً في ذلك على نفسه وعلى أشهر علماء اللغة والنحو، أمثال سيبويه والأخفش والفارسي وأبي الفرج الأصفهاني والمبرد وابن السراج...و شاء القدر أن يُخَرِّجَ على يديه– هو أيضاً –تلاميذ ذاع صيتهم من بعده ،أمثال الثَمَانِينِي وأبنائه، عَلِي وعَالٍ وعَلاَءٍ ،المشار إليهم سابقاً .

---

[1] – وهي أن سيبويه «جاء إلى حماد بن سَلَمَة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم:[ليسَ مِنْ أصْحَابِي أَحَدٌ إلاَّ ولَو شِئْتُ لَأَخَذْتُ عليْه لَيس أَبَا الدَرْدَاءَ] فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء،فصاح به حماد:لحنت ياسيبويه إنّما هذا استثناء فقال سيبويه: والله لأطلبن علماً لا يلحنني معه أحد،ثم مضى ولزم الخليل وغيره» (ينظر مغني اللبيب لابن هشام،ص290 ،291)،وحماد بن سلمة مفتي البصرة وإمامها في الحديث والفقه واللغة مات سنة 167هـ (ينظر هامش المغني ص290)

ولقد كشفت لنا تلك الدراسة أيضاً،- من خلال كتابه الخصائص- أنّ أبا الفتح كان شيعياً ،وكان ينتسب في مذهبه الفقهي إلى الحنفية، وكان ذا مذهب إعتزالي وقد كانت هذه العقائد باديةً في كتابه، من خلال أسلوبه، وتعامله مع مادته كما أوضحنا.

أمّا عن مذهبه النحوي، فقد تبيّن هناك أمر مهم ، كنّا نعتقد غيره، وهو أنّ ابن جني بصري المذهب، وهذا بتصريحه هو، أمّا ما قيل عن نسبته إلى المذهب البغدادي فأمر نسبي ، إذ لاحظنا أنّه ينتخب من المذهبين البصري والكوفي، إلاّ أنّه يرجِّح المذهب البصري في كثير من المسائل ، وعلّة ذلك على ما يبدو، أنّه كان يأخذ بالرأي الذي يوافقه هو، ولو كان كوفياً.

أمّا دراستنا لكتابه ، فقد توجت بعدّة ملاحظات، نلخصها في الأسطر الآتية:

أنّه أوّل كتاب في أصول اللغة والنحو، بادر فيه بإبداعه ، سواءٌ من حيث المنهج أم من حيث الموضوعات ، حاول أن يبيِّن من خلالهما، خصائص هذه اللغة ، وتفردها، فجعل لكتابه، اسماً مناسباً للمضمون ، أو كما يقال في المثل الشائع ((اسم على مسمى)) .

وتجلّى للدارسين، أنّ فكر ابن جني مشحون بمظاهر ثلاث، هي :

المظهر اللغوي: وقد تسلّح به أيّما تسلّح ،حتّى بات من مُصْطَلَحِيِّ القرن الرابع الهجري ،فهو مَنْ أطلق مصطلح الاشتقاق الأكبر، وهو من أتى بمصطلحات لم يُسبَق إليها ، وبآراء خاصة.

المظهر الفقهي: لقد حاول ابن جني أن يطبّق مذهبه الفقهي ،على اللغة، واختار مذهبه الحنفي عينة، واستعار منه مصطلحات ،صارت من أهمّ مصطلحات أصول النحو، كالاستحسان، والإجماع... وسنفرد لها دراسة خاصة.

المظهر الكلامي: ولقد كان ظاهراً هو أيضاً من خلال عقده لأبواب عدّة ،هي من صميم علم الكلام، وهذه المظاهر قد صرّح بها ابن جني ضمناً ،في مقدمته معلناً عن منهجه، وهو عمل أصول النحو على نهج علم الكلام والفقه .

ومما لوحظ على أبواب الكتاب كذلك، أنّها افتقدت للترتيب، و التبويب، وأنّ دراسة الأصول النحوية فيها متناثرةً، ولا تخضع لأي ترابط ،عَدا أبواب العلّة نسبياً وهذا النوع من المنهج ، هو سمة الدراسات اللغوية القديمة ، ومن هنا لا يصدق على الكتاب أن يكون في أصول النحو خالصاً، وإنّما شمل دراسات لغوية أخرى .

ومما سُجِلَ على منهجه ، أنّه جمع إلى جانب الدراسة الوصفية ، التقعيد والتنظير والأسلوب التعليمي الذي يقتضي طرح الأسئلة ، ثمّ الإجابة عنها، بتقديم الفروض والاحتمالات، إضافة إلى أنّ أسلوبه ، امتاز بحسن الصياغة ، وبفصاحة كلامه.

الفصل الثالث

مصطلحات أدلة النحو الأصول وما يتصل بها

المبحث الأول: السماع

المبحث الثاني: القياس

توطئة:

لقد حاولنا من خلال المرحلتين السابقتين، دراسة إحدى أهمّ القضايا التي يقوم عليها بحثنا من خلال إلقاء نظرة سريعة على المصطلح ،ماهيته، وأنواعه ،وخصائصه ثمّ الإشارة إلى العلم المبحوث فيه (علم أصول النحو) ،وبأخرة تعرفنا على صاحب المدوّنة من خلال الترجمة له، وتقديم نبذة عن مسيرته العلمية، وكذا دراسة كتابه دراسة تحليلية، لنصل هنا إلى دراسة أهمّ مصطلحات العلم المشار إليه من خلال كتاب الخصائص.

مما لا مرية فيه أنّ عملاقي النحو العربي(الخليل وسيبويه) لم يدونا كلّ المصطلحات النحوية ،وإن كانا قد وقفا على أغلبها فإنهما تركا لمن جاء بعدهما بحراً يأوي في أعماقه حشداً من المصطلحات؛ لأنّ سيبويه « ترك أبواباً متعددة دون وضع مصطلح لها، واكتفى بشرحها ووصفها والتمثيل لها وأنّه لم يكن يلجأ إلى المصطلحات متى ظن أنّ المعنى قد اتضح»[1]،وإن كان هذا يخص المصطلح النحوي غير الأصولي فإنّنا نرى أنّه ينطبق أيضاً على المصطلح الأصولي ،لأنّ السماع والقياس والإجماع...قد وردت عند سيبويه متناثرة دون أن يعطيها تعريفاً واضحا أو يضعها في باب خاص وبقي بعض المصطلحات دون ذكر ودون تحديد،لذلك فإنّ أول مصنف يُعنَى بالمصطلح في العربية بعد تلك الفترة ظهر في القرن الرابع الهجري على يد ابن جني وهو كتابه"الخصائص"،قال محمد حسين آل ياسين:«إلى هذا الحين لم يكن مصطلح فقه اللغة قد تحدد بعدُ إذ لم نعثر في كتاب الخصائص على ما يشير إليه على الرغم من تخصص الكتاب بالبحث في موضوعات المصطلح»[2] ،إضافة إلى أنّ ابن جني قد تعرض في أوّل باب من كتابه إلى الفصل بين الكلام

والقول وهو ما يؤكد تركيز ابن جني على قضية المصطلح،ومن الأسباب التي ساعدت ابن جني في عمل كهذا ،هي طبيعة الفترة التي عاش فيها، إذ يعتبر القرن الرابع الهجري فترة نهضة علمية وامتزاج ثقافات عدّة،ونشاط بعض العلوم (الفقه واللغة والكلام) التي كانت رافداً من الروافد التي غذّت ابن جني وهو ما انعكس لا محالة على لغته ومصطلحاته.

إذن فهناك مصطلحات أصولية ظهرت قبل ابن جني، لكن التساؤل الذي ينبغي أن يطرح هو: لماذا عُدَّ ابن جني أوّل من كتب في أصول النحو وقد ورد مصطلح السماع والقياس عند

---

[1] – مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي:جعفر نايف عبابنة، ص176، 177

[2] – الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث :ص428

سيبويه وغيره؟ وما هي إذن المصطلحات التي ابتدعها ابن جني في هذا العلم؟ ولماذا تحدّث ابن جني عن مصطلحات أشار إليها غيره كأبي علي الفارسي مثلاً وعدّت من مصطلحات ابن جني؟ مالسر الذي جعل الدارسين يعدُّون ابن جني أبا عذرة هذا العلم؟ .

إذن وبعد استقرائنا لكتاب الخصائص قصد تتبّع علم أصول النحو فيه واستخراج مصطلحاته كانت نتائج هذا الاستقراء على النحو الآتي:

1-أنّ هناك مصطلحات أصولية وهي التي يقوم عليها هذا العلم والتي سمّاها الأصوليون بالأدلّة النحوية، وهي ما أشرنا إليه في الفصل الأول وسمِّيت بالأدلة الأصول وهي السماع والقياس ،لأنّه لا خلاف حول اعتبارهما أصولاً للنحو، ولا قَدْحَ في الاستدلال بهما وقد خصّصنا لها فصلاً، في حين بقية الأدلّة الأخرى(الإجماع الاستصحاب الاستحسان) فحولها خلاف،وهو الرأي الذي أخذ به صاحب كتاب "نظرية الأصل والفرع في النحو العربي" المذكور سابقاً.

2-مصطلحات أصولية سميناها بالأدلّة الفروع وهي الإجماع والاستحسان وهذه الأربعة وهي(السماع والقياس والإجماع والاستحسان) هي أصول النحو عند ابن جني في نظر البعض،وقد خصصنا لها فصلاً مستقلاً مع ما يتصل بها من مصطلحات.و مصطلحات تتّصل بالأصول الأربعة تلك ،وتنتظم تحتها فهي بمثابة فروع لها علاقة بالدليل النحوي ومكمّلة له إذ لا معنى للسماع مثلاً دون الإشارة إلى مصطلحات كالاطّراد والشذوذ والمسموع...ولا معنى للقياس ما لم نشر إلى المقيس والمقيس عليه والحكم...فبين هذه المصطلحات ومصطلحات الأدلّة علاقة يسميها أهل المصطلح « علاقة تناسق منطقي »[1]،فدرسناها إلى جانب السماع والقياس، لأنّ لها علاقة مباشرة بهما ،وهكذا فعلنا مع باقي المصطلحات التي تنتظم تحت مصطلحات الفروع.

3-أنّ هناك أدلة نحوية اصطلح عليها ابن جني غير المصطلح الذي هي عليه الآن عند من جاء بعده، وسنذكرها في حينها.

4-أنّ هناك مصطلحات عرفت عند ابن جني وارتبطت به سواءٌ من حيث ابتكارها، أو تطويرها.

5-أنّ هناك مصطلحات تتصل بعلم أصول النحو(كالعامل والتأويل...)وقلنا إنّ هناك من يعدّها أصولاً،فلا يمكن الاستغناء عنها هي أيضاً أثناء الاستدلال بأدلّة النحو فلا نودّ التركيز عليها أثناء تحليلنا، بل سنكتفي بذكرها فقط مع تعليق بسيط عليها،وسنبيِّن من خلال هذه

---

[1] – ينظر كتاب وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب،ص194

المصطلحات موقف النحويين والأصوليين المحدثين منها ،والعلاقة التي تربط هذه المصطلحات بعلم أصول النحو من منظورهم.،وسنتّبع في عملنا هنا المنهجية الآتية :

1-تعريف المصطلح وتحديده لغوياً من خلال أهمّ معاجم اللغة كلسان العرب والقاموس المحيط ،ومعجم مقاييس اللغة.

2-مدلول المصطلح اصطلاحاً في كتاب الخصائص لابن جني أو وصفُه إذا تعذّر تعريفه، مع الإشارة إلى العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي.

3-الإشارة إلى مصدر المصطلح وأبعاد اختيار ابن جني له كلّما استطعنا لذلك.

4-تحديد التسميات الأخرى، أو تعدد المصطلحات عند ابن جني أوغيره.

5-الإشارة إلى القاعدة الأصولية النحوية من خلال المصطلح .

6-الاستئناس ببعض الكتب مما لها علاقة بهذا العلم ،وتتبّع هذه المصطلحات عند أشهر النحاة ،والدارسين قديماً وحديثاً.

7-سنقوم بترتيب المصطلحات أثناء الدراسة وفق العلاقة النسقية المنطقية التي تجمعها.،وقد يتكرر ورود المصطلح في سياق التحدث عن مصطلح آخر وهذا للتداخل بين بعض المصطلحات، وهو ما أسميناه بمصطلحات ذات العلاقة النسقية كالسماع والاحتجاج والاستشهاد والاستدلال..وإذا وضّحنا العلاقة بين مصطلحين فإنّنا نكتفي بتوضيحها في موضع واحد فقط ولا نكررها، كأن نبيّن العلاقة بين مصطلحي الاحتجاج والاستشهاد أثناء تحليلنا للاحتجاج، فلا نذكر تلك العلاقة مرّة أخرى عند دراسة الاستشهاد. وسنقسّم الدراسة إلى فصلين نتناول في أوّل الفصلين السماع والقياس بإعتبارهما من مصطلحات الأصول وندرس ما يتصل بهما من مصطلحات لا تنفك عنها إذ لانستطيع أن ندرس مصطلحات(المسموع،أو المطرد،أو الشاذ) منفصلة، كما لا نستطيع أن ندرس (المقيس والمقيس عليه والحكم...) منفصلة عن القياس، ثمّ ندرس في الفصل الموالي المصطلحات الفروع (الإجماع الاستحسان والاستصحاب)مع ما يتّصل بها من مصطلحات ثمّ نضمُّ باقي المصطلحات والقواعد التي لها علاقة بالأصول (السماع والقياس) والفروع(الإجماع والاستصحاب والاستحسان...)، ثمّ نختم كل فصل بخلاصة موجزة .

المـبـحـث الأول:

السـماع وما يتصل به

السماع:

قلما تجد تعريفًا لغوياً للسماع عدا التعريف الاصطلاحي ربّما لأنّ مصطلح النقل الذي ورد عند الأنباري هو الذي غيّبه ،إذ نجدهم إذا ذكروا السماع وأرادوا تعريفه يكتفون بالتعريف الاصطلاحي ،أو يذكرون السماع ويعرفون النقل اصطلاحاً ،أو يعرفون النقل لغةً واصطلاحاً.

جاء في اللسان: « السَمَاعُ مَا سَمِعْتَ بِهِ فَشَاعَ وتُكُلِمَ بِهِ... قال سيبويه:وقالو أَخَذْت ذلَكَ عَنهُ سَمَاعاً سَمْعاً جاؤُوا بالمَصدَرِ على غير فعله وهذا عنده غير مطرد

تَسَامعَ بِهِ النَّاسُ.

السَمْعُ حِسُّ الأذن ...السِّمْعُ والسَّمْعُ: الأخيرة عــن اللحياني السَمَاعُ كُلّــهُ الذِكْرُ المَسْمُوعُ الحَسَنُ الجَمِيلُ...»[1]

أمّا في اصطلاح ابن جني فقد ورد المصطلح في مواضع كثيرة من الخصائص دون أن يعرّفه، لذا حاولنا تتبّع هذا المصطلح في الخصائص، فبدا لنا بعد استقرائه أنّ السماع كما يفهم من خلال كلام ابن جني هو« ما نطقت به العرب الفصيحة بلغتها ،المتلقى بالقبول والإتباع ،الصادر عن الثقة المأنوس بلغته وقوة طبيعته».فهذا التعريف هو ما ورد متناثراً في ثنايا الكتاب[2] ،وقد ورد المصطلح مصدراً معرّفاً(السماع) وهو الغالب في استعماله ،كما ورد مصدرا منكّراً(سماع) وورد فعلاً(يسمع،سمعت...).

فنرى ابن جني من خلال هذا التعريف يركّز على الفصاحة وعلى السليقة من خلال قوله: (قوة طبيعته)، كما أنّه استعمل مصطلح السماع ولم يستعمل مصطلحاً آخر كالنقل مثلاً،لأنّ المصطلح يعبّر عن المعنى مباشرة، فلاحظنا أنّ التعريف اللغوي للسماع هو حس الأذن أي ما وقر في أذن السامع، وبهذا المعنى يكون تلقي اللغة مباشرة من المتكلم إلى السامع تلقياً مقبولاً ومتّبعاً ،وقد استعمل هذا المصطلح بمعناه اللغوي في قوله:« أنّ النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يلحن في كلامه...»[1]،لذا فإن من أبعاد اختيار ابن جني لهذا المصطلح فهمه الدقيق للغة وتركيزه على قضية المصطلح في اللغة على ما يبدو، إضافة إلى اعتداده بأشياخه أمثال سيبويه الذي استخدم نفس المصطلح بإسناده إليه في قوله: (سَمِعنَا)[2]، ويبدو من هذا أنّ تاريخ هذا

---

[1] – لسان العرب:ابن منظور مادة (سمع)ج8،ص193 194

[2] – ينظر الخصائص،ج1،ص125،117،21،ج3، ص87،66،36

[1] – الخصائص،ج2،ص8

[2] – ينظر الكتاب: سيبويه،ج1،ص309

المصطلح قديم يمكن أن يكون قد ظهر مع التنزيل العزيز، إضافة إلى« أنّ السنة النبوية الشريفة دلّت على كثير من أبواب علم الأصول ومصطلحاته فيما بعد»[3].

تسميات أخرى للمصطلح: إنّ أوّل مصطلح يشارك السماع في الاستعمال هو النقل ولم يرد – في حدود بحثنا –عند ابن جني بمعناه الاصطلاحي، وإنّما ورد بمعناه اللغوي أي ((تحويل الشيء من موضع إلى موضع)) في قوله:« وعليه أيضاً أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف نحو هذا بَكُرْ...»[4].

بينما نرى أنّ من جاء بعد ابن جني استخدم هذا المصطلح (النقل) في التعريف الاصطلاحي للسماع مثل أبي البركات الأنباري، إذ يقول:« النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة»[1].

وهناك جدل كبير بين المصطلحين (السماع والنقل)،فبينما يرى تمام حسان أنّهما واحد يرى صاحب أصول النحو دراسة في فكر الأنباري أنّ النقل أشمل من السماع فهو يشمل السماع مباشرةً كما يشمل الرواية أيضاً [2]،فابن جني في اختياره السماع أدق، لأنّه يفيد معنىً خاصاً بعيداً عن الرواية و لأنّه استخدم مصطلح الرواية في مواضعها[3].

فنرى من خلال هذا تطوراً لمصطلح (السماع) حيث أصبح نقلاً ورواية وإنّ مصطلح الرواية ضارب في القدم. أمّا المصطلحات الأخرى والتي يمكن أن تدلّ على السماع هي :المسموع والأخذ نسبياً وسنأتي على توضيحها.

وممن استعار مصطلح السماع عن ابن جني، السيوطي في الاقتراح ويعرفه بقوله:« وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل :كلام الله–تعالى– وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت»[4].

فالملاحظ على التعريفات الثلاثة للسماع ما يلي:

1- أنّ التعريفات الثلاثة ركّزت على الفصاحة

---

[3] – المعاجم الأصولية في العربية،دراسة لغوية في النشأة والصناعة والمعجمية: خالد فهمي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2005م، ص17

[4] – الخصائص،ج3،ص220

[1] – أصول النحو دراسة في فكر الأنباري،ص152،عن لمع الأدلة، للأنباري، ص81

[2] – ينظر المرجع نفسه،ص151

[3] – ينظر الخصائص ،ج1، ص391،386،371،362،304...

[4] – الاقتراح في علم أصول النحو، ص96

2 مصادر السماع (القرآن والسنة وكلام العرب)[1].

3- أنّ تعريف ابن جني من خلال ما فُهِمَ من كلامه يفتقد إلى التفصيل الذي نراه عند الأنباري والسيوطي ،وهذا أمر طبيعي، وكذا عدم صياغة تعريف واضح لأنّ «صياغة تعريف للمصطلح لا يستقر غالباً إلا بعد نضوج العلم ووضع أسس صياغة التعريفات ...لهذا اهتم النحاة في القرون الثلاثة الأولى بالوصول إلى إدراك دلالة المصطلح أكثر من اهتمامهم بصياغة ذلك الإدراك وفق الأسس العلمية لصياغة التعريفات»[2]،وهو ما طبقه ابن جني لذا فإنّه من الصعب بمكان أن نحدّد نوع التعريف بالنسبة لمصطلح السماع ما دام لم يرد له تعريف واضح، رغم هذا فإنّ ابن جني يعتمد على ذكر خصائص وسمات ترتبط بالمصطلح مثل السماع هو:(كلام العرب- الفصاحة -الثقة -السليقة...)، «لأنّ اللغة نظام من الخواص والعلامات فالتعريف بها تعريف بشيءٍ من خصائصها، لهذا اجتهد النحاة في حصر خواص كلِّ مصطلح على حدة»[3].

بعض القواعد والضوابط الأصولية العامة للسماع:

1-الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع: ومضمون القاعدة هو هل يجوز إجراء المضمر مجرى المظهر كقول العرب أعطيتكمْه بإسكان الميم للاستخفاف كما أُسْكِنَتْ في قولهم:أعطيتكم درهماً ؟...وكيف قياس قوله(على قول الجماعة) أعطيته درهماً إذا أضمر الدرهم على قول الشاعر:

لَــهُ زَجَــل كَأنّه صوتُ حَادٍ*إِذَا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أَو زَمِــير**

إذا وقع ذلك قافية ؟ قال أبو علي لا يجوز في هذه المسألة.وكذا امتناعهم إضــمار زيــد مــن قولهم:((هذِه عَصَا زَيدٍ)) فنقول هذه عصاه[1]...

2-يُسمعُ من العربي الفصيح ولا يُسمع من غيره: كالذي جاء به ابن أَحْمَر البَاهِلِي من الحروف التي لم تسمع إلاّ منه وذكرها الأصمعي، وقال لا أعلم أحداً أتى بها إلاّ ابن أحمر الباهلي منها(الجبر وهو الملك ،كأس رنوناة أي دائمة،ماريّة أي لؤلؤية، البابوس أي ولد ناقته،الربّان وهــو

---

[1] – ينظر نظرية الأصل والفرع، ص144

[2] – التفكير العلمي في النحو العربي ،الاستقراء-التحليل-التفسير:حسن خميس الملخ،دار الشروق،ط1 ،2002م، ص141 ،142

[3] – المرجع نفسه،ص144

[1] – ينظر الخصائص،ج2،ص17، 18 والبيت للشماخ بن ضرار يصف حماراً وحشياً والوسيقة أنثى الحمار الوحشي والزمير الغناء في القصبة والشاهد فيه حذف واو (كأنّهُ) وتبقية الضمة (ينظر الخصائص ، ج1،ص127)

العيش،المأنوسة وهي النار) ،وهي ممّا يجب قبوله لسماعه ممن ثبتت فصاحته- يقول ابن جني – لسببين:

-أن يكون قد أخذه عمــن نطق بلغة قديمة ولم يسمعها إلاّ ابن أحمر.

-وإمّا أن يكون كــلام ابن أحمر مرتجلاً لأنّ الأعرابي « إذا قويت فصاحته وسـمت طبيعتــه تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به...»[2]، فالملاحظ هنا أنّ ابــن جني يلجأ على التأويــل وبسط الاحتمالات لتبرير فصاحة ابن أحمر لا غير.

3-ردّ السماع للحكم إذا ورد:كالحكم على نون (عنتر ،وعنبر ،وحنزقر...) بأصليتها ما لم يرد دليل من السماع فيغيِّر حكمها بأن يدلّ على زيادة هذه النون وعدم أصــليتها « كمــا ورد فــي عنسل وعنبس ما قطعنا به على زيادة نونهما وهو الاشتقاق المأخوذ من عبس وعسل...»[3] .

4-يَسمَع العربي لغة غيره ويراعيها، لأنّ العرب يجرون مجرى الجمــاعة فــي دار واحــدة كقولهم: مررت بأخواك وضربت أخواك على قياس الذين قالوا في ييأس ياءس أبــدلوا اليــاء لانفتاح ما قبلها[1].

5-إذا سَمعت لغة ممّن كان فصيحاً، ووافق القياس وكان مخالفاً للجمهور، أُخذَ بلغته لأنّه قد يكون أخذها « من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها وتأبدت معالمها»[2].

6- إذا سَمعْت لغةً مخالفة للغات الجماعة، وكانت ممن أُلف« منه لحنه وفساد كلامه حكم عليه ولم يسمع ذلك منه»[3]، وغير هذه القواعد كثير مبسوط في ثنايا كتاب الخصائص،وتجدر الإشارة هنا إلى قاعدة عامة طبقها في السماع وهي التوسّع فيه إلى حــدّ غير معهود، مع تقيّده بالفصاحة ، ولا يهمه التقيّد بشرطي الزمان والمكان

المسموع:

المسموع اسم مفعول للفعل سمع ، بمعنى الكلام الذي سمع ، فجاء في اللســـان:«السِّــمع السّمع الأخيرة عن اللحياني السماع كلّه الذكر المسموع الحسن الجميل...»[4] ؛أي الــذكر الــذي

---

[2] – الخصائص،(نج)،ج2، ص25

[3] – المصدر نفسه،ج3، ص66

[1] – ينظر الخصائص،ج2،ص14

[2] – المصدر نفسه،ج1،ص386

[3] – المصدر نفسه،ج1،ص390

[4] – لسان العرب،مادة (سمع) ج8،ص193

سمع.،وقد ورد المصطلح عند ابن جني في أربعة مواضع من الخصائص[5] ،قال في إحداها « ومع ذا فأكثر المسموع عنهم إنّما هو لغة أهل الحجاز وبها نزل القرآن وذلك أنّنا بكلامهم ننطق فينبغي أن يكون على ما استكثروا منه يحمل»[6]،وبهذا فلا يتعدى أن يكون مدلول المصطلح عنده استناداً إلى معنى السماع السابق هو الكلام الذي سمع عن العرب الثقة المأنوس بلغتهم، وقوّة طبيعتهم وجاء أكثره من لغة أهل الحجاز، والتي بها نزل القرآن وبها ننطق...

إذن فالجامع بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، هو الكلام الذي سمع،وقد أشرنا إلى أنّ ابن جني آثر اختيار هذه المادة (سَمِعَ) اقتداءً بأشياخه سواءٌ من النحاة أو من المحدّثين والفقهاء بناءً على سبْقهما ،ويربطه بعضهم بأهل الحديث فيقولون: السماع « يطلق على سماع الصحابي اتّساعاً عند أهل الحديث ويختص معناه بمن بعد الصحابة ويعني اصطلاحاً،أن يسمع الراوي قراءة الشيخ في معرض أخباره ليروى عنه»[1].

ويظهر أنّ مصطلحي السماع والمسموع يحملان نفس المعنى ،إذ نجد خصائص مشتركة بينهما فإذا كان السماع «هو أن يرد عن العرب الخلص كلام يستعمل ويشمل المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو:استنوق بدلاً من استناق...والمسموع من كلام العرب يقسم إلى مطرد وشاذ...»[2]،فهذا يعني أنّهما مصطلحان لمفهوم واحد تقريباً.

تسميات أخرى :لاحظنا أنّ للسماع مصطلحات أخرى تشاركه في الدلالة وهو ما قلنا إنّه ينتمي إلى النوع الثالث من أنواع المصطلحات وعلاقاتها، ويسمى هذا النوع

علاقة الترادف[3]، فكذلك لمصطلح المسموع مرادفات ، تحمل نفس المفهوم وهي :

المنصوص والمقيس عليه والمنقول[4] ،فقد وردت عند ابن جني وسنأتي على ذكرها.

ولقد ورد المصطلح في سياق الحديث عن كلام العرب، ولم يفرد له تعريفاً واضحاً وإنّما وصفه كعادته في أكثر الكتاب .

---

[5] – ينظر الخصائص،ج1، ص176، ج2، ص82 ،260، ج3، ص66

[6] – الخصائص،ج2،ص260

[1] – معجم مصطلح الأصول: هيثم هلال،ص165

[2] – الخليل معجم مصطلحات النحو العربي،ص236

[3] – ينظر أنواع المصطلح في الفصل الأول، ص10 وما بعدها

[4] – ينظر الخصائص،ج1،ص386،189، وج3، ص149

بعض القواعد والضوابط المرتبطة بالمسموع: إنّ التحدث عن قواعد المسموع عند ابن جني ينقلنا مباشرة إلى الإشارة لمصطلحين، ارتبطا بتلك القواعد، وهذان المصطلحان هما: الاطّراد، والشذوذ وأقسامهما.

الاطّراد:

جاء في اللسان« واطّردَ الشَيءُ تَبِعَ بَعضَهُ بَعضٌ وجَرَى تَتَابَعَ واطَّردَ المَاءُ إذَا تَتَابَعَ سَيَلاَنَهُ...والطَرِيدَة: مَا طَرَدت مِن وَحْشٍ وَنَحْوِه...»[1].

أمّا إذا انتقلنا إلى ورود المصطلحين عند ابن جني فإنّنا نجده قد تطرق إلى تعريفهما في اللغة ليصل بعد ذلك إلى المعنى الاصطلاحي ،فيعرّف المطّرد بقوله:

« أصل مواضع (ط رد) في كلامهم التتابعُ والاستمرارُ من ذلك طَرَدتُ الطَرِيدَةَ إذا اتَّبعْتَهاَ واستمرَّت بين يديك ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً ألا ترى أنّ هناك كراً وفراً فكل يطرد صاحبه...واطَّرد الجدول إذا تَتَابَعَ مَاؤُه بالريح...»،ثمّ راح يمثل بما ورد من كلام العرب كقول الأنصاري : **أَتَعْرِفُ رَسْماً كاطِّرَادِ المَذَاهِبِ**

أي كتتابع المذاهب وهي جمع مذهب...[2].

الشذوذ: قال ابن منظور: « شذّ عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شُذُوذاً:انفرد عن الجمهور ونَدَرَ فَهُو شَاذٌّ وأَشَذّهُ غيره... وشُذّانُ النَّاسِ :مَا تَفَرَّقَ مِنْهم... وَشُذّاذُ النَّاسِ مُتَفَرِّقُوهُم...»[3].

أمّا ابن جني فيقول عنه:« وأمَّا مواضع(ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد من ذلك قوله: **يَتْرُكْنَ شَذَّان الحَصَى جَوافِلاَ**[1]

---

[1] – لسان العرب،مادة (طرد)،ج3،ص328، 329

[2] – الخصائص،ج1،ص96،والأنصاري هوقيس بن الخطيم،وقد ورد في الخصائص صدر البيت وأتم العجز محققا الخصائص،وهو:*لِعمرَةَ وَحْشاً غَيرَ مَوقِفِ راكِبِ *،وصدرالبيت من الطويل،وقد ورد في مقاييس اللغة ص637، كما ورد في لسان العرب، مادة(ذهب) ج1،ص461، ومادة(طرد)،ج3، ص329

[3] – لسان العرب،مادة (شذذ)،ج3 ،ص603، 604

---

[1] – يروى عجزه برواية أخرى في ديوانه ص150،وصدره:*يَحْمِلننَا وَالأَسلَ النَواهِلاَ*،وهومن الرجز96/1

[2] – الخصائص،ج1، ص96،97

[3] – المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري:عوض حمد القوزي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،ط1 ،1401هـ–1981م، ص21

أي ما تطاير وتهافت منه، وشذَّ الشيء يَشِذُّ ويَشُذُّ شُذُوذاً وشذاً وأشذذته أنا وشذذته أيضاً أشذه(بالضم لا غير)...»[2].

فالملاحظ أنّ التعريفات اللغوية الواردة في المعاجم لا تبتعد عن تعريف ابن جني الوارد في الخصائص. ثمّ نراه ينتقل بعد ذلك إلى معنى الاطراد والشذوذ اصطلاحاً شأنه شأن كلِّ المصطلحات «التي اتخذت مدلولها العلمي بعد أن غبرت طويلا تعرف بمعناها اللغوي»[3]،فيقول عنهما:« ثمّ قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غير هما فيجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما»[4]،.ومصطلحا الاطراد والشذوذ فيما يبدو، قد تطرّق إليهما من قبلُ ابن السراج وأبو علي الفارسي ناهيك على أنّ سيبويه قد أشار إليهما في كتابه لكن الذي أعطاهما صبغةً مغايرة لتلك التي وردت عند هؤلاء النحاة هو ابن جني إذ طوّر المصطلحين وأضاف ضرباً رابعاً فبينما جعل أبو علي الفارسي وابن السراج أقسام الاطراد والشاذ ثلاثة أنواع[5]: مطرد في القياس شاذ في الاستعمال ،وشاذ في القياس مطرد في الاستعمال،وشاذ في القياس والاستعمال،رأى ابن جني أنّ التقسيم يحتاج إلى قسم رابع وهو المطرد في الاستعمال والقياس معاً،فقال :«ثمّ اعلم من بعد هذا أنّ الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب» وراح يفصل في الأضرب الأربعة إليك إياها باختصار:

1-مطرد في القياس والاستعمال جميعاً قال:وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة وذلك نحو قَامَ زَيدٌ ،وضَرَبتُ عَمراً ومَرَرتُ بِسَعِيدٍ.

2-مطرد في القياس شاذ في الاستعمال،وذلك نحو الماضي من يَذَرُ ويَدَعُ...

3-المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس:نحو قولهم أَخْوصَ الرمثُ واسْتَصْوَبْتُ الأَمرَ.

4-الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً،وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو؛ نحو ثَوبٌ مَصوُون،ومِسكٌ مَدوُوفٌ

---

[4] – الخصائص ،ج1،ص97

[5] – ينظر الأصول في النحو:ابن السراج،ج3،ص432 وما بعدها،وينظر خصائص التأليف النحوي،ص62،عن المسائل العسكريات :تح:اسماعيل أحمد عمايرة، مطبعة المكتبة المركزية بالجامعة الأردنية، ص181، 189

ثمّ يشرح ابن جني كل نوع ،ويفصّل فيه فيقول عن النوع الأخير: أنّه لا يسوغ القياس عليه ولا ردّ غيره إليه ولا يحسن استعماله إلاّ على وجه الحكاية ،أمّا النوع الثالث فلا بد من اتّباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكن لا يتّخذ أصلاً يقاس عليه فنؤدي استحوذ واستصوب على حالها لأنّهما سُمعا هكذا ولا تقول في استقام استقوم

ولا في استساغ استسوغ،أمّا النوع الثاني فإنّنا نتبّع فيه سنة العرب وما دافعت عنه ونطقت به ثم تجري في نظيره على الواجب في أمثاله أي أنّك تمتنع عن قولك:وَذَرَ وَوَدَعَ لأنّهما غير مسموعين أمّا نظائرهما فيجوز منهم ذلك نحو استعمال الماضي من(وزن–وعد...).،وأمّا قول أبي الأسود:

لَيتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلَي مَاالذِي*غَالَهُ فِي الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ**

فشاذ ،وكذلك قراءة بعضهم﴿**مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى**﴾ [الضحى/3] ...[1]

وممّا سبق ،يمكننا أن نعدّ ابن جني من بين من قنّن لهذين المصطلحين، ليس بإضافته التي أشرنا إليها ،بل بتفصيله ذاك وتمثيله المبالغ فيه حتّى عُدّ القبلة التي يُتَّجَهُ إليها في هذا الموضوع،وما يشهد لهذا، تضمين السيوطي كتبَه بما جاء به ابن جني في هذا الباب[1].

ويمكن أن تكون هناك تسميات مرادفة للاطراد، مثل المقيس عليه،فقد جاء المطرد اصطلاحاً: المقيس عليه[2]،و الأكثر والكثرة[3]،أمّا الشاذ فله نظائر–في غالب ظني–تماثله دلالةً نحو:(النادر، الغريب ،القليل ،الأقل، المحفوظ، المستعمل)[4]،ويظهر جلياً الاختلاف في طريقة التعريف مع هذين المصطلحين إذ عرّفهما لغةً واصطلاحاً فجعل الاطراد:التتابع والاستمرار وجعل الشاذ: التفرّق والتفرّد فيه.

---

[1] – ينظر الخصائص،ج1،ص97، 98، 99

[1] – ينظر الاقتراح،ص115، والأشباه والنظائر،ج1،ص254، وما بعدها، والمزهر،ج1، ص180

[2] – ينظر الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، ص403

[3] – ينظر الخصائص،ج2، ص259

[4] – ينظر الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، ص236، وينظر بعض المصطلحات الواردة في الخصائص ج1،ص61 ،69 ،85، 71 ،262،ج2،ص21، 84، 124، 137 ،235، 259، 262، 429، 482، ج3، ص189

وقد يأتي معنى الاطّراد في الكلام بمصطلح مغاير وهو التقاود ويجعله ابن جني عنوان باب أسماه ((باب في تقاود السماع وتقارع الانتزاع)) فالتقارع من قرع،«والقراع والمقارعة: المضاربة بالسيوف، وقيل مضاربة القوم في الحرب»[5].

أمّا الانتزاع فسنأتي على ذكره لاحقاً.

التقاود: يبدو أنّ المصطلح من الجذر قَوَدَ و«القَودُ نقيضُ السَوْق ،يَقُودُ الدابة من أَمَامَهاَ ويَسوقها من خلفها فالقودُ من أَمَام والسوقُ من خلف...

وأعطاه مقادته:انقاد له والانقياد :الخضوع»[6]

ولا يظهر أيّ توضيح للمصطلح من ابن جني غير ما بيّنه المحقق (النجار) من أنّ المراد بهذا المصطلح هو الاطراد[1]،وما يُفهم من قول ابن جني أيضاً:«فمنها أن يكثر الشيء فيسأل عن علّته ،كرفع الفاعل ونصب المفعول فيذهب قوم إلى شيءٍ ويذهب آخرون إلى غيره»[2]،فيظهر من هذا النص أنّ تقاود السماع كثرته واطراده كرفع الفاعل ونصب المفعول.

فالعلاقة بين المعنى اللغوي وهذا المعنى الأخير فيما نظنّ، هو الكثرة المنقادة وبخاصةٍ عندما نلمح استعمال ابن جني للفظة منقاد ،وينقاد والانقياد فيقول على سبيل التمثيل«ألا ترى أنّه لو كان الفرق بينهما واجباً لجاء في جميع الباب كما أنّ رفع الفاعل ونصب المفعول منقاد في جميع الباب»،وقوله في موضع آخر«وكل ذلك مجاز لا حقيقة وهو على غاية الانقياد والاطراد»[3].

فهذه النصوص وغيرها ،دليل على أنّ التقاود يقصد به الاطّراد فعلاً كما قال النجار، وكما فُهِمَ من المعاني اللغوية، والنصوص التي وردت في الخصائص،ولم نعثر في حدود بحثنا على استعمال هذا المصطلح مرادفاً للاطراد في المراجع والمعاجم التي تعاملنا معها على الأقل ،غير ابن منظور في لسان العرب ،على الرغم من أنّه ينقل نص ابن جني من الخصائص فقط.والذي يمكن أن يُستخلص من هذا أنّ ابن جني يجتهد في إبداع المصطلحات، ويحسن التصرّف في

---

[5] – لسان العرب ، مادة(قرع)،ج8 ، ص315

[6] – المصدر نفسه،مادة (قود)،ج3 ،ص454، 455

[1] – ينظر هامش الخصائص،ج1،ص100

[2] – المصدر نفسه ج1،ص100

[3] – الخصائص،ج1،ص،51، 123، 126، 134 ،322 ، ج2، ص،451

وضع اللفظة المعبرة عن المقصود في مكانها المناسب، معتمداً في ذلك على ملكته ورصيده اللغوي الزاخر.

وقبل أن ننتقل إلى مصطلح آخر، تجدر الإشارة هنا إلى مصطلحين وَرَدَا عند ابن جني وهما من مصطلحات هذا العلم، وهوما اُصطُلِحَ عليهما بالآحاد والمرسل ولكن وجدنا أنّ الآحاد عنده يعني جمع (واحد)،فيقول:«ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الآحاد بالحركات نحو زيدٌ،وزيداً وزيدٍ وهو يقوم وإذا تجووزت رتبة الآحاد أعربوا بالحروف نحو:الزيدان»[1] أي في حالة الإفراد،بينما استعمل مصطلح الانفراد في مقابل الآحاد في باب(فيما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور) [2].

ومن خلال ما تعرّض له في هذا الباب، يظهر أنّه يستعمل مصطلح الانفراد مكان الآحاد الذي ورد بمعناه الاصطلاحي عند الأنباري[3]،وقد نقل معنى الباب ،السيوطي سماه بـــ المسموع الفرد هل يقبل ويحتج به[4]،ومن هذا نستنتج أنّ ابن جني تحدّث عن نقل الواحد بمصطلح آخر وهو الانفراد وما في معناه، كما أنّه ورد عنده بمعناه اللغوي[5]،وأمّا عن المرسل فقد ورد بمعناه اللغوي ،والمرسل من الإرسال، يقول الكفوي: «الإرسال :التسليط والإطلاق والإهمال والتوجيه...وإرسال الكلام:إطلاقه بغير تقييد»[6]،ويبدو أنّ المعنى الذي أتى به ابن جني لا يخرج عن هذه المعاني، حيث يقول في باب "اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين":«وذلك عندنا على أوجه أحدها أن يكون أحدهما مرسلاً والآخر معلّلاً فإذا اتَّفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلل »،وقوله «فإذا كان قدر الحديث–مرسلاً– عندهم هذا على ما ترى فكيف به إذا قيده بقوله بأطراف الحديث»[7].أمّا مصطلح التواتر فلم يرد عنده ،على الرغم من ورود معناه.

---

[1] – الخصائص،ج1، ص309، وينظر ص26، 27، 310

[2] – ينظر الخصائص،ج1، ص385

[3] – ينظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري،ص157

[4] – ينظر الاقتراح،ص118

[5] – ينظر الخصائص،ج1،ص 229،ج2،ص166،ج3، ص31، 180

[6] – الكليات:أبو البقاء الكفوي، تح: عدنان درويش، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان ط2 ،1419هـــ– 1998م،ص77

[7] –الخصائص،ج1،ص200، 220

الأخذ:

جاء في اللسان:«الأَخذُ خِلاَفُ العَطَاء وهُو أيْضاً التَنَاول أَخَذتُ الشَيءَ آخُذُه أَخْذاً تَنَاولتُهُ»[1]،وفي القاموس المحيط:«الأَخذُ التَنَاولُ»[2].

هذا بالنسبة للتعريف اللغوي أمّا في اصطلاح علماء أصول النحو فلم نقف على تعريف له عندهم سوى ما كان يذكر عرضاً أثناء كلامهم، فلا يكاد يخلو كتاب يبحث في أصول النحو من هذا المصطلح الذي ارتبط بنقل اللغة العربية من مصادرها (قبائل العرب)، ونجد ابن جني يعقد باباً يسميه باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أُخذَ عن أهل الوبر، ويُبَيِّن أنّ علّة ذلك هو فساد واختلال لغة أهل المدر، فلو بقوا على فصاحتهم لأُخذ عنهم،ومن خلال هذا المعنى لا يعدو أن يكون مصطلح(الأخذ) هو سماع ،ونقل المادة اللغوية عن العرب والاقتداء بهم،وإن كان الأخذ أوسع من السماع ،أو النقل ,أو الرواية, ونشير في هذا السياق إلى الفرق بين السماع والرواية، ثم نتبيَّن فيما بعد منزلة الأخذ.

فالسماع كما مرّ« هو ما يرويه العالم بعد سماعه بنفسه وأمّا ما يرويه عن عالم آخر أو عن جيل سابق من العلماء وعن مصنف من المصنفات اللغوية أو كتاب من كتب النحو فلا نعدّه سماعاً وإنما نعده رواية »[3]،فالفرق يكمن في عدد الفواصل بين مصدر المادة اللغوية وبين الدارس لهذه المادة،وبهذا فالسماع «هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها»[4]،وإن كان هناك تداخل كبير بين المصطلحين أمّا الأخذ فيما يبدو أنّه يشمل معنى المصطلحين، فأن يسمع اللغوي عن العربي, أو ينقل أو يروي عنه فهو قد أخذ عنه المادة اللغوية ,وفي ذلك يقول السيوطي عن الفارابي أنّه قال:«والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ

---

[1] – اللسان:مادة (أخذ)، ج3، ص577

[2] – القاموس المحيط: الفيروزابادي،ج1، ص486

[3] – أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم، دار الثقافة،بيروت،(د ط) 1392–1393هـ ، 1973م،ص21

[4] – المرجع نفسه، ص21

ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[1].

وقد استخدم ابن جني هذا المصطلح في حدود المعنى الذي بيناه ،فكان أحياناً يذكر الأخذ ،وأحياناً أخرى يذكر أخذ أو يؤخذ أو يأخذ[2]،وقد ورد في معظمه وصفاً

الاحتجاج:

الاحتجاج لغةً من حَجَجَ و«الحجُّ القصدُ وحَجَّ إلينا فلان أي قدم وحَجَّهُ يَحُجُّهُ حَجًّا: قَصَدَه...يُقال حاَجَجْتُه أُحَاجّه حِجَاجاً ومحَاجَّةً حتَّى حَجَجْتُهُ أي غلبته بالحُجَجِ التي أَدلَيتُ بها والمَحَجَّة الطَرِيقُ وقيل جَادّةُ الطَرِيق؛ وقيل: مَحَجّةُ الطَرِيقُ سُنَنهُ...و المَحَجَّةُ البُرهاَنُ وقيل الحُجُّة مَا دُوفِعَ بهِ الخَصْم وقال الأزهري: الحُجّةُ الوَجْه الذي يَكُونُ بِه الظَفْر عنْدَ الخُصُومَة وَهُو رَجُلٌ مِحْجَاجٌ أَي جَدِل ...والتَّحَاجُّ:التَخَاصم، وجَمْعُ الحُجَّة:حُجَجٌ وَحِجَاجٌ...

واحْتَجَّ بالشَيءِ:اتّخَذَهُ حُجَّةً قال الأزهري: إنّمَا سُمّيتْ حُجَّة لأنَّهَا تُحَجُّ أَي تُقصَدُ لأَنَّ القَصدَ لها وإليها...والحُجَّةُ الدَلِيلُ والبُرْهاَنُ»[3].

أمّا في الاصطلاح فهو« إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة»[4]،وقد عقد له ابن جني باباً في الخصائص سماه ((باب في الاحتجاج بقول المخالف)) وذلك كأن ينشئ شخص ما خلافاً على أهل مذهبه لا يقول به أحد من الفريقين نحو إنكار المبرد« جواز تقديم خبر ليس عليها، فأحد ما يحتج به عليه أنْ يقال له إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن[سعيد بن مسعدة] وكافة أصحابنا والكوفيين أيضاً معنا فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أنْ تنفر عن خلافه»[1].

---

[1] – الاقتراح،ص112

[2] – ينظر الخصائص،ج1،ص54، 65، 85،108، 148، 168، 200، 244،، 376،ج2، ص5، 10،ج3،ص8، 11، 27، 30، 37

[3] – لسان العرب:مادة (حجج)،ج2، ص257، 259،260

[4] – في أصول النحو سعيد الأفغاني،ص6

[1] – الخصائص،ج1،ص 188

فالملاحظ من قوله هو أنّه أثبت صحّة قاعدة بالدليل والبرهان المتمثل في إجماع النحاة من بصريين وكوفيين ،فيكون من بين الأدلّة والبراهين، أصول نحوية كما ورد هنا الإجماع من خلال قوله مذهباً للكافة من البلدين.

ومن خلال ذلك يمكننا أنْ نتصور أنّ الاحتجاج عند ابن جني هو أنْ تأتي بالدليل والبرهان كسماع أو، إجماع ،أو مذهب قوي تردّ به قول مخالف خالف الجماعة،أو تدعّم به مذهبا آخر فتثبت به صحة القاعدة وذلك كقوله عن إنكار أبي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها.،وقد ورد مصطلح الاحتجاج مصدراً(حجاج), كما ورد فعلاً(احتجّ يحتجّ),وورد بمصطلح (الحجّة)

إذن فالجامع بين المعاني اللغوية والاصطلاحية للاحتجاج, هو طلب الدليل والبرهان،ويرتبط الاحتجاج بالخلاف, أو الخصومة كما يتّضح من قول ابن جني السابق: «باب في الاحتجاج بقول المخالف».

ويبدو فيما نَحسبُ أنّ ابن جني يستعمل مصطلح (الحِجَاج) عندما يكون وجه الحجّة ثانوياً وليس بقاطع ,أو في سياق تدعيمه لحجّة أخرى،فيقول في أحد المواضع:«وهذا قدر من الحجاج مختصر وليس بقاطع وإنما فيه الأنس بالنظير لا القطع باليقين ولكن من أحسن ما يقال في ذلك ما كان أبو علي رحمه الله يحتج به»،ويقول في موضع ثان:« فهذا طريق آخر من الحجاج في باب حنفي وبجلي مضاف إلى ما يحتجّ به أصحابنا في حذف تلك الياء»،ويقول في الموضع الثالث:«فأمّا قول سيبويه في نحو سُفَيرِج وَسفَارِج...فوجه آخر من الحجاج»[1].

واختيار ابن جني لمصطلح الاحتجاج ليس جديداً إذ نعثر عليه إمام النحاة سيبويه والذي بدوره قد شارك فيه المتكلمين ،لأنّ عِلمَهم قام على الحجاج والردّ والاستدلال العقلي[2]،كما ورد المصطلح عند علماء أصول الفقه، مما يُنبئُ أنّه مصطلح أصولي.

التسميات الأخرى للمصطلح: كثيراً ما يصادفنا –ونحن نتصفّح كتب أصول النحو– مصطلحان يستخدمان معاً للدلالة على النصوص اللغوية وهما الاحتجاج والاستشهاد ويظهر أنّ, ابن جني يفرّق بينهما, حيث يذكر كلَّ مصطلح في موضعه بحسب سياقه, إذ يستخدم مصطلح الاحتجاج

---

[1] – الخصائص، ج2، ص61، 110، ج3، ص117

[2] – ينظر مثلاً مقدمة ابن خلدون، ص339

في مواضع الاستدلال سواءٌ باعتماد السماع أو الإجماع[3], أمّا ذِكره لمصطلح الاستشهاد فيرتبط بسياق ذكره للنصوص المسموعة[4]

وفي ذلك يقول علي أبو المكارم:«الاستشهاد ذكر الأدلّة النصية المؤكدة للقواعد النحوية أي التي تنبني عليها هذه القواعد ،والاستشهاد بهذا المدلول بعض مدلول الاحتجاج فإنّ الاحتجاج هو الاستدلال على صحّة القواعد النحوية مطلقاً وبهذا الإطلاق يشمل كون الأدلّة نصوصاً لغويةً أو أصولاً نحوية»[5].

والذي يمكن أنْ يستنتج مما سبق ،أنّ الاحتجاج عند ابن جني من خلال الباب الذي عقده ،هو إقامة الدليل من السماع باعتبار أنّ سيبويه سمع من فصحاء العرب كقوله «وسمعنا العرب الفصحاء يقولون»[6]،ومن الإجماع حيث عقد ابن جني بعد هذا الباب مباشرةً باباً أسماه ((القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجّة)) وهو المعنى الذي ورد في معجم مصطلحات النحو العربي, ففيه أنّ الاحتجاج :إثبات صحة قاعدة ،أو استعمال كلمة ،أو تركيب باعتماد السماع, أو الإجماع كالاحتجاج بالآية:﴿**فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَه رُسُلِهُ**﴾ [إبراهيم/47] بنصب (وعده) وجر(رسل) في إحدى القراءات تدعيماً لقاعدة جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور[1].

موقف ابن جني من الاحتجاج:

لقد حصر النحويون مصادر الاحتجاج في ثلاثة أنواع: القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً.

القرآن الكريم: لقد احتجّ ابن جني بالقرآن الكريم كغيره من النحويين، وقد تجاوز عدد الشواهد القرآنية أكثر من ثلاثين وثلاثمائة آية قرآنية بين شاذّة ومتواترة, وما يدلّ على اعتداده هذا قوله: «قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام» وقوله أيضـــاً:« حتّى إنّ في القرآن –

---

[3] – ينظر الخصائص،ج1،ص24، 55، 188، 288، ج2،ص66، 190، 264، 462،ج3،ص196، 217

[4] – ينظر المصدر نفسه،ج1،ص105، 138، 359، ج2،ص33، 62، 63، 68، 86، 322،310،216 ج3،ص53، 198، 249، 315

[5] – أصول التفكير النحوي،ص246

[6] – الكتاب،ج1،ص219

[1] – ينظر الخليل معجم مصطلحات النحو العربي:ص،35

وهو أفصح الكلام- منه أكثر من مائـــة موضع»[2]،وأمّا القراءات الشاذة فيصعب تحديد مدى الاستشهاد بها من خلال كتاب الخصائص فقط, إذ لابن جني كتاب اختصّ بهذا المجال وهو (المحتسب) كما أشرنا فيما سبق ،مما يوحي بأنّ ابن جني استشهد بالقراءات الشاذة فكان بهذا بداية مرحلة جديدة بالنسبة له، ولم يكن يفرّق بين ما هو متواتر وما هو شاذ،« ولكنه لم يستطع أن يبتعد عما وقع به أسلافه من النحاة بصريين وكوفيين فهم جميعاً كانوا يقرون بأنّ القراءة سنّة ولكنهم مع ذلك كانوا يطعنون عليها»[3].

فابن جني اتّهم وضعّف روايات بعض القراء فيقول:«فأمّا قراءة عاصم﴿**وَقِيْلَ مَنْ رَاقٍ**﴾[القيامة/27] ببيان النون من (مَنْ) فمعيبٌ في الإعراب معيفٌ في الأسماع»[1].

الحديث النبوي الشريف: لقد عدّ سعيد الأفغاني ابن جني من أصحاب المذهب الذي يُقرّ بعدم الاستشهاد بالحديث النبوي, وقد علّل الأفغاني هذا الانقسام بعدم وصول المتقدمين علماً أوفر ممّا وصل إلى المتأخرين ,الذي أتاح لهم الفرصة للاستفادة من الحديث الشريف، إلاّ أنّ هذا لم يمنع ابن جني من الاستشهاد ببعض الأحاديث التي لم تتجاوز الثلاثة والعشرين حديثاً أغلبها لتدعيم القاعدة والاستئناس[2].

كلام العرب: لقد سبق أن أشرنا إلى أنّ ابن جني ركّز على الفصاحة واتّخذها معياراً في الاحتجاج بكلام العرب, ممّا جعله يغضّ الطرف عمّا وضعه العلماء من حدود زمانية ومكانية تحدّد الاحتجاج بكلام العرب ،وقد جاء العديد من النصوص في الخصائص تثبت هذا التجاوز, منها قوله:«وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغضّ منه»[3]، وابن جني خير من يمثّل المحتجين بكلام المولدين وبخاصة شعر المتنبي الذي

---

[2] – الخصائص،ج1،ص86، 297، 331، 335، ج2، ص411 ، 452

[3] – القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي :محمود أحمد الصغير، دار الفكر دمشق سوريا، و دار الفكر المعاصر بيروت، ط1 ،1419هـ – 1999م، ص248

[1] – الخصائص، ج1، ص94

[2] – ينظر في أصول النحو لسعيد الأفغاني،ص49

[3] – الخصائص،ج2،ص5 ،12، 13، ج1،ص385

يقول عنه:«ولا تستنكر ذكر هذا الرجل- وإن كان مولداً- في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ولطف متسرّ به فإنّ المعاني يتناهبها المولّدون كما يتناهبها المتقدمون»[4].

وجملة الأمر أنّ مصطلح الاحتجاج لم يرد بتعريف واضح عند ابن جني, فهو يسوق أحياناً المصطلح الأصولي لتوضيح أفكاره وقواعده , دون أنْ يركّز على مفهومه وكنهه, لذا فقد جاء التعبير عن هذا المصطلح وفق طريقة وصفية مدعمة بالمثال.

بعض القواعد والضوابط الأصولية في الاحتجاج عند ابن جني:

1-يُقبل ما ينفرد به الفصيح لاحتمال أن يكون سمع لغةً قديمةً بَادَ المتكلمون بها[1]

2-اللغات على اختلافها حجّة كلّها, فلغة التميميين في تركهم إعمال(ما) يَقبلها القياس, كما يُقبل إعمالها في لغة الحجازيين[2]

3-يُحتج بشعر المولّدين في المعاني فقط, كما احتجّ المبرد بشعر أبي تمام[3]،وهو ما خالفه فيه من جاء بعده كالسيوطي.[4]

4-إجماع أهل البلدين (البصرة والكوفة) حجّة إذا لم يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص[5].

الشاهد (الاستشهاد):

الشاهد لغةً من فعل شَهِدَ قال ابن منظور:«شهد بين ما علمه- وأخبر به ...اسْتشهَدَ: سَأَلَهُ الشهادةَ وفي التنزيل﴿**وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ...**﴾[البقرة/282] والشَهادةُ خَبَرٌ قَاطِعٌ تقول منه شَهِدَ الرَجُلُ عَلَى كَذَا وقالَ أَبُو العباس: شَهِدَ اللهُ بَيّنَ اللهُ وأَظْهَرَ وشَهِدَ الشَاهِدُ عِندَ الحَاكِمُ أَي بَيّنَ مَا يَعلمُهُ وأَظْهَرَهُ...واسْتَشهَدْتُ فُلاَناً عَلَى فُلاَنٍ إِذاَ سَأَلتهُ إِقَامَة شَهَادَةٍ احْتَملَها...وأصل الشَهَادَة: الإِخْبار بما شاهده»[6].

---

[4] – الخصائص،ج1،ص24

[1] – ينظر الخصائص،ج2،ص24، وفي أصول النحو:سعيد الأفغاني،ص63،

[2] – الخصائص،ج2،ص10، وفي أصول النحو،ص63

[3] – ينظر الخصائص،ج1،ص24

[4] – ينظر الاقتراح، ص126

[5] – الخصائص،ج1،ص189

[6] – اللسان:مادة (شهد) ج3، ص293، 295

وفي مقاييس اللغة:« الشين والهاء والدال أصلٌ يدلُ عَلَى حُضُور وعِلمٍ وإِعــلاَمٍ لايخــرج شيء من فروعه عن الذي ذكرناه.»[1]،وفي الكليات قوله تعالى:﴿**فَمَــنْ شَــهِدَ مِــنْكُم الشَــهْرَ فَلْيَصُمْهُ**﴾[البقرة/185] أي فمن حضرَ.

إذن من خلال التعريفين اللغويين للشاهد ،نخلص إلى أنّه الخبر القاطع والإظهار والتوضيح والشهادة والحضور،ولم يرد المصطلح مصدراً عند ابن جني كما هو معتاد ،وإنّما جــاء علــى صيغة اسم الفاعل(شاهد)، كما ورد بمعنى اسم الفاعــل مــن شــهد، وورد المصــطلح فعــلاً أيضاً(يشهد)، وجمع بينه وبين الدليل فقال: «وإذا قام الشاهد والدليل وضح المنهج والســبيل»[2]، فدلّ هذا على أنّ الشاهد بمعنى الدليل عنده. ولقد أشرنا سابقاً إلى أنّ مصطلح (الشاهد) يــذكره في مواطن ذكر النصوص المستشهد بها في عملية الاحتجاج كقوله:«ووجدتُ أنا أشياء في هذا المعنى يشهد بعضها لهذا المذهب وبعضها لهذا المذهب فمما يشهد لقول يونس قول الراجز:

بَنِي عُقَيلٍ مَاذِهِ الخَنَافِق*المَال هَدْى وَالنِسَاء طَالِق**[3]

ويقول في موضع آخر:« فهذا أيضاً أحد ما يشهد بصحة قول الخليل»[4].،إذن تدل هذه النصوص على الخبر القاطع الذي يشهد على صحّة قاعدة ،أو مذهب كما قال ، وعليه فالشاهد عند ابــن جني هو الدليل الذي يشهد على صحّة القاعدة النحوية،وقد اختار ابن جني مصــطلح (الشــاهد)على (الاستشهاد) ،والتعبير الأوّل فيما نحسب أدقّ دلالةً من الثاني بالنسبة للمواضع والسياقات التي ورد فيها المصطلح عند ابن جني لأنّ الاستشهاد هو« اعتماد السماع في الاحتجاج» أمّــا الشاهد فهو«ما يؤتى به لإثبات القاعدة ويكون من القرآن الكريم والحديث الصحيح السند وكلام قبائل قلب الجزيرة كقريش وقيس وتميم»[1]،إضافة إلى الاختيار الدقيق للمصطلح من لــدن ابــن جني مستنداً في ذلك على قاموسه اللغوي وبراعته اللغوية، هذا والشاهد مصطلح متعارف عليه عند المُحَدِّثين، إذ« يقصد به الحديث الذي يروى عن صحابي مشابهاً لما روي عــن صــحابي آخر في اللفظ والمعنى»[2]،لذلك فابن جني اعتمد على مصدرين يكون قد اســتقى منهمــا هــذا المصطلح،وأمّا عن التسميات الأخرى التي يمكن أن تشترك مــع الشــاهد فــي المعنــى هــي

---

[1] – مقاييس اللغة:ص539

[2] – الخصائص،ج1، ص12

[3] – لم يعز ابن جني البيت لشاعر ما ولا محققا الخصائص، ينظر ج2،ص62

[4] – المصدر نفسه، ج2،ص68، وينظر،ص327

[1] – الخليل معجم مصطلحات النحو العربي:ص48، 239

[2] – معجم مصطلح الأصول :هيثم هلال،ص171

الاحتجاج، وقد وضّحنا الفرق بينهما فيما سبق،أمّا المصطلح الآخر، فهو الاستدلال والتمثيل ،وسنأتي حيناً على كلٍّ واحد منهما.

التمثيل:

جاء في مقاييس اللغة لأحمد بن فارس« الميم والثاء واللام أصلٌ واحدٌ صَحِيحٌ يَدُلُ عَلَى مُنَاظَرَة الشَيءِ للشَيْءِ وهذا مِثْلُ هذاَ نَظِيرُهُ والمِثْلُ والمِثَالُ في المعنى واحد وربّما قالوا مَثِيل كَشَبِيه»[3].

أمّا في اللسان «المِثَالُ: المِقْدَارُ وهو من الشَبَه والمِثْلُ: مَا جُعِل مِثَالاً أي مِقْدَاراً لغيره يُحذَى عليه والجَمعُ المُثُل وثلاثةُ أَمْثِلة ومنه الأَفْعَال والأَسْمَاء في باب التصريف »[4]. وقد ذكر ابن جني هذا المصطلح في أوّل باب من كتابه عندما أشار إلى نصّ سيبويه الذي يفيد الفرق بين الكلام والقول، وقال ابن جني أنّ سيبويه أخرج الكلام مخرج «ما قد استقر في النفوس وزالت عنه عوارض الشكوك ثمّ قال في التمثيل[أي سيبويه] : ((نحو قلت زَيدٌ مُنطلِقٌ؛ ألا ترى أنّه يحسن أن يقول: زَيدٌ مُنطلقٌ)) فتمثيله بهذا يعلم منه أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً

بمعناه وأنّ القول عنده بخلاف ذلك»[1]،فذكر هنا التمثيل وقدّم نصاً لغوياً، أو جملة من كلام مصنوع لا يحتج به نحو ((زَيدٌ مُنْطَلَقٌ وضَرَبَ زَيدٌ عَمراً...)) فاتّضح أنّ المثال ليس لإثبات القاعدة كما عرفنا ذلك في الاستشهاد والاحتجاج، وإنّما المثال لتدعيم القاعدة فقط، لذلك فالتمثيل «النحوي لايقتصر على عصر من العصور ولا على مستوى من المستويات إذ يمكن التمثيل في كل عصر بنصوص هذا العصر كما يمكن التمثيل بنصوص سابقة عليه»[2]،وعليه فالتمثيل خلاف الشاهد فهو «نص مصنوع من لغة لا يحتجّ بها غير ملزم الإتباع يسوقه النحاة ابتغاء توضيح القاعدة النحوية وتقريبها إلى الفهم ومثله عبارات النحوين القدامى ضرَبَ زَيدٌ عَمراً ولا تَشْربِ اللبَنَ وتَأكُلِ السَّمَكَ وخَلَقَ اللهُ الزَرَافَةَ يدَاهَا أَطولَ من رِجلَيهَا»[3]،هذا وقد ورد المصطلح بما يقابل الصيغة أو الوزن ،وهو المعنى الذي يتوافق مع التعريف اللغوي الذي ورد في اللسان، وبناءً على هذا فإنّ التمثيل ورد بمعنيين المعنى الذي نحن بصدد البحث فيه وهو ما

---

[3] – مقاييس اللغة،ص974

[4] – اللسان:مادة (مثل)،ج11، ص729

[1] – الخصائص،ج1،ص19

[2] – أصول التفكير النحوي ،ص246

[3] – محاضرات في أصول النحو:أحمد جلايلي ،(مخطوط)،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،(الجزائر)، سنة2004م، ص2

تعارف عليه علماء أصول النحو ،والمعنى الذي يفيد الصيغة اللغوية الذي يوحي بالمناظرة والمشابهة والمقدار[4]،وقد أشار ابن جني أثناء حديثه عن هذا المعنى إلى أنّ التمثيل غير مجدٍ أحياناً كأن تبني أو تمثل من دخل مثل جَحَنْفَل فتقول: دَخَنْلَل وهذا غير موجود في كلام العرب، وهنا إشارة إلى مايعرف بالتمارين غير العملية، أو ما أسماه أحمد أمين الطريقة التعليمية وذلك كقولهم « كيف تصيغ من الضرب على وزن صَمَحْمَح فتقول ضَرَبرَب ومن القتل قَتَلتَلْ»[5].

الاستدلال:

الاستدلال من فعل دَلَّ قال أحمد بن فارس: «الدال واللام أصلان أحدهما إِنَابَةُ الشَيْءِ بأَمَارةٍ تَتَعلّمهَا، والآخر اضْطِرَابٌ في الشَيْءِ،فَالأَولُ قولهم: دَلَلتُ فُلاناً عَلَى الطَرِيق،والدَلِيلُ: الأَمَارَةُ في الشَيءِ وهُوُ بَيّنُ الدَّلاَلَةِ وَالدِّلاَلَةِ»[1].

أمّا عند الكفوي فالاستدلالُ« هُو تقريرُ ثُبُوتِ الأَثَر لإثبَاتِ المُؤَثرِ»[2]،واعتماداً على هذا المصطلح سمّى علماء أصول النحو علمهم "بأدلّة" مضافاً إلى "النحو"، فقالوا: "أدلّة النحو"، ووصفوا استعمال هذه الأدلّة (بالاستدلال) ,ولقد نال هذا المصطلح حصّة الأسد من الدراسة ،سواءٌ عند القدامى، أم عند المحدثين، ويبدو أوضح عندما نطّلع عليه عند مَنْ درسه من المحدثين أمثال تمام حسان، إذ جعل الجزء الأكبر من كتابه الأصول حول هذا الموضوع، فرأى أنّه مصطلح عام يشمل الاستدلال المنطقي و الفقهي والنحوي ،وأشار إلى أنّ الاستدلال النحوي ينبني على السماع والقياس والاستصحاب وأسقط الإجماع ،إلاّ أنّ هذا المصطلح استخدم قبل هذه الفترة بعدة قرون أين ورد في طيات كتاب الخصائص موزّعاً بين أبوابه حين يشرحه ابن جني بقوله:«يسمع الشيء فيستدل به من وجه على تصحيح شيء وإفساد غيره ويستدل به من وجه آخر على شيء غير الأول كقولك:ضَرَبتُكَ وأَكرَمتُه...فهذا وجه الاستدلال بهذه المسألة ونحوها على شدة اتصال الفعل بفاعله وتصحيح القول بذلك»[3]،فهو ههنا يشرح عملية الاستدلال، فأراد التوصل إلى حكم شدّة اتّصال الفعل بفاعله فأتى بالدليل من السماع والإجماع للتوصّل به إلى معرفة الحكم فقال:«ووجه الدلالة منه على ذلك أنّهم قد أجمعوا على

---

[4] – ينظر الخصائص،ج3،ص67، 68، 69، 96، 97، 231

[5] – ضحى الإسلام ،ص459

[1] – مقاييس اللغة، ص349

[2] – الكليات،ص439

[3] – الخصائص،ج1،ص101

أنّ الكاف في نحو ضربتك من الضمير المتصل»[1]. وعليه فالاستدلال عند ابن جني ينطبق على المفهوم الذي أُعْطِي لهُ بعد ابن جني والذي هو تقرر الدليل لإثبات المدلول، أو« ما أمكن التوصل به إلى معرفة الحكم سواءٌ أكان طلب الحكم بالدليل من نص ،أو إجماع ،أو قياس، أو لم يكن بشيء من هذه الأدلّة»[2]،ويعقد ابن جني باباً يسميه باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية وجعلها من حيث القوة ثلاثة مراتب ،أقواهن اللفظية ثم الصناعية ثم المعنوية.

والدلالة:« ما يمكن الاستدلال به، و الاستدلال فعل المستدل»[3]،وضرب ابن جني مثالاً على الفعل (قام) فقال: «فدلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه»،ثمّ فصّل في علّة قوّة كلّ نوع من هذه الدلائل، فالصناعية أقوى من المعنوية لأنّها جرت مجرى اللفظ من باب أنّها صورة يحملها اللفظ، أمّا المعنى فتلحق بعلوم الاستدلال[4]،ويبدو أنّ المصطلح يعود إلى جذور كلامية منطقية، إذ عُرف المتكلمون بالبرهنة بالأدلّة العقلية المنطقية وغيرها من معالم الاستدلال،وهناك مصطلح آخر مشتق من هذا اللفظ وهو الدليل، ويفيد عدة معانٍ عند ابن جني منها الشاهد كما مرّ بنا، ومنها مايرشد إلى المطلوب كقوله:« فالدليل يقضي بكونها أصلاً لأنّها مقابلة لعين جعفر والمثال أيضاً معك وهو(فَعْلَل) »[5].

كما عقد باباً أسماه ((باب في إسقاط الدليل))، وذلك كقول أبي عثمان: تكون الصفة غير مفيدة، فلذلك قلت: مَرَرتُ بِرَجُلٍ أَفْعَلٍ فصرف أَفعَلَ لمّا كانت الصفة مفيدة وكنّى بها عن صفة، وإسقاط هذا الدليل أن يقال له: قد جاءت الصفة غير مفيدة كقولهم في جواب من قال رأيت زيداً:آلمنيّ صفة وغير مفيدة[1].

كما ورد المصطلح بمعنى أعلام المعاني في العربية في باب خلع الأدلّة؛ أي تجريد (مَنْ) من الاستفهام لأنّها دليل الاستفهام فتقول مثلاً: (ضرب مَنٌ منـاً)؛ أي إنْسَانٌ إنسَاناً فسُلبَت وخُلِعَت دَلالَةُ الاستفهام مِنْ (مَنْ)[2].

---

[1] – الخصائص،ج1،ص101

[2] – معجم مصطلح الأصول ،ص23

[3] – الفروق اللغوية:أبو هلال العسكري، تح:محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1421هـ–2000م، ص82

[4] – ينظر التفصيل في الخصائص، ج3، ص98

[5] – الخصائص ،ج1، ص198

[1] – الخصائص ،ج1،ص199

[2] – المصدر نفسه،ج2،ص179

أنواع الاستدلال عند ابن جني:

1-**الاستدلال بعدم النظير:** وهو أحد أدلّة النحو وهو النفي لعدم وجود الدليل على الإثبات [3]،قال ابن جني:«وأمّا إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير وذلك كقولك في الهمزة والنون من أندلس:أنهما زائدتان وأنّ وزن الكلمة بهما (أَنْفَعُلُ) وإن كان مثالاً لا ننظير له».[4]

2-**إسقاط الدليل:** وهو إبطال وإسقاط الشيءِ بشيءٍ غيره ،بحيث لا دليل قوي كقول الكوفيين: إنّ الاسم يرفعه ما يعود عليه من ذكر نحو:(زَيْدٌ مَرَرتُ بهِ وَأَخُوكَ أَكرَمْتُهُ) فزيد ارتفع بالعائد،وإنّما يسقط هذا الدليل بقول المخالفين(زَيدٌ هَل ضَرَبْتَه)،وَأَخُوكَ مَتَى كَلَمْتَهُ ؟ ،وأنّ ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله، فيبطل قولهم أنّ زيد مرفوع بالعائد بعده،ويشبه هذا النوع ما ذكره الأنباري وتبعه السيوطي وهو(عدم الدليل)[1]،ومن أنواع الاستدلال عنده أيضاً الاستحسان والسبر والتقسيم...

الاستقراء والاستنباط:

الاستقراء من« قَرَا الأَمرَ واقْتَرَاهُ:تَتَبعَهُ .الليث: يقال الإنسَانُ يَقْتَرِي فُلَاناً بقوله ويَقتَرِي سَبيلاً ويَقرُوهُ أَي يتّبِعَهُ...وقَرَوتُ البِلاَدَ قَرواً وقَرَيتُهَا قَرياً واقْتَرَيتُهَا واستقرَيتُهَا إذا تَتَبَعْتَهَا تَخْرُجُ من أَرضٍ إلى أَرضٍ»[2].

فكثيراً ما تداول دارسو أصول النحو هذا المصطلح في مصنفاتهم وخاصةً عندما يتحدّثون عن طرق جمع المادة اللغوية وتصنيفها، وعرّفوه بأنّه «تتبّع جزئيات الشيء»[3]،أمّا في اصطلاح أصول النحو«هو أحد أدلّة النحو وهو تعرف الشيء الكلي بجميع جزئياته نحو: الكلمة ثلاثة أنواع:اسم وفعل وحرف»[4].

وقد تطرّق السيوطي إلى هذا المصطلح وجعله من قبيل الأدلّة الأخرى التي سماها(أدلّة شتى) وأشار إلى نفس المثال في تقسيم الكلمة.

وقد ورد هذا المصطلح عند ابن جني في ثلاثة مواضع فيما نعلم ،مرتين بالتعريف(الاستقراء)،ومرة بالتنكير(استقراء)، ويبدو من قراءة النصوص التي ورد فيها

---

[3] – الخليل معجم مصطلحات النحو العربي،ص276

[4] – الخصائص،ج1،ص198، 136، وينظر الاقتراح،227

[1] – الخصائص،ج1،ص199، والاقتراح،227

[2] – اللسان مادة(قرا)،ج15، ص201، 202

[3] – الكليات،ص105

[4] – الخليل معجم مصطلحات النحو العربي:ص52

المصطلح أنّه اُستُخدِمَ في غير معناه الاصطلاحي في أصول النحو وإنّما ورد بمعناه اللغوي الذي يفيد تتبّع جزئيات الشيء وإنْ كان هذا المعنى لا يبتعد كثيراً عن معناه الاصطلاحي،فيذكره ابن جني في مسألة القلب في اللغة العربية الواردة في بيت الجعدي:

حَتّى لَحِقْنَا بِهِم تُعْدِي فَوَارِسُنَا*كَأَنَّنَا رَعْنُ قُفٍّ يَرفَعُ الآلا**[1]

فرفع المفعول ونصب الفاعل وهو ما يسمى بالقلب ،ثمّ تطرّق ابن جني إلى جواز ذلك عند العرب، ثم قال :«فإن قلت:فهل تجد لبيت الجعدي على تفسيرك الذي حكيته ورأيته نظيراً قيل:لاننكر وجود ذلك مع الاستقراء»[2]،أي مع البحث والتتبّع عن نظير ذلك ،وقال في موضع آخر في باب إجماع أهل العربية متّى يكون حجّة:«وإنّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة»[3].

وبما أنّ العربية تُعْرَفُ بالتوسّع في معانيها فإنّها تَعْرِفُ أيضا توسعاً من حيث مصطلحاتها فيذهب صاحب نظرية الأصل والفرع إلى أنّ مصطلح السماع قد يتوسع ليشمل مصطلحات أخرى من بينها الاستقراء ،وأرجع هذا التداخل إلى زاوية النظر إلى عملية الاستقراء فقال:«ومن نَظَرَ إلى وسيلة دراسة الكلام المنقول سمى عملية السماع استقراءً»[4].

الاستنباط:

جاء في اللسان:«النَبَطُ: المَاءُ الذي يَنْبُطُ من قَعْرِ البِئرِ إذَا حُفِرَتْ...وأَنْبَطنَا المَاءَ أَي اسْتَنبَطنَاهُ وانْتَهَينَا إِلَيهِ...واسْتَنبَطَهُ واسْتَنْبَطَ مِنهُ عِلمًا وخبَراً ومَالاً:اسْتَخرَجَهُ.

والاستِنْبَاطُ:الاسْتِخْرَاجُ...قال الزجاج: معنى يَستنْبِطُونَهُ في اللغة يَسْتَخرِجُونَهُ وأصله من النَبَط.»[1]

---

[1] – النابغة الجعدي هو أبو ليلى حسان بن عبد الله الجعدي العامري ...مات بأصبهان سنة 58هـ بعد أن عمّر مائة وثمانين سنة(ينظر جواهر الأدب للسيد أحمد الهاشمي،ج2،ص144)، والرعن:أوّل كل شيء،والقف:ما غلظ من الأرض ولم يبلغ أن يكون جبلاً،والآل:السراب،ينظر كتاب النابغة الجعدي عصره وحياته وشعره لأحمد حسن بسبح ،دار الكتب العلمية،بيروت،ط1، 1414هـ– 1994م،ص102 وينظر هامش الخصائص ج1،ص134)

[2] – الخصائص،ج1،ص136

[3] – المصدر نفسه،ج1،ص189

[4] – نظرية الأصل والفرع في النحو،ص142، 143

[1] – اللسان مادة (نبط)،ج7، ص464

ويذكر ابن جني هذا المصطلح في باب تقاود السماع وتقارع الانتزاع، فيقول:«فهذا وجه صحيح يمكن أن يستنبط من بيت ضيغم الذي أنشدناه»؛ والمذهب الذي أراده هو جواز الابتداء بعد (إذا) الزمانية وبيت ضيغم الأسدي هو:

إِذَا هُوَ لَمْ يَخَفْنِي فِي ابنِ عَمِّي*- وَإِنْ لَمْ أَلْقَه- الرَجُلُ الظَلومُ**[2]

وقال في موضع آخر:«فإذا لم يكن صَهْ فعلاً ولا من لفظه قبح أنْ يستنبط منه معنى المصدر لبعده عنه.»[3]،فاتّضح من ذلك أنّ الاستنباط عنده استخراج المعاني من النصوصّ ،أو كما قال الشريف الجرجاني:« استخراج المعاني من النصوص بفرط الذهن وقوّة القريحة»[4].

وقد ذكر ابن جني في هذا الباب مصطلح الانتزاع عندما قال:...وتقارع الانتزاع، والانتزاع :الاستنباط، قال ابن منظور:«ويقال للرجل إذا استنبط معنى آية من كتاب الله عز وجلّ: قد انتزع معنى جيداً ونزعه مثله أي استخرجه»[5].

وقد جاء المصطلح بصيغة (استنباط) ،وبصيغة الفعل(يستنبط)،وقد ذُكِرَ من بين مصطلحات أصول الفقه أيضاً[1]،كما جاء المصطلح نفسه ،عنواناً للكتاب السابع من الاقتراح أسماه:((في أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه)).

الاستعمال:

إنّ مصطلح الاستعمال وإنْ كان مصطلحاً غير أساسيّ ويرِدُ عرضاً أثناء الإشارة إلى كيفية التعامل مع المادة اللغوية ،لذلك جعله تمام حسان مثلاً من قواعد التوجيه ,إلاّ أنّ ابن جني يجعله مصطلحاً يناظر السماع أحياناً ،ويقيم عليه تصنيف الكلام العربي ،ومن بين النصوص التي توضّح إجراء هذا المصطلح مجرى السماع قوله:«فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في

---

[2] – الشاعر ضيغم غير معروف ذكره ابن جني، ويبدو أنّه من شعراء عصره والبيت من الوافر(ينظر الخصائص (نج)،ج1،ص104، 105)

[3] – الخصائص ،ج3،ص47

[4] – التعريفات،ص19

[5] – اللسان،مادة(نزع)،ج8، ص417

[1] – ينظر المعاجم الأصولية في العربية، ص133

أمثاله»[2]،وقوله:«إنّ، تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه كما أنّ تقدم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه وإن كان تقديم الفاعل أكثر وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً نحو قول الله عزّ وجلّ:﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ منْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ**﴾»[فاطر/28][3] ،وقوله من جهة أخرى:«هذا ما لا يبيحه قياس ولا ورد به سماع»[4]،وإن كان الاستعمال هو« ذكر اللفظ ليفهم معناه أو مناسبه فهو فرع الوضع»[5]،أو« متوسط بين الوضع والحمل»[6]،فالوضع يقصد به دليل اللفظ على المعنى، والحمل اعتقاد السامع مراد المتكلم، أو ما اشتمل على مراده[7].

ومصطلح الاستعمال بمفهومه العام قديم العهد، إذ نلمحه في مصنّفات النحاة القدامى قبل ابن جني أمثال ابن السراج والفارسي، كما نراه في بيئة الفقهاء وهو واحد من مصطلحاتهم[1].

ومن بين قواعد ابن جني الأصولية التي وظّف فيها هذا المصطلح ،هو تقسيمه المستعمل إلى عدة أقسام سبق أنْ ذكرناها ،ولا بأس أن نَذْكُرَ هنا ما يهمنا منها،حيث قسّم الكلام العربي من حيث الاستعمال إلى قسمين:

1- الاستعمال المطّرد: نحو رفع الفاعل والمسموع الذي لايصحّ القياس عليه (كاستحوذ) .

2- الاستعمال الشاذ: نحو الماضي من يَدَعُ ويَذَرُ ،وتتميم المفعول من مَقوُود ومَبيُوع...

اللحن:

لقد ارتبط هذا المصطلح بدواعي نشأة النحو أكثر ممّا ارتبط بأصوله وأدلّته، ولم نكن لندرسه هنا لو لم نجد أنّ أغلب المصنفات التي تتناوله بالدراسة هي كتب الأصول النحوية، وليس كتب النحو إضافة إلى أنّه يرتبط بالمادة المسموعة هو ومصطلحـــات أخرى، كـــالفصاحة والسلـــيقة لذلك سنـــلقي نظرة عابرة عـــن هذه

المصطلحات عند ابن جني.

---

[2] – الخصائص، ج1،ص99

[3] – الخصائص، ج1،ص295

[4] – المصدر نفسه، ج2،ص6

[5] – الكليات،ص137

[6] – معجم مصطلح الأصول، ص25

[7] – الكليات، ص934

[1] – ينظر مثلاً ورود هذا المصطلح من بين المصطلحات التي وردت في كتاب: المعاجم الأصولية في العربية،ص133

قال ابن منظور:«اللحْنُ واللحَنُ واللَحَانَة وَاللَحَانِية:تَرْكُ الصَوابِ في القرآن والنشيد ونحو ذلك: لَحَنَ يَلْحَنُ لَحْناً ولَحَناً ولُحُوناً... ورَجُلٌ لاَحِنٌ ولَحَّان ولَحَّانَة ولُحْنَة يُخْطِئُ...وَالتَلْحِينُ التَخْطِئَةُ.

وَأَلْحَنَ في كَلاَمِهِ أيْ أَخْطَأَ... قال ابــن الأثير: اللَحْنُ المَيلُ عن جِهَةِ الاستِقامَة؛ يقال:لَحنَ فلانٌ في كَلامِهِ إذا مَالَ عن صَحِيحِ المَنطق»[1].

ولقد عقد ابن جني باباً أسماه:((باب في أغلاط العرب))، وكان يقصد بمصطلح أغلاط ألحان ،ويأتي بسبب ذلك فيقول:« إنّما دخل هذا النحو في كلامهم؛لأنّهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها، وإنّما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به؛فربّما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد»[2]،ثمّ شرع يتعقّب الأخطاء التي وقع فيها الأعراب والشعراء ويرى أحمد جلايلي أنّ ابن جني هنا يتناقض لأنّه يلوم بعض الشعراء على خطئهم وهم يجهلون التصريف كما أنّه احتجّ عليه بقوله:

(أي ابن جني) ((ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)) ولأنّ ابن جني بالغ في تعقب الشعراء وتسامح في ارتجال رؤبة وأبيه لأنّهما كانا يرتجلان ما لم يسبقا إليها[3]،ويذكر في باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر بعض ما سمع من اللحن في العربية كالأعرابي الذي أقرأه المقرئ﴿**أنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ ورسوله**﴾[التوبة/03] بكسر لام رسوله ،ويسمي ابن جني هنا أيضاً اللحن بالغلط[4]،ويجعل ابن جني اللحن في القرآن وفي غير القرآن، ويكون في الإعراب كما مرَّ في الآية الكريمة ،ويكون في القراءات حيث ذهب ابن جني إلى أنّ التقاء الهمزتين في كلمة واحدة من غير أنْ تكونا عينين لحن[5].

---

[1] – اللسان،مادة (لحن)،ج13،ص466، 467

[2] – الخصائص، ج3، ص273

[3] – تأملات في اللحن والإعراب:أحمد جلايلي مجلة الأثر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ورقلة ،الجزائر العدد الثالث ماي،2004،ص106

[4] – ينظر الخصائص،ج2،ص8

[5] – ينظر الخصائص،ج3،ص143، 148

إذن فاللحن أسبقُ من النحو، ظهر في زمن النبي(ص)وورد بهذا المصطلح نفسه كما يرى سعيد الأفغاني[6].

الفصاحة:

قال أحمد بن فارس في المقاييس:«الفاء والصاد والحاء أصلٌ يدل على خُلوصٍ في شيءٍ وَنَقَاء مِنَ الثَوبِ مِنْ ذَلك: اللِسَانُ الفَصِيحُ: الطَلِيقُ والكَلاَمُ الفَصِيحُ: العَرَبِي والأَصْلُ:أَفصَحَ اللَبَنُ: سَكَنَت رَغْوَتُهُ.وأَفْصَح الرَجُلُ: تَكَلَّمَ بالعرَبيّة وفَصُحَ: حَادَتْ لُغتُهُ حَتَّى لاَ يَلْحَنُ»[1]

لقد تحدّث ابن جني عن المصطلح في تعريفه للنحو، وجعلها الغاية من تعلم النحو ،فقال عن النحو:« هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من الإعراب وغيره...ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها»[2]،وجعل نظير الفصاحة مصطلحي الإعراب والبيان، فقال:«وأصل هذا كله قولهم:(العرب) وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان»[3].

ويجعل ابن جني الفصاحة مقياساً للأخذ والسماع، فيمنع الأخذ عن أهل المدر نظراً للاختلال لغتهم وفسادها، ويضيف أنّه لو ساد لغة أهل الوبر اضطرابُ الألسنة وخبالها وانتقضت عادة الفصاحة عندهم وانتشرت لوجب رفض لغتهم، فيجعل الفصاحة هي الفيصل في الحكم على العربي،كما أنّه يجعل الفصاحة مرتبة فوق اللهجات العربية المعروفة ،كعنعنة تميم وكشكشة ربيعة ،وكسكسة هوازن ،وتضجع قيس[4]،وهكذا فالفصاحة كما تتصور عند ابن جني ،هي الإعراب والبيان والابتعاد عن فساد اللغة واختلالها واضطراب الألسن وخبالها.

لقد ذكرنا بعض القواعد الأصولية في السماع، ممّا له علاقة بالفصاحة، أثناء تحليلنا لمصطلح السماع، ونذكر هنا بعض القواعد الأخرى، التي ترتبط بالفصاحة فمنها:

1-الفصاحة عند المتكلم دلالة على قوّة نفسه وامتداد نفسه

2-أهل الفصاحة يتناكرون خلاف اللغة تناكرهم زيغ الإعراب

---

[6] – ينظر في أصول النحو:سعيد الأفغاني ،ص7

[1] – مقاييس اللغة، ص848

[2] – الخصائص ،ج1،ص34

[3] – المصدر نفسه،ج1،ص36

[4] – ينظر الخصائص،ج1،ص5، 10، 11

3-الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمَت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله

إضافة إلى أنّ ابن جني يجري اختبارات لمعاصريه للتأكد من فصاحتهم،كما أنّ اهتمامه بالفصاحة جعله يتعدى زمن الاحتجاج[1].

السليقة:

جاء في اللسان: «السَّليقَةُ الطَّبِيعَةُ والسَّجيّةُ وفلانٌ يقرأُ بالسَّلِيقةِ أَيْ بِطَبِيعَتِهِ لاَ بَتَعلَّم وقيلَ: يقرأُ بالسَّليقَةِ وهي مَنْسُوبة أي بالفَصَاحَةِ...وقيل بالسَّلِيقَة أي بطَبْعِهِ الذي نشأَ علَيه ولُغَتِهِ...

الليث: السَّلِيقيّ من الكلام ما لا يتعاهد إعرابه وهو فصيح بليغ في السمع عثور في النحو .غيرُه:السليقي من الكلام ما تكلم به البدوي بطبعه ولغته وإن كان غيره من الكلام آثر وأحسن»[2].

وقد تعرّض ابن جني لهذا المصطلح في باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، وذكر عدّة مصطلحات تجمع معنى السليقة، منها: (الخليقة والطبيعة، والنحيتة ،والغريزة، والنقيبة، والضريبة، والنحيزة، والسجية، والطريقة والسليقة)،«وجميع هذه المعاني التي تقدمت تؤذن بالإلْف والملاينة والإصحاب والمتابعة»،وقال في السليقة:«وهي من قولهم: فلان يقرأ بالسليقة أي بالطبيعة وتلخيص ذلك أنّها كالنحيتة وذلك أنّ السليق ما تحاتّ من صغار الشجر قال:

تَسْمَعُ مِنْهَا فِي السَلِيق الأَشْهَبِ*مَعْمَعَةً مِثْلَ الأَبَاءِ المُلْهَبِ[1]**

وذلك أنّه إذا تحاتّ لاَنَ وزالتْ شدتُه والحتُّ كالنَحتِ وهما في غاية القرب.

ومنه قوله تعالى:﴿**سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ**﴾[الأحزاب /19] ؛أي نالوا منكم،وهذا هو نفس المعنى في الشيء المنحوت والمحتوت ؛ألا تراهم يقولون: فلان كريم النِجَار والنَجْر أي الأصل»[2].

---

[1] – ينظر الخصائص،ج1،ص341، ج2،ص25، 27،وينظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري:ص53

[2] – اللسان مادة(سلق)،ج10،ص192

[1] – البيت من الرجز وهو لجندب بن مرثد (ينظر هامش الخصائص ،تح:(هن) ،ج1،ص476 وهوبلا نسبة في النجار)

[2] – الخصائص:ج2، ص113، 114، 115، 116، 117

والسليقة بمعناها الاصطلاحي«قوّة في الإنسان بها يختار الفصيح من طرق التراكيب من غير تكلّف وتتبّع قاعدة موضوعة لذلك ،وذلك مثل اتّفاق طباع العرب الأولين على رفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ المضاف إليه وغير ذلك من الأحكام المستنبطة من تراكيبهم»[3]

وجملة الأمر، أنّ ابن جني، تنبه إلى أنّ هناك مصطلحات مختلفة المبنى والأصل، إلاّ أنّ بينها توافق واتحاد في المعنى، من ذلك مصطلح السليقة مع ما يوافقه من المصطلحات التي سردناها، حيث تتّفق كلها في معنى اللين وزوال الشدة، ثم يَعْجَب من صنع الله في هذا الأمر أنْ طبع الناس على التواضع عليه، وبالتالي يميل إلى رأي التواضع والاصطلاح في اللغة، من دون أنْ يشعر[4].

---

[3] – الكليات، ص585

[4] – ينظر الخصائص،ج2، ص114، 115، 116، 117

المبحث الثـــاني:

القياس وما يتصل به

القياس:

القياس لغةً من« قَاسَ الشَيءَ يَقِيسُهُ قَيسًا وقِياساً واقْتَاسَهُ وقَيسَهُ إذَا قَدَرَهُ عَلَى مِثَالِهِ...والمِقْيَاسُ المِقدَارُ.وقَاسَ الشَيءَ يَقُوسُه قَوساً لُغَةٌ في قَاسَهُ يَقِيسُهُ... ويقالُ:قِسْتُهُ وقِسْتُهُ أَقُوسُهُ قَوساً وقيَاساً ولا يُقالُ أَقَسْتُهُ بالألف والمِقْيَاسُ ما قِيسَ بِهِ...

الليث: المُقَايَسَة مُفَاعَلَة من القِيَاسِ...ويقال قَايَسْتُ بَينَ شَيئينِ إذَا قَادَرْتُ بَينَهُمَا»[1]

ومصطلح القياس أكثر المصطلحات تداولاً عند النحاة منهم ابن جني، وهو الأصل الثاني من أصول النحو بعد السماع، إذ لا يخلو كتاب في أصول النحو من هذا المصطلح، لذلك فالحديث عنه ذو شجون لاينتهي ببضع صفحات، لذا سنحاول تلخيص مجمل ما جاء عند ابن جني ممّا استطعنا إليه سبيلاً.

بعدما جُمعتِ اللغةُ واعتمدَ العلماء القدامى على الشواهد والاستقراء ،احتاجوا إلى آلة القياس، لذلك يرى محمد حماسة عبد اللطيف أنّ تلك المرحلة الأولى لم تواصل طريقها، بل لجأوا إلى القياس[2]،فهو«معظم آلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه كما قيل إنّما النحو قياس يتبع»[3]،وقد ارتبط في بداية أمره بابن أبي إسحاق الحضرمي فيرجع عمله إليه.

ولقد ورد المصطلح في عنوان تسعة أبواب من الخصائص، بدأه بباب في مقاييس العربية، وختمه بآخر باب في كتابه وهو باب في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول، حتى قال شوقي ضيف:« إنّ كتاب الخصائص إنّما هو مجموعةٌ كبيرةٌ من الأقيسة السديدة»[4].

أمّا سعيد الأفغاني فيرى أنّ القياس« استمر على الطرق التي نحبها الخليل وسيبويه حتى كانت المئة الرابعة للهجرة فبلغ ذروة مجده بأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني ونهض به هذان الإمامان نهضة لم يحظ بمثلها قبلها ولا بعدها حتى اليوم»[1]،ثم يقول في موضع آخر، أنّ هذا

---

[1] – اللسان مادة (قيس)،ج6،ص226

[2] – الضرورة الشعرية في النحو العربي :محمد حماسة عبد اللطيف،مكتبة دار العلوم القاهرة(د ط)،ص87

[3] – الاقتراح،ص152

[4] – المدارس النحوية،ص276

[1] – في أصول النحو، ص86

القياس الذي وصل إليه أبو علي الفارسي وابن جني تراجع القهقرى «بعد المئة الرابعة وغلب على اللغة وعلومها الجمود»[2].

وإذا ما أتينا إلى ما قاله ابن جني على القياس، فإنّنا نجده يورد وصفاً شاملاً يشرح فيه طبيعة القياس فيقول:«ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنّما سمعت البعض فقست عليه غيره فإذا سمعت ((قَامَ زَيدٌ)) أجزت ظَرُفَ بِشرٌ وكَرُمَ خَالدٌ »[3]،فهو هنا يوضّح ويعرّف القياس بأنّه سماع بعض كلام العرب، وقياس غيره عليه كقول أبي علي:«لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبني بإلحاق اللام اسماً وفعلاً وصفة لجاز له ولــكان ذلك من كــلام العرب وذلك نحــو قولك:خَرْجَجٌ أَكْرِمُ مِنْ دَخْلَلٍ،وضَرْبَبَ زَيدٌ عَمراً وَمَرَرْتُ بِرجُلٍ ضَرْبَبٍ وكَرْمَمٍ ونحو ذلك قلت له[أي ابن جني] أفترتجل اللغة ارتجالاً قال :ليس بارتجال لكنّه مقيس على كلامهم فهو إذاً من كلامهم»[4]،ولهذا قال ابن جني أنّهم قالوا إنّ العجاج ورؤبة« أنّهما قاسا اللغة وتصرفا فيها وأقدما على ما لم يأت من قبلهما»[5]،ويبدو أنّ القياس عند ابن جني ورد بمعنى الحمل، ويظهر هذا عندما سأل ابن جني أبا علي الفارسي وقال له:« أفترتجل اللغة ارتجالاً ؟قال: ليس بارتجال لكنّه مقيس على كلامهم فهو إذن من كلامهم قال ألا ترى أنّك تقول طاب الخشكان، فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكلمت به، هكذا قال فبرفعك إيّاه كرفعها ما صار لذلك محمولاً على كلامها، ومنسوباً إلى لغتها»[1]،إلاّ أنّ القياس يختلف عن الحمل في أنّ القياس عند القدامى أمثال ابن جني مرادف «للقانون الكلي أو النظام العام للظاهرة اللغوية »[2]،وفي هذا المعنى يقول ابن جني:«واعلم أنّه إذا أداك القياس إلى شيءٍ ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ماهم عليه»،فالقياس هنا بمعنى القانون العام[3]،كما يتعرض

---

[2] – المرجع نفسه،ص118

[3]– الخصائص ،ج1،ص357

[4] – المصدر نفسه،ج1، 358

[5] – المصدر نفسه،ج1، ص369

[1] – المصدر السابق،ج1،ص359

[2] – ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية،ص174

[3] – الخصائص،ج1،ص125، وظاهرة قياس الحمل، ص175

علي أبو المكارم إلى القضية نفسها وهي التفريق بين مفهومين شاعا لمصطلح واحد وهو (القياس) وهذان المصطلحان هما:

1-الأول «يرتكز على مدى اطّراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشذّ من نصوص اللغة عنها»

2-الثاني« أنّه عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علّة فيعطى الملحق حكم ما ألحق به ومن ثمّ فإنّ لهذه العملية أطرافاً أربعة:المقيس والمقيس عليه والجامع بينهما والحكم»[4].وهذا المعنى هو الذي شاع في القياس وبات هذا الأخير بمعناه العام هو« حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[5]

وما دام هذا التعريف يجعل القياس حمل شيءٍ على شيءٍ، و أنّ ابن جني لا يميّز إلى حدّ كبير بين القياس والحمل، فإنّنا سنقحم دراسة مصطلح الحمل إلى جانب القياس ونلاحظ ما إذا كانت هناك علاقة أم لا.

الحمل:

لفظ الحمل في اللغة معناه «حَمَلَ الشَيءَ يحمِلُهُ حَمْلاً وحمْلاَناً فَهُوَ مَحْمُولٌ... وحَمَلَهُ علَى الأَمرِ يَحْمِلُهُ حمَلاً فانْحَمَلَ أَغْرَاهُ بِهِ»[1].

وفي المقاييس:« يدل عَلَى إِقلاَلِ الشَيءِ ...والحَمْلُ: ما كانَ في بَطْنٍ أَو عَلَى رَأسِ شَجَرٍ»[2].

أمّا اصطلاحاً فقد ورد الحمل بمصطلحات في معناه منها:

-إعطاء كذا حكم كذا:في قوله:«...إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما قابلوا ذلك بأنّ يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه عمارة لبينهما وتتميماً للشبه الجامع لهما»أو قوله: قياساً أو مقيس على كذا...[3]، ويقول في باب الحمل على المعنى:« قد ورد به القرآن وفصيح الكلام

---

[4] – أصول التفكير النحوي: ص13

[5] – الاقتراح،ص152،عن الإغراب في جدل اللإعراب للأنباري،تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية دمشق 1957م، ص40

[1] – اللسان مادة(حمل) ج11،ص 209، 210

[2] – المقاييس،ص283

[3] – الخصائص ،ج1،ص63،وينظر ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية،ص172

منثوراً أو منظوماً كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأوّل أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً.

فمن تذكير المؤنث قوله: **فَلاَ مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا***وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا**[4]

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان»،أي حملها عليها[5].

ولقد وردت عنده عدة مصطلحات في هذا المجال، يمكن أن نعدّها بمثابة أنواع القياس عند ابن جني،وهي:

1-حمل نظير على نظير: وذلك نحو دخول "إنْ" المؤكدة على "ما" النافية في قول الشاعر:

مَا إِنْ يَكَادُ يُخَلّيهِم لِوِجْهَتِهِم*تَخالُجُ الأَمرِ إِن الأَمرَ مُشْتَرَكُ**[1]

فكذلك دخلت على ما المصدرية في قوله:

وَرَجِّ الفتَى لِلْخَيرِ مَا إِنْ رَأَيتَهُ*عَلَى السِنّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يزِيدُ**[2]

للشبه اللفظي الجامع بينهما[3].

2-حمل الفرع على الأصل: ومنه« أنّهم لمّا أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حده فأعطوا الرفع في التثنية الألف، والرفع في الجمع الواو والجر فيهما الياء وبقي النصب لا حرف له فيماز به جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع؛ لتلك الأسباب المعروفة هناك»[4].

3-حمل الأصل على الفرع: وذلك نحو إعلالهم المصدر للإعلال فعل ويصححونه لصحته مثل:قُمْتُ قِياماً وَقَاوَمْتُ قِوَاماً[5].

---

[4] – البيت من المتقارب وهو لعامر بن جوين الطائي يصف أرضاً مخصبة بكثرة ما نزل بها من الغيث والمزنة السحابة المثقلة بالماء والودق المطر،وأبقل أنبت البقل وهوالنبات(ينظر،هامش الخصائص،ج2،ص411،وهامش شرح بن عقيل،تح:محي الدين،المكتبة العصرية بيروت (د ط)،1424هـ-2003م، ج1،ص 435)

[5] – الخصائص،ج2،ص411

[1] – البيت من البسيط وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه،دار صادر،بيروت،ص47

[2] – البيت من الطويل وهو للمعلوط بن بدل القريعي (ينظر هامش الخصائص(نج)،ج1،ص110،وهامش نفس الكتاب،تحق:(هن)ج1،ص150)

[3] – الخصائص،ج1،ص110،وخصائص التأليف النحوي،ص210

[4] – الخصائص،ج1،ص111

[5] – المصدر نفسه،ج1،ص113

4-ويضيف الدارسون المحدثون حمل الضد على الضد، وهو مصطلح لم يرد عند ابن جني فيما نعلم،إلاّ أنّهم استنتجوه من تعليله في باب في شجاعة العربية «جواز الفصل بين(لن) ومنصوبها بالظرف في قول الشاعر:

لَمّا رَأَيتُ أَبَا يَزِيدٍ مُقَاتِلاً*أَدَعَ القِتَالَ وَأَشْهَدَ الهَيجَاءَ**[6]

أي لَنْ أَدَعَ القِتَالَ مَا رأيتُ أَبَا يَزيدٍ مُقَاتِلاً»فذهب إلى حمل (لن) على (أنّ) لأنّ (أنّ) يفصل يبنها وبين اسمها بالظرف نحو بلغني أنَّ في الدار زيداً ،فكذلك فُصلَ بين لن ومعمولها الفعل أدع، بالظرف، وهو(مَا رَأيتُ أَبَا يَزيدٍ)، و(لماّ) في البيت ،أصلها (لن ما)،فحصل هنا حمل الضد على الضد للتضاد يبن (أَنْ ولَنْ) فالأولى للتوكيد والإثبات، والثانية للنفي[1].

وهذا المصطلح وإن كان لم يرد بوضوح عند ابن جني إلاّ أنّ معناه واضح ناهيك عن المصصطلحات السابقة التي اُعتُمدَت عند ابن جني لفظاً ومعنًى ووُظفَت من بعده وسمّوا كل تلك المصطلحات بقياس الشبه نسبة فيما يبدو إلى قول ابن جني:

«واعلم أنّ العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل...»[2]،وقوله في موضع آخر:«لشبهها لفظاً بما النافية»[3]،فسموه قياس الشبه وكذا قياس العلّة[4] وقياس التمثيل[5].

ومن مصطلحات الحمل التي وردت عند ابن جني في شكل قواعد أصولية هي:

1-الحمل على أحسن الأقبحين: قال ابن جني وذلك أنْ تحضرك الحال ضرورتين لابدّ من ارتكاب إحداهما، فينبغي حينئذٍ أن تحمل الأمر على أقربها وأقلّهما فحشاً كقولهم: (فيها قَائِمٌ رَجُلٌ) فإمّا أن ترفع قائماً على الحال وهذا قبيح لأنّه نكرة ،وإمّا أن تقدم الصفة على الموصوف، وهذا أقبح فحمل على أحسنهما.[6]

---

[6] – البيت مجهول القائل كما ذكر النجار وورد في الخصائص دون تتمة أي دون (وأشهد الهيجاء) ينظر الخصائص،ج2،ص411

[1] – ينظر خصائص التأليف النحوي،ص211

[2] – الخصائص ،ج1،ص111

[3] – المصدر نفسه،ج1،ص110

[4] – ينظر المصدر نفسه،ج1،ص161، 162، ج3،ص160

[5] – وهو ما يعرف بالتمارين غير العملية (ينظر هذا النوع عند ابن جني في الخصائص،ج2،ص487)

[6] – الخصائص،ج1،ص212، 113،والأشباه والنظائر للسيوطي،ج1،ص215، 216

2-الحمل على المعنى: كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وذلك مثل قوله تعالى:﴿**فَمَنْ جَاءَهُ مَوعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ**﴾[البقرة /275] فحمل الموعظة على الوعظ ،« لأنّ الموعظة، والوعظ واحد ».[1]

3-الحمل على الظاهر: وهو أنْ تحكم على ما شاهدته وكان ظاهراً وإنْ كان باطنه بخلاف ذلك نحو حمل سيبويه (سيداً) على أنّه ممّا عينه ياء، فقال في تصغيره: سُيَيْد كديك ودُييك وفيل وفُييل،« وذلك أنّ عين الفعل لا ينكر أن تكون ياء وقد وجدت في (سيد) ياء فهي في ظاهر أمرها إلى أن يرد مايَستنزِل عن بادي حالها»[2].

وممّا سبق يتضح أنّ هناك تداخل بين الحمل والقياس ،إلاّ أنّ هناك فرق بين المصطلحين حيث إنّ القياس هو الأصل أو كالأصل في كل ظاهرة لغوية ،وأنّ فكرة الحمل وسيلة، أو أداة تحاول أنْ تجذب ما خرج عن هذه الظاهرة عن طريق إظهار علاقة، أو اصطناع رابطة بين الظاهرة الأم وما انعتق منها[3].

ومصطلح القياس تسرّب إلى استعمال النحاة عن المتكلمين بطريق الفقهاء فاستبدلوه بالإنتحاء[4]،ومن المصطلحات التابعة للقياس والمنتظمة تحته في علاقة تناسقية هي:

المنصوص و المقيس عليه و المنقول:

لقد أشرنا إلى أنّها ،مرادفة للمسموع ، وقد وردت كلّها في كتاب الخصائص

1-**المنصوص** :من النص وهو«رَفْعُكَ الشَيءَ نَصَّ الحَدِيثَ يَنُصُّه نَصًا رَفَعَهُ وكل ما أُظْهِر فقد نُصَّ ...ونَصُّ كُلِّ شَيءٍ مُنْتَهَاه... ومنه قيل نَصَصْتُ الرَجُلَ إذا اسْتقْصَيتُ مَسأَلتَهُ عن الشَيءِ حَتَّى تَستَخرِجَ كُلَّ ما عنده وكذلك النَّصُّ في السَيرِ إنَّما هُو أَقْصَى ما تقدر عليه الدَابَّة...[5].

---

[1] – الخصائص،ج2،ص411، 412

[2] – المصدر نفسه،ج1،ص251

[3] – ظاهرة قياس الحمل،ص176

[4] – الأصول ،ص154

[5] – اللسان،مادة(نصص) ج7،ص109

وقال الكفوي: « النَّصُّ أصله أنْ يتعدى بنفسه لأنّ معناه الرفع البالغ ومنه منصّـــة العروس ثمّ نقل في الاصطلاح إلى الكتاب والسنة وإلى ما لا يحتمل إلاّ معنى واحد»[1].

أمّا عند ابن جني فقد ورد بمعنى كلام العرب المسموع، فيقول في باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجّة:« اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة، إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص والمقـــيس على المنصوص » والمنصوص يبدو أنّه استخدم عند المحَدِّثين، والفقهاء قبل هذا.

2-**المقيس عليه:** لقد رأينا القياس لغةً وهنا مصطلح (مقيس) اسم مفعول من قاس وجاء المصطلح في باب حذف الهمز وإبداله بقوله:«قد جاء هذا الموضع في النثر والنظم جميعاً وكلاهما غير مقيس عليه إلاّ عند الضرورة فإن قلت: فهلاّ قست على ما جاء منه في النثر لأنّه ليس موضع اضطرار؟ قيل:تلك مواضع كثر استعمالها فعرفت أحوالها فجاز الحذف فيها- وسنذكرها- كما حذفت لم يك (ولم يبل) ولا أدر في النثر لكثرة الاستعمال ولم يقس عليها غيرها»[2]،فحصل أنّ المقيس عليه ما سمع من الكلام نظماً ونثراً وقيس عليه غيره ويسمى المنصوص، والمنقول أيضاً.

3-**المنقول:** النقل:تحويل الشيء من موضعٍ إلى موضعٍ،نَقَلَهُ يَنْقُلُهُ نَقْلاً فانْتَقَلَ والتَّنَقُلُ:التَّحَولُ.وقد ورد المصطلح عند ابن جني، في باب ((فيما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور)) فقال:«وبعد فلسنا نشك في بعد لغة حمير ونحوها عن لغة ابني نزار؛فقد يمكن أنْ يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظن فيه بمن سمع منه وإنّما هو منقول من تلك اللغة»[3]،أي مسموع ومنصوص ثمّ يستعمله في مواضع أخرى بمعنى ما ينقل من الأعلام، والمنقول من الأعلام هو:« ما سبق استعماله في غير العَلَمِيّة»[1]،وقال آخر:«منقول إلى العلمية بعد استعماله في غيرها»[2]،كما يستعمله بمعنى الدخيل على اللغة في قوله عن لفظة التنور:«ولو

---

[1] – الكليات،ص908

[2] – الخصائص ،ج3،ص149

[3] – المصدر نفسه،ج1،ص386

[1] – شرح ابن عقيل، تح: محي الدين،ج1،ص119،وينظر الخصائص،ج3،ص197،180

[2] – البهجة المرضية في شرح الألفية: السيوطي،تح: أحمد إبراهيم محمد علي، دار الفكر بيروت، ط1 ،1421هـ -2000م ، ص102

كان أعجمياً لا غير لجاز تمثيله لكونه جنساً ولاحقاً بالعربي فكيف وهو أيضاً عربي لكونه في لـــغة العرب غير منقول إليها »[3]،وقد ترد معاني المصطلحات الثلاثة بمصطلح آخر وهو (الأصل) ،وإن كان هذا المصطلح أعم[4].

المقيس:

ويُسمى عند ابن جني –أيضاً– المقيس على المنصوص، وقد ورد في النص الذي نقلناه عنه سابقاً في مصطلح المنصوص،كما ورد في موضع آخر بقوله: (مقيس على كلامهم) عندما سأل ابن جني أبا علي الفارسي « أفترتجل اللغة ارتجالاً ؟ قال: ليس بارتجال لكنّه مقيس على كلامهم فهو من كلامهم»[5]،فحصل أنّ المقيس «هو المحمول على كلام العرب»[6].

ومن بين المصطلحات التي يمكن أنْ تدلّ على معنى المقيس ،مصطلح الفرع والمقيس مصطلح أطلقه المتكلمون، بينما أطلق الأصوليون مصطلح الفرع، وهما من مصطلحات النحاة كما رأينا[7].

القياس المعنوي:

ذكره ابن جني في باب مقاييس العربية، وهو أحد أنواع القياس عنده إلى جانب القياس اللفظي ،وجعل القياس المعنوي أقوى القياسين فقال:« ألا ترى أنّ الأسباب المانعة من الصرف تسعة واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظاً نحو أَحمدُ و يَرْمَع وتَنْضُب وإِثْمِد...والثمانية الباقية كلّها معنوية كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك فهذا دليل»[1]،فهو إذن« ما كانت العوامل راجعة إلى أنّها معنوية كرفع المبتدأ بالابتداء وبعض الأسباب المانعة للصرف»[2].

القياس اللفظي:

---

[3] – الخصائص،ج3،ص285، 286

[4] – ينظر نظرية الأصل والفرع،ص154

[5] – الخصائص،ج1،ص359

[6] – القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، الأردن– ط1 1997م، ص25

[7] – ينظر نظرية الأصل والفرع،ص158

[1] – الخصائص ،ج1،ص109

[2] – القياس في النحو العربي:سعيد جاسم الزبيدي ،ص43

وهو« إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه» كحمل(ما) المصدرية على ما النافية في دخول "إنْ" على "ما" المصدرية، كما دخلت على (ما) النافية للشبه اللفظي الذي بينهما الذي صيّر ما المصدرية كأنها (ما) التي معناها النفي« أفلا ترى أنّك لو لم تجذب إحداهما إلى أنّها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق (إنْ) بها»[3] فألحق ابن جني القياس اللفظي بالقياس المعنوي،وجعله تابعاً له ومنتهياً ومفضياً إليه.

القياس المطرد:

«وهو ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً»

كرفع الفعل ونصب المفعول وكالماضي من يذر ويدع وإنْ كان شاذاً في الاستعمال وقد فسّر الدارسون المقصود بالمطرد وبالشاذ وقالوا: أنّ« ما يراد بالقياس المطرد هو عموم القاعدة الضابطة في أيّة مسألة من مسائل النحو»[4].

القياس الشاذ:

و« هو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً [1]»،فهو الذي

عدل عن القاعدة وقد مثّل له ابن جني بقولهم أخوص الرمث واستصوبت الأمر وإن كان كثيراً في الاستعمال، وكذلك تتميم «مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصْوُون

ومسك مدْوُوف»[2]،وهذان النوعان الأخيران يُنظَرُ إليهما بحسب الاستعمال ،وهما من المصطلحات الكثيرة، التي لم تُستقرأ في كتب القدامى، إذ «على الرغم من أنّ علم أصول النحو كان محور دراسات متعددة توافرت عليه لتجعل منه علماً واضح المعالم والأبعاد،فإنّه لم يستوف بحث تلك الأصول ولاسيما أقسام القياس»[3].

---

[3] – الخصائص،ج1،ص110

[4] – الخصائص ،ج1،ص97 ، والقياس في النحو العربي، ص35، 37،

[1] – الخصائص،ج1،ص97،والقياس في النحو العربي، ص37

[2] – الخصائص،ج1، ص98

[3] – القياس في النحو العربي ،ص34

وبهذا فجملة الكلام أنّ مصطلح القياس كما رأينا لم يكن بمعنى واحد ،بل نشأ وتغيّر معناه عبر مراحل وعرف وقتها مفهومين اثنين، علاوة على أنّه« نشأ فطرياً ثم تأثّر خطى القياس الفقهي، بدءًا بتعريفه وانتهاءً بمباحثه »[4]، ناهيك عن تأثره
بالأفكار الفلسفية، والمنطقية، ولقد استعمل ابن جني مصطلحات مساوية للقياس في الدلالة كقوله:«هذا هو الوجه» وقوله:« فعلى هذا مقاد هذا الباب» ،وقوله:« وكذلك بقية الباب»،وقوله:« وهو الباب»[5].

وعموماً عُرِفَ في النحو قياسان قياس، استقرائي يُعنَى باطّراد الظاهرة اللغوية وقياس شكلي ظهر في أواخر القرن الثالث الهجري وبداية القرن الرابع ، وهو القياس الذي يتكون من أربعة أركان، نلمحها من قول ابن جني وغيره: « حمل فرع على أصل »، ففي هذا القياس أصل وفرع وعلّة جامعة بينهما، وحكم[1]، وقد تحدثنا على الأولين.

العلّة:

إنّ تاريخ العلّة في النحو، يعود إلى بداياته ونشأته ،إذ ارتبطت بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، شأنها شأن القياس، فهو الذي« مدّ للقياس وشرح العلل»[2]، ثم جاءت متناثرة في كتب من جاء بعده وما إنْ حلّ القرن الرابع الهجري حتى تسابق اللغويون والنحاة إلى التأليف في العلل[3]،غير أنّ الذي وصل إلينا واضحاً–قبل ابن جني– هو كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي(ت337هـ) الذي يعود إليه الفضل في تقسيم العلل النحوية إلى ثلاثة أقسام:(العلّة التعليمية والعلّة القياسية والعلّة الجدلية النظرية)[4].

والعلّة لغةً:«المرَضُ عَلَّ يَعلّ واعْتَلّ أي مَرِضَ فَهُوَ عَلِيلٌ...واعْتلّ عليه بِعِلَّة واعْتَلّهُ إذَا اعْتَاقَه أَمرٌ...والعِلَّةُ الحَدَثُ يَشغُلُ صَاحِبَهُ عنْ حَاجَتِهِ، كَأَنَّ تلك العِلَّة صارت شُغلاً ثانياً مَنَعَهُ عن شُغلِهِ الأَوّل...وهذا عِلَّة لِهَذَا أي سَبَب»[5]،فالعِلَّة إذن المرض والإِعَاقَة والشَاغلُ عن الحَاجَة

---

[4] – القياس في النحو العربي،ص15 وينظر تطوره في نفس الكتاب،ص12، 19، وظاهرة قياس الحمل،ص74 75، 80

[5] – ينظر هذه المصطلحات في الخصائص،ج1،ص 228 ،390، ج3،ص46

[1] –ينظر القياس الشكلي:سعود بن غازي أبو تاكي، ص4، 5، 33 www.lissaniat.net/viewtopic.php

[2] – بغية الوعاة:ج 2، ص42

[3]– ينظر بعض هذه التأليفات في أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، ص75

[4] – ينظر الإيضاح في علل النحو، ص64

[5] – اللسان،مادة (علل)،ج11، ص562

والسَبَب. أمّا اصطِلاحاً فهي «ما يجب بهالحكم...وقد يراد بالعلة المؤثر»[6]، والعِلّة عند النحاة هي كل «وصف جامع بين المقيس والمقيس عليه»[7].وعلى الرغم من تلك الجهود المبذولة ،والتي أشرنا إليها في بداية حديثنا عن العلّة إلاّ أنّ الدارسين يذهبون إلى أنّ أهمّ تأليف اتّسم بالشمول والتوسّع والدراسة الدقيقة والمفصلة ، تعود إلى ابن جني في كتابه الخصائص،« فقد أحاط بالعلّة من جميع نواحيها ولم يترك فيها شاردة ولا واردة إلاّ عرض لها بعمق ونفاذ بصيرة»[1]،فقد شغلت العلّة الجزء الأكبر من اهتمام ابن جني فقد فاق عدد الأبواب التي دُرِسَت فيها العلّة الأبوابَ التي دُرِسَ فيها القياس، لذا فالعلّة والقياس من أكثر القضايا التي ركّز عليها ابن جني في الخصائص،فقد خصص أكبر باب من أبواب كتابه للحديث عن العلّة وهو ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية، وتعرّض أثناء ذكر الفرق بين هذه العلل،إلى تعريف العلّة فقال:« وذلك أنّها إنّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام »[2] وإن كان يقصد في هذا الموضع علل الفقه؛ ويبدو أنّه أوّل من أشار إلى هذا العمل في التفريق بين علل كلّ علم من العلوم التي تأثّر بها في عرض أصوله النحوية والأنواع الثلاثة هي:

العلّة الفقهية:قال« وهي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفيّة عناّ غير بادية الصفحة لنا» ،كترتيب مناسك الحج وكذا فرائض الطهور والصلاة لِمَ جُعِلت خمس في اليوم والليلة ؟ وما حال الحكمة والمصلحة فيها[3].

العلّة النحوية:علل النحويين تختلف عن علل الفقهاء« ذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحس ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس»[4]،فهو يرى أنّ علّة النحويين ظاهرة تأنس لها النفس ،وذلك أنّها تدل على الحقيقة التي يجب أنْ يكون عليها الكلام العربي كعلّة رفع الفاعل ونصب المفعول للفرق بينهما، وأَنْ لا سبيل لعكس الحال لأنّ فعلهم هذا أحزم« وذلك أنّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون»[1]،فهي علل تُجلي حقيقة الكلام العربي.

---

[6] – الكليات، ص620، 621

[7] – خصائص التأليف النحوي،ص336

[1] – أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، ص77

[2] – الخصائص ،ج1،ص48،وينظر هامش ظاهرة قياس الحمل في العربية،ص93

[3] – الخصائص،ج1،ص48

[4] – المصدر نفسه،ج1،ص48

[1] – الخصائص،ج1،ص49

العلة الكلامية: وهي أقرب إلى علل النحويين تعتمد على البراهين العقلية[2].

وفي الباب نفسه نجده يقسم العلّة إلى ضربين:

1-**قسم واجب لابد للطبع منه** يسميها(العلّة البرهانية) كقلب الألف واواً للضمة وياءً للكسرة قبلها نحو:سائر: سُويئِر أمّا الياء فنحو قولك:قرطاس :قُريطِيس لأنّه لا يصح أنْ تقع الألف الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة ،فقلب الألف على هذا الحدّ علّته الكسرة والضمة قبلها.

2-**قسم يمكن تحمله** إلاّ أنّه على تجشّم واستكراه له، مثل قلب واو عصفور ونحوه ياءً إذا انكسر ما قبلها نحو:عُصَيفِير وعَصَافِير مع الإمكان من تصحيح الواو بعد الكسرة على مشقة فتقول عُصَيفِور وعَصَافِور، وهاتان العلّتان تقابل أنواع العلل عند الزجاجي(التعليمية والقياسية والجدلية) من حيث القبول والرفض، إلاّ أنّ ابن جني جعلها واجبة(برهانية) ومُتَحَمَّلَة[3]،فهو هنا يسير على خطى الزجاجي في تقسيم العلل إلى ما لابد منه، وهي القسم الأوّل ،وأخرى ليست ضرورية ومفضية إلى الجدل فقط وهي التي تفنّن النحاة القدامى في تسميتها، وهي التي طعن فيها النحاة المتأخرون.

تخصيص العلل:

وتخصيص العلّة «هو تخلف الحكم عن الوصف المدعى عليه في بعض الصور لمانع»[1]،أو أن يتخلّف الحكم مع وجود العلّة[2].

فيرى ابن جني أنّ علل النحويين مثل علل الفقه يجري معظمها مجرى التخفيف ويرى أنّها علل تتميز بالتخصيص، ولو أراد أحد نقضها لكان ذلك ممكناً، وإن كان مخالفاً للقياس؛ أي أنّ هذه العلل ليست مطلقة بل مقيدة حتى لا يقدح فيها إذا خرجت وتخلَّفت عن معلولها، ويضرب ابن جني أمثلة على ذلك فيقول:«ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان وميعاد لقدرت على ذلك فقلت موزان وموعاد...وكذلك لونصبت الفاعل ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل من الجوارّ والنواصب والجوازم لكنت مقتدراً على النطق بذلك، وإن نفى القياس تلك الحال»[3]،ويرى أنّ علل المتكلمين ليست كذلك لأنّ إجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره وكون الجسم متحركاً ساكناً في حال واحد فاسد، ويخلص ابن جني من هذا إلى تأخر علل النحويين

---

[2] – ينظر الخصائص،ج1،ص87، ونظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: حسن خميس سعيد الملخ،دار الشروق الأردن،ط1، 2000م،ص68

[3] – ينظر الخصائص،ج1،ص88، وينظر خصائص التأليف النحوي،ص341

[1] – التعريفات،ص36

[2] – ينظر هامش الخصائص،ج1،ص144

[3] – الخصائص ،ج1،ص145

عن علل المتكلمين ،وإن تقدمت علل المتفقهين[4]،وإن عدم تخصيص العلّة يؤدي إلى القدح بها وانتقاضها، وفسادها[5]، وهذا المصطلح مستعار من أصول الفقه[6].

الاحتياط في العلّة:

والاحتياط« هو فعل ما يتمكن به من إزالة الشك.وقيل: التحفظ والاحتراز من الوجوه لئلا يقع في مكروه ...وقيل:هو الأخذ بالأوثق من جميع الجهات»[1]،ويريد به ابن جني أنّ القائل اضطر إلى تخصيص العلل لأنّه لم يحتط في وصف العلّة ،ولو قدّم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها ،وذلك عند قوله في علّة قلب الواو والياء ألفاً إنّ الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلها قلبتا ألفين نحو:قام وباع ،لكن يقال له قد صحتا في نحو غزوا ورميا ،فكأنّ المعلل لم يحتط، ويقول ابن جني وإنّما الأصل« أن نقول في علة قلب الواو والياء ألفاً أنّهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلها وعري الموضع من اللبس أو أن يكون في معنى ما لابدّ من صحة الواو والياء فيه أو أن يخرج على الصحة منبهة على أصل بابه فإنّهما يقلبان ألفاً»[2].

النقــض:

لغةً «هو الكَسرُ...وفي الاصطلاح:هو بيان تخلّف الحكم المدعى ثبوته أو نفيه عن دليل المعلل الدال عليه في بعض من الصور»[3].

ولقد وظّف ابن جني المصطلح في عدّة أبواب، منها باب نقض المراتب وباب نقض العادة وباب نقض الأصول وإنشاء أصول غيرها،وباب الامتناع من نقض الغرض[4]،ويريد بهذا المصطلح التعبير عن تغيير أحوال الأمور إذا طرأ هناك طارئ،بحيث ينتقض حالها الأوّل إلى حال غيره، من ذلك أنّ العادة في الفعل اللازم(فَعَلَ) إذا كان غير متعدٍّ كان أَفْعَلَ متعدياً بهمزة التعدية نحو: قَامَ زَيْدٌ، أَقَمتُ زيداً، لكن نقض العادة في الفعل أنْ ينقل إلى التعدي بالمثال لا بالهمزة كما في (فَعِلَ) نحو كُسِيَ زَيْدٌ ثوباً فإنّه يصير بالمثال:كسوته ثوباً[1]،وقد نقل السيوطي في

---

[4] – المصدر نفسه،ج1،ص145

[5] – الصدر نفسه،ج1،ص150

[6] – ينظر هامش الخصائص،ج1،ص144

[1] – الكليات ،ص56

[2] – الخصائص،ج1، 146، 147

[3] – التعريفات،ص135

[4] – ينظر الخصائص،ج1،ص293، ج2،ص214، ج3،ص227، 231

[1] – الخصائص،ج2،ص214،وبحث المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره

الأشباه والنظائر هذا الباب، وسمّاه بورود الشيء على خلاف العادة[2]،ويبدو أنّ هذا المصـــطلح من مصطلحات المتكلمين والمناطقة[3].

العلّة الموجبة والعلّة المجوزة:

وهما مصطلحان استُخدِما في التعبير عن أنواع العلّة باعتبار آخر لدى ابن جني، وعقد لهما باباً للفرق بينهما:

العلّة الموجبة: وهي العلل الواجبة الحكم المستنبطة من كلام العرب، ولا مناص من الخروج عنها، مثل وجوب رفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ المضاف[4]،« فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصرة بها على تجويزها وعلى هذا مقاد كلام العرب»[5].

العلّة المجوّزة: وهي العلل التي تؤدي إلى التخيير بين حكمين نحويين أو أكثر وتجيز الوجهين أو الثلاثة، فهي مجوّزة لوجه غير نافية لغيره نحو: قلب واو (وُقِّتَت) همزة أي إلى(أُقِّتَت) ،فيقول ابن جني: «أنّ الواو انضمت ضماً لازماً وأنت مع هذا تجيز ظهورها واواً غير مبدلة، فتقول(وُقِّتَت) فهذه علّة الجواز إذاً لا علّة الوجوب».ومن ذلك، الأسباب الداعية للإمالة[1]،هي أيضاً علّة جواز[2]،فضلاً على أنّ ابن جني يفرّق بين مصطلحي العلّة والسبب فيسمي العلّة المجوزة سبباً، والعلّة الموجبة علّةً .

العلّة وعلّة العلّة وتتميم العلّة:

فالعلّة وعلّة العلّة هو عنوان باب عقده ابن جني ،وأصل مصطلح (علّة العلّة) لابن السراج [3]،وقد مثّل لذلك برفع الفاعل في السؤال عن علّة رفعه فيقال ارتفع بفعله فإن قيل:ولِمَ صار

ودلالته:محمود عبدالله جفال ص109، 110 www.islammemo.cc/article1.aspx

[2] – ينظر الأشباه والنظائر،ج1،ص382

[3] – ينظر البحث السابق(المصطلح اللغوي عند ابن جني،ص109)

[4] – ينظر نظرية التعليل في النحو العربي،ص66، 107

[5] – الخصائص،ج1،ص164

[1] – ينظر تعريف الإمالة وأسبابها،:في الإتقان في علوم القرآن للسيوطي،تأليف القاضي أبو بكر الباقلاني،دار المعرفة،بيروت،ط4، 1398هـ–1978م، ج1،ص120،ومصطلحات علم التجويد من خلال كتاب التيسير في القراءات السبع لأبي عمر الداني:أبو بكر حسيني،إشراف:مختار نويرات، عنابة ،(الجزائر)،1994م 1995م، ص123، وما بعدها، وشرح ابن عقيل(تح: محي الدين)،ج2، ص478، وما بعدها

[2] – الخصائص،ج1،ص164، 165

[3] – ينظر الأصول في النحو،ج1،ص35

الفاعل مرفوعاً ؟ فهذا سؤال عن علّة العلّة،أمّا ابن جني فيسميها شرحاً وتفسيراً وتتميماً للعلّة، و إنّ تسمية ابن السراج، إنّما هي تجوّز في
اللفظ، وكان يجب على المجيب عند ما سُئِلَ لِمَ ارتفع الفاعل أن يجيب بقوله:« إنّما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنياً عن قوله:إنّما ارتفع بفعله...وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أنْ تكون هنا علّة وعلّة العلّة وعلّة علّة العلّة.»[4].

الـــدور:

الدور لغةً يدلُ على إِحدَاقِ الشيءِ بالشَيءِ من حواليه: يقال دَارَ يَدُورُ دَوَرَاناً[5].

أمّا اصطِلاَحاً فيظهر أنّ ابن جني قد وَظَّفَهُ بمفهومين اثنين أحدهما يتّفق ومفهوم المتكلمين والصوفيين[6] بينما يتّفق الثاني مع مفهوم الفقهاء، فالمفهوم الأوّل عقد له ابن جني باباً سماه (في دور الاعتلال) ،ويصف هذا المفهوم فيقول:« ذهب محمد بن يزيد [المبرد ت 285هـــ] في وجوب إسكان اللام في نحو ضربْن وضربْت إلى أنّه لحركة ما بعده من الضمير يعني مع الحركتين قبل، وذهب أيضاً في حركة الضمير من نحو هذا إنّما وجبت لسكون ما قبله ،فتارة اعتلّ لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى فاعتلّ لهذا بهذا»[1]؛أي يعلل سكون الباء بحركة الضمير(الفتحة) لكي لا يتوالى ثلاث حركات ثمّ يعلل حركة الضمير بالسكون على الباء التي قبلها ،فالدور إذن« هو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر»[2]،أو كما لمّح ابن جني إلى أنّه تارة يعتلّ للأوّل بالثاني ثم يدور تارة أخرى فيعتلّ للثاني بالأوّل ،وبالرغم من هذا فقد عدّ ابن جني مذهب المبرد شنيع الظاهر،ثم نراه يستخدم المصطلح في باب (الدور والوقوف منه على أول رتبة) وبنسبه إلى أبي حنيفة مما يدلّ على أنّ المصطلح فقهي «وذلك أن تؤدى الصنعة إلى حكم مّا مثله مما يقضي التغيير فإنْ أنت غيرت صرت أيضاً إلى مراجعة مثل ما منه هربت

---

[4] – الخصائص،ج1،ص173

[5] – المقاييس، ص369

[6] – ينظر كشاف اصطلاحات الفنون،ج1،ص811، والمصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره ودلالته،ص 102

[1] – الخصائص،ج1،ص183

[2] – الكليات ،ص447

فإذا حصلت على هذا وجب أنْ تقيم على أوّل رتبة ولا تتكلف عناءً ولا مشقة»[3]،أي أنْ يؤدي بك تصريف الكلمة الواحدة عبر مراحل إلى حالتها الأولى ومثّل لذلك بـــ(قويت) إذا أردت أنْ تبني منها مثل رسالة« فتقول في التذكير:قواءة وعلى التأنيث قواوة»أمّا في جمعها فتقول قواوٍ« فتجمع بين واوين مكتنفتي ألف التكسير ولا حاجز بين الأخيرة وبين الطرف،وأمّا وزن(قواوة) فهو (فعالة) من القوة فإنّ الأصل فيها بالهمز:قواء ثمّ يلزمك ثانياً أنْ تبدل من هذه الهمزة الواو»[4]،وهكذا إلى ما لا غاية منه من الإبدال الذي يرجع صاحبه إلى أوّل رتبة انطلق منها وهو كما نرى يختلف عن المعنى الأوّل في (دور الاعتلال)، ولقد فرّق

بينهما النجار في هامش الخصائص،كما أنّه فرق بين الدور والدوران اللذَينِ التبسا على العلماء ظناً منهم أنّهما واحد[1]،كما أنّ هناك مصطلحات أخرى وردت عند ابن جني لا يسمح المجال للتفصيل فيها جميعاً، منها إدراج العلّة واختصارها وحكم المعلول بعلتين ،والعلّة الواقفة غير المتعدية، والعلّة غير المستحكمة[2]،ولم يتعرّض ابن جني لمســـالـــك العلّة كما جاءت عند السيوطي، ويبدو أنّـــه أشار إلى مصطلح من مصطلحاتها وهو التقسيم ،وهو مصطلح فقهي ورد في مسالك العلّة عند الفقهاء التي يسمونها أضرب إثبات العلّة بالاستنباط[3]،وجعل ابن جني المصطلح في باب أسماه باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد ويقبح «وذلك كأن تقسم نحو:مروان إلى ما يحتمل حاله من التمثيل له فتقول لا يخلو من أنْ يكون فَعْلاَن أو مَفْعَالا أو فَعْوَالا»، ثم يستقر على مثال واحد بعد إقصاء كلّ الأمثلة المحتملة الأخرى[4].،وقد تسمى العلّة السبب كما لاحظنا فيما سبق ويسميها الأنباري الجامع أيضاً[5]،كما يشير في هذا الباب إلى مصطلح آخر وهو تعارض العلل ،والتعارض من اعترض ويقال اعترض في الأمر فلان إذا أدخل نفسه فيه...وعارضت فلاناً في السير إذا سرت حياله،

---

[3] – الخصائص،ج1،ص208

[4] – المصدر نفسه،ج1،ص209،وبحث "المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص"،ص103

[1] – ينظر التفريق بين معنيي الدور عند ابن جني في هامش الخصائص،ج1،ص208،والتفريق بين الدور والدوران في هامش الكتاب نفسه ،ج1،ص183

[2] – ينظر الخصائص،ج1،ص169، 174، 181

[3] – مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر،ص445،والاقتراح،ص195

[4] – ينظر الخصائص،ج1،ص67

[5] – ينظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري،ص333

وعارضته مثل ماصنع إذا أتيت إليه مثل ما أتى إليك ومنه اشتقت المعارضة[6]،وجعل ابن جني تعارض العلل موضعين« أحدهما الحكم الواحد تتجاذب كونه العلتان أو أكثر» نحو:كرفع المبتدأ فيعتل لرفعه بالابتداء، أمّا الكوفيون فيرفعونه إمّا بالخبر وإمّا بما يعود عليه من ذكر

فهناك حكم واحد تتنازعه علّتان أمّا الموضع الثاني،هو « الحكمان المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان» نحو إعمال « أهل الحجاز ما النافية للحال وترك بني تميم إعمالها وإجرائهم إيّاها مجرى (هل) ونحوها مما لا يعمل» فاقتضى ذلك علّتان مختلفتان[1].

الحكـــم:

قال ابن منظور: «والحُكْمُ مَصْدَرُ قولك حَكَمَ بَينَهُم يَحكمُ أي قَضَى وَحَكَمَ لَهُ وَحَكَمَ عَلَيْه»[2]،« والحُكمُ في العُرفِ إسناد أَمرٍ إلى آخر إيجاباً أَو سَلباً»[3]،ويخصص الكفوي الحكم الذي يعنينا بقوله:« والحكم العادي القولي: كرفع الفاعل ونصب المفعول ونحو ذلك من الأحكام النحوية واللغوية»[4].

وقد تحدّث ابن جني عن هذا المصطلح في أكثر من اثني عشر باباً من أبواب الخصائص، لا يخرج في عمومها عن معناه العام المتمثل في« ما تقضي به القاعدة وهو بمثابة قانون كأن يقال :حكم الفاعل أن يكون مرفوعاً»[5]،فلم يَرِدْ له تعريف عنده وإنّما يمكننا أنْ نلمح مفهومه من خلال كلامه كقوله في قياس الشبه(حمل الفرع على الأصل وحمل النظير على النظير): «ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضاً على حكم بعض في نحو:حذف الهمزة في نُكرِمُ وتُكرمُ ويُكرِمُ؛بحذفهم إيّاها في أَكْرَمَ»[6]،فيُفهَم من كلامه، ما يريد من إلحاق شيء بشيء آخر في الحكم، ونراه يؤكد هذا الحمل المطرد في الأبواب من إلحاق المتجانسات بعضها ببعض في الحكم فيقول:«ألا ترى أنّه إذا صحّ أنّ جميع هذه الأشياء على اختلاف أحوالها

---

[6] – المقاييس،ص755

[1] – ينظر الخصائص،ج1،ص166، 167

[2] – اللسان مادة(حكم) ج12،ص163، 164

[3] – الكليات،ص380

[4] – الكليات ،ص381

[5] – الخليل معجم مصطلحات النحو العربي،ص216

[6] – الخصائص،ج1،ص111

تجري عندهم مجرى المثال الواحد فإذا وجب في شيء منها حكم فإنّه لذلك كأنّه أمر لا يخصّه من بقية الباب بل هو جارٍ في الجميع مجرىً واحداً»[1]،فهو يؤكد هنا حمل الأمور المتجانسة على بعضها وإعطائها حكماً واحداً اقتضاه قياس بعضها على بعض وبخاصةٍ إذا كانت في الباب الواحد.

ولقد خالف ابن جني أغلب النحاة الذين ذهبوا إلى أنّ الحكم يجب أنْ يكون مما ثبت عند العرب فقط إذ يرى أن يكون الحكم مما ثبت بالقياس والاستنباط، وقد نقل السيوطي هذا النص الذي يقول فيه ابن جني:«إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير من جرى على غير من هو له صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً لم يتحمل الضمير فما ظنّك بالصفة المشبهة باسم الفاعل»[2]،ويضيف السيوطي فيقول:«فإنّ الحكم الثابت للمقيس عليه إنّما ثبت بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث لا تلحقه العلامات»[3]،فدلّ هذا أنّ ابن جني يُجَوِّزُ أَنْ يثبت بالقياس ،والاستنباط وكلام العرب جميعاً.

ولقد جاء هذا المصطلح بالإفراد(الحكم حكم) كما جاء بالجمع(الأحكام) وهومصطلح ذُكرَ عند المناطقة والحكماء والفقهاء[4]،وإذا كان الحكم في بعض تلك الأمور المستنبطة من كلام العرب واجباً كرفع الفاعل ونصب المفعول فإنّ الخروج عنه ممتنع ،والواجب والممتنع مصطلحان ارتبطا بالحكم إذ هما من أنواعه،وبينهما مصطلحات أخرى تابعة لهما، وهي الحسن ،والقبيح ،والجائز ،وهذه المصطلحات وَفَدَتْ إلى النحو من كتب الفقه[5]،وقد وردت في الخصائص بكثرة وهي:

الواجب:ورد مصطلح (الواجب ووجب ووجوب والوجوب) في اللغة هُوُ الثُبُوتُ وفي العُرفِ هُو الاستحسان والأَولَوية [1]،وقد ضرب ابن جني مثلاً بوجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة ،وكان الخبر ظرفاً نحو قولهم عندك مَالٌ[2].

---

[1] – الخصائص ،ج1،ص114

[2] – المصدر نفسه،ج1،ص186

[3] – الاقتراح،ص171

[4] – ينظر كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم،ج1،ص694، 697

[5] – ينظر نظرية الأصل والفرع في النحو العربي،ص163

[1] – كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم،ج2،ص1759

الممتنع:وقد ورد بصيغة التنكير(ممتنع) كما ورد فعلاً(منع ،امتنع ،يمنع)«والامتناع: الكَفُّ عَنِ الشَيءِ»[3]،وقد مثّل للامتناع بقولهم ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيداً، والواجب أنْ يقال ضَرَبَ زَيْداً غُلامُهُ كما قال تعالى﴿**وَإِذَا ابْتَلَى إِبرَاهِيمَ رَبُّهُ** ﴾ [البقرة/124]، ويطلق على هذه الظاهرة نقض المراتب إذا عرض هناك عارض، بينما سمّاها من جاء بعد ابن جني، كالسيوطي مثلاً بـــ" خلاف الأولى"[4].

الحسن:«والحَسَنُ نعت من الحُسْنِ...والحُسْنُ كَونُ الشَيءِ مُلاَئماً للطبع وضده القُبحُ»[5]،وهو عنده كالاعتراض بين الفعل والفاعل،أو بين المضاف والمضاف إليه[6]

القبيح: وهو ضدّ الحـــسن كما سبق ،ومثّل له ابن جني بالفصل بين المتلازمات كالفصل بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، والشاهد الذي أورده ابن جني قول الشاعر: **فَقَدْ وَالشَكُّ بَيَّنَ لِي عَنَاءٌ***بِوَشْكِ فراقهم صُرَدٌ يَصِيحُ**[7]

وذكرأنّ الشاعر«أراد:فقد بيّن لي صردٌ يصيح بوشك فراقهم والشك عناء»،فقد فصل بين (قد) والفعل(بيّن)،«وهذا قبيح لقوة اتّصال قد بما تدخل عليه من الأفعال»[8].

الجائـــز:«والجواز الشرعي...هو الإباحة. ويطلق الجائز أيضاً على الجائز الذي هو أحد أقسام العقـــلي أعني الممكن فالممكن والجائز العقـــلي في اصطلاح المتكلمين

مترادفان»[1]،وقد سبقت الإشارة إلى العلّة المجوّزة عند ابن جن كجواز إبدال واو (وُقّتَتْ) إلى همزة (أُقِّتِتْ)[2]،كما أنّه أشار إلى نوع آخر وهو المكروه وهو من مصطلحات الفقهاء أيضاً[3].

---

[2] – ينظر الخصائص،ج1،ص299

[3] – القاموس المحيط،ج3،ص113

[4] – ينظر الخصائص،ج1،ص293،والاقتراح،ص85

[5] – كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم،ج1،ص666، 668

[6] – ينظر الخصائص(باب في الاعتراض) ج1،ص335

[7] – لم نقف على قائله في الخصائص وقد ورد في مغني اللبيب برواية أخرى ولم يذكر قائله أيضاً(ينظر الخصائص،ج2،ص390، ومغني اللبيب لابن هشام (حرف القاف)،ص177

[8] – الخصائص،ج2،ص390، 391

[1] – الكليات،ص340

[2] – ينظر الخصائص ،ج1،ص164

[3] – ينظر المصدر نفسه،ج2،ص229

وهكذا نكون قد عرضنا أهمّ المصطلحات التي تتصل بالقياس يبقى أنْ نشير هنا إلى مصطلح مشترك بين السماع والقياس وهو تعارض السماع والقياس ولقد ذكرنا شيئاً من التعارض أثناء تحدثنا عن تعارض العلل وبيّنا معنى التعارض لغةً لكن ماذا يقصد ابن جني بتعارض السماع والقياس؟.

تعارض السماع والقياس:

لقد عقد ابن جني باباً في هذا وقال:«إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره؛وذلك نحو قوله تعالى:﴿**اسْتَحْوذَ عَلَيهِم الشَيطَانُ**﴾[4]فهذا ليس بقياس لكنه لابد قبوله لأنّك إنّما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم.ثمّ إنّك لا تقيس عليه غيره ألا تراك لا تقول في استقام اسْتَقوَمَ ولا في استباع اسْتَبْيَعَ.»[5]

وجملة الأمر أنّ هناك ظواهر لغوية لم تخضع لقياس النحويين فوصفوها كما جاءت «وبيّنوا وجه خروجها عن إطار القياس ،وأوجبوا أنْ يتبع فيها السماع لا القياس لأنّهم عرفوا أنّ الغاية من سنّ القانون اللغوي إنّما يستهدف تعليم الناس لغة العرب فإذا كان فصحاؤهم قالوا: استحوذ،وأغيلت المرأة واستنوق الجمل وما هذا بشراً فليس من واجبهم أنْ يخالفوهم فيقول: استَحَاذَ وأَغَالَت المرأة واسْتَنَاقَ الجمل وما هذا بشر لأنّ السماع عندهم أولى أن يتبع ويترك القياس إذا تعارضا»[1].

---

[4] – سبق ذكرها (المجادلة/19)

[5] – الخصائص ،ج1،ص117

[1] – محاضرات في أصول النحو:أحمد جلايلي،ص39

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل أنْ نلمّ بأهمّ مصطلحات علم أصول النحو وهي السماع والقياس وما يتصل بهما من مصطلحات هي في شكلٍ تناسقي، إلاّ أنّنا فوجئنا باهتمام ابن جني بمصطلحات فرعية في هذا العلم ،كالعلّة مثلاً فإنّه قد خصّص لها دراسة واسعة فاقت السماع والقياس، وسنّ لها العديد من المصطلحات درَسْنا بعضها وذكرنا بعضها الآخر، وقد لاحظنا كذلك أنّه أشار إلى نوعين من القياس ،القياس الاستقرائي والقياس الشكلي، ووجدنا أنّ أغلب المصطلحات التي تعرضنا لها بالدراسة مذكورةً عند من جاء بعد ابن جني سواء بألفاظها وصيغها، أم بالمحافظة على معانيها، وتغيير مصطلحاتها كقياس الشبه، وقياس التمثيل ،والعلل الأوّل، والعلل الثواني ،وأنّ أكثر المصطلحات الواردة هي من مصطلحات الفقهاء والمتكلمين والمناطقة تعرّض لها بالوصف والتمثيل، فنادراً ما نجده يعرف مصطلحات تعريفاً واضحاً، وذلك لتركيزه على توظيف المصطلح للتعبير عن قواعده أكثر من اهتمامه بالمصطلح في حدّ

ذاته ،وبماهيته وحده،كما أنّ هناك مصطلحات لم نسمع بها عند غيره كتتميم العلّة وتفسيرها، وكالعلّة المجوّزة ،والعلّة الموجبة ،والعلّة البرهانية .

الفصل الرابع

مصطلحات أدلة النحو الفروع
ومصطلحات لهاعلاقة بالأصول والفروع

المبحث الأول:مصطلحات أدلة النحو الفروع وما يتصل بها
المبحث الثاني: مصطلحات وقواعد لها علاقة بالأصول والفروع

توطئة:

يهدف هذا الفصل إلى عرض المرحلة الثانية من دراسة مصطلحات أدلة النحو أو، أصول النحو- كما سمّاه أستاذنا- خلال القرن الرابع الهجري، عند أبي الفتح في كتابه الخصائص، وكنّا قد فرغنا من دراسة مصطلحات الأصول وما يرتبط بها من مصطلحات ثانوية، لا تنفك عنها ، وإنّنا سندرس في المبحث الأول مصطلحات الأدلة النحوية الفرعية، كالإجماع ،والاستحسان، والاستصحاب ، وإنْ كان هذا الأخير لم يرد بهذه التسمية (الاستصحاب)، بل ورد بمصطلح آخر، سنذكره في حينه ، وإنّنا سنتّبع نفس المنهجية التي درسنا بها مصطلحات الأدلة الأصول ،علاوةً على هذا سندرِج إلى جانب هذه المصطلحات الفرعية مصطلحات مكملة لها، كما فعلنا في الفصل السابق ،هذا وسوف نشير في المبحث الثاني إلى نوع آخر من المصطلحات ، ليست من أدلّة النحو الإجمالية عند الأكثرين ، ولا هي متصلة بنوع واحد من نوعي الأدلّة ، التي ذكرناها، بل هي متصلة بأدلّة النحو جميعها، وتدخل تحت هذه المصطلحات ، قواعد أصولية سمّاها تمام حسان ، بقواعد التوجيه, وهي بمثابة ضوابط منهجية كما سبقت الإشارة إليها،ولم تحظ هذه الضوابط بدراسة النحاة، ولا بدراسة مصطلحاتها، ولقد انتزعها تمام حسان وغيره من كتب الأقدمين كالإنصاف للأنباري وأصول ابن السراج ،وشرح الاقتراح (فيض شرح الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الشرقي الفاسي)[1] ويبدو أنّه لم يعتمد على خصائص ابن جني[2]، الذي لم يخل هو أيضاً من تلك المصطلحات والقواعد التي تدخل تحت مصطلح من تلك المصطلحات، وسنقف عندها وقفة تخلو من التفصيل ،لأنّها ليست من أصول النحو، وإنّما دَرْسُنَا لها، من قبيل الإشارة إلى ما يتصل بالأدلة النحوية ، إذ تُعدّ هذه القواعد من ضوابط عملية الاستدلال ، كما أنّها من ضوابط الأفكار النحوية العامة (أصول التفكير النحوي)، وبينها و بين الأدلة النحوية، علاقة عموم وخصوص ، فقواعد التوجيه أعم[1].

---

[1] –ابن الطيب الفاسي هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن الطيب بن محمد بن موسى الفاسي ولد سنة1110هـ بفاس توفي بالمدينة المنورة سنة1170هـ ودفن عند قبر السيدة حليمة السعدية رضي الله عنها (ينظر ترجمته في كتابه المذكور ،ج1،ص19وما بعدها

[2] -–ينظر الأصول :تمام حسان، ص192

[1] –ينظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص454

المبـحث الأول:

مصطلحات أدلة النحو الفروع وما يتصل بهـا

الإجـمـــاع:

يعتبر الإجماع من حيث مفهومه قديم العهد، إذ يرجع بنا إلى وقت النبي (ص) والصـــحابة رضوان الله عليهم ،إثر الحادثة السياسية المشهورة،« وهي إجتماع الصحابة للاختيـــار خليفـــة للنبي عليه السلام بعد وفاته »،« وأجمعوا بعد ذلك أمرهم على مبايعة أبي بكر»[1]،فما مفهوم وما حقيقة هذا المصطلح ؟

الإجماع لغةً: «جَمَعَ الشَـــيءَ عـــن تَفْرِقَـــة يَجْمَعُـــهُ جَمْعـــاً وَجَمَّعَـــه وأَجمَعَـــهُ فـــاجْتَمَعَ واجْدَمَعَ...وَتَجَمَّعَ القَومُ: اجتَمَعُوا أَيْضاً من هَهُنَا وهَهُنَا...والجَمعُ اسم لجمَاعَةِ النَاسِ وأَمرٌ جَامِعٌ يَجمَعُ النَـــاسَ وفـــي التَنزِيـــل:﴿**وَإِذَا كَـــانُوا مَعَـــهُ عَلَـــى أَمْـــرٍ جَـــامِعٍ لَـــمْ يَـــذْهَبُوا حَتَّـــى يَسْتَأْذِنُوهُ**﴾[النور/62]...وَجَمَعَ أَمرَه وأَجْمَعَهُ وَأَجْمَعَ عَلَيهِ: عَزَمَ عَلَيهِ كَأَنَّهُ جَمَعَ نَفسَه لَـــهُ...قَـــالَ الفَرَاءُ: الإِجمَاعُ الإِعدَادُ والعَزِيمَةُ عَلَى الأَمْرِ»[2]

وأمّا عن الإجماع في الاصطلاح، فقد ظهر في بيئة الفقهاء، والمحدّثين قبل ظهـــوره عنـــد النحاة، وطبقت حجّيته عند النحاة قبل ابن جني، بيْدَ أنّ الذي تسلّم زمام أمره بعد ذلك ،هو أبـــو الفتح ابن جني دون منازع، حيث إنّه عقد له باباً أسماه((القول في إجماع أهـــل العربيـــة متـــى يكون حجة))، وساق له تعريفاً جاء فيه:«اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجّة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأمّا إن لم يعط يـــده بـــذلك فـــلا يكون إجماعهم حجّة»[3] ،ويقصد بإجماع أهل البلدين ،نحويي البصرة والكوفة،أمّا مـــراده مـــن الخصم،فهو صاحب الرأي المخالف[4] . ويرمي من قوله أهل البلدين من النحويين، إقصاء العامة من الناس، وكل خارج عن هذا العلم،كما أنّه «يشترط في حجية الإجماع استناده إلى ســـماع أو قياس»[1]، وبناءً على هذا المفهوم، فالإجماع أحد أدلّة النحو عند ابن جني، وهو اتّفـــاق علمـــاء العربية« على حكم أو مسألة أو قضية، والمراد بالإجماع الأكثر، أو إجمـــاع نحـــاة البصـــرة والكوفة، وليس جميع العلماء في كل العصور، ويكون حجة إذا لـــم يخـــالف المنصـــوص ،ولا المقيس على المنصوص»[2]،فالعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي عند ابن جني كمـــا هـــو

---

[1] – قراءة سياسية لأصل الإجماع: محمد عابد الجابري، ص1
www.aljabriabed.net/ijmaa 4.htm

[2] – لسان العرب، مادة (جمع)،ج 8،ص62، 63

[3] – الخصائص،ج1، ص189

[4] – ينظر قراءة سياسية لأصل الإجماع، ص2

[1] – خصائص التأليف النحوي،ص206

[2] – الخليل معجم مصطلحات النحو العربي،ص34

واضح ،هو الاتّفاق بين أهل الاختصاص ،على حكم مّا، ولقد تكلّم ابن جني على الإجماع في مواطن عديدةٍ من الكتاب، وجعل منه:

1-**إجماع العرب:**وعبّر عنه بمصطلح (أجمعوا عليه)، وهومصطلح يشير إلى أنّ إجماع العرب حجّة، وإنْ خالف القياس، كقوله:«واعلم أنّه إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه...فإن صحّ عندك أنّ العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه ألبتة»[3]،ويدخل في إجماع العرب قوله:« باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس»[4]،لاستغنائهم عنه بلفظ آخر، كاستغنائهم بقولهم :(مَا أَجْودَ جَوَابَهُ)، عن قولهم (مَا أَجْوَبَهُ) ،واستغنائهم بتركَ عن وَذَرَ وَوَدَعَ، وغيره،فهو إنّما إجماع العرب على هذا، وأمثلة ذلك كثيرة.[5]

2-**إجماع البلدين(النحاة):**ويقصد به اتّفاق أهل البصرة والكوفة من النحويين ويظهر ذلك من النص الذي أوردناه عن ابن جني، في تعريفه للإجماع، وهو:«اعلم أنّ إجماع أهل البلدين...»، وعبّر عن المصطلح بـ((إجماع أهل البلدين))، وقد وضّح مفهوم هذا النوع من الإجماع،بإنكار أبي العباس المبرد عدم جواز تقديم خبر ليس عليها فيقول:«إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا والكوفيين أيضاً معنا فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر عن خلافه».[1]

3-**إجماع القراء:**وهوأنْ يقرأ جمهور القراء بوجه واحد، لذلك ردّ ابن جني قراءة عاصم ﴿**وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ**﴾[القيامة/27]،ببيان النون من(مَنْ) لأنّه معيب في الإعراب معيف في الأسماع، فقال:« ويكفي من هذا إجماع الجماعة على إدغام (مَنْ رَاقٍ)وغيره مما تلك سبيله»[2].وعبّر عنه بمصطلح إجماع الجماعة،أي إجماع القراء،وعلى الرغم من تمسك ابن جني بالاحتجاج ،إلاّ أنّه خالفه، وقد عبّر عن ذلك بقوله:(خلاف الإجماع) .

4-**خلاف الإجماع:**وهو أنْ يخالف ما عليه الجماعة، فيقول:«فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدِئَ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: "هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" .فهذا يتناوله آخر عن أوّل، وتالٍ عن ماضٍ على أنّه غلط من العرب،...وأمّا أنا فعندي أنّ في

---

[3] – الخصائص،ج1،ص125، 126، وخصائص التأليف النحوي ، ص205

[4] – الخصائص،ج1،ص39

[5] – ينظر مثلاً المصدر نفسه،ج1،ص271،269، 393

[1] – الخصائص،ج1،ص188، 189

[2] – المصدر نفسه،ج1،ص94

القرآن مثل هذا الموضع نيّفاً على ألف موضع وذلك أنّه على حذف المضاف لاغير»[3].وذهب إلى أنّ أصله:هذاَ جُحْرُ ضَبٍ خَرِبٍ جُحْرُهُ كقولهم:(مَرَرتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبُوهُ)، فخرب وصف للضَّب، وإنْ كان في الحقيقة

وصفاً لجحره، فحذف المضاف (الجُحْر) وأقيمت (الهاء) مقامه، فارتفعت لارتفاع المحذوف « ثمّ استتر الضمير المرفوع في نفس خرب فجرى وصفاً على ضب»[1]، كما أنّه خالف الجماعة في موضع آخر وهو قولهم في بيت النابغة:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بَنَ حَاتِمٍ*جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَل**[2]

«أنّ الهاء عائدة على مذكور متقدم ،كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه،مضافاً(إلى الفاعل)، فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنىً .وأمّا أنا فأجيز أنْ تكون الهاء في قوله : ***جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بَنَ حَاتِمٍ***

عائدة على (عدي) خلافاً للجماعة»[3].

ومن المصطلحات التابعة للإجماع مصطلح **(تركيب المذاهب)**، فظاهره يوحي ببعده عن الإجماع إلاّ أنّ باطنه عكس ذلك، إذ يسميه الفقهاء الإجماع المركّب وهو عندهم «الذي يكون القول الثالث فيه موافقاً لكل من القولين من وجه»[4]،وهو ما وجدناه يتّفق مع قول ابن جني في عقده لباب في تركيب المذاهب يذكر:«فيه كيف تتركب المذاهب إذا ضممت بعضها إلى بعض(وأنتجت) بين ذلك مذهباً»[5]،كمذهب المازني المركب من مذهب الرجلين(يونس وسيبويه)[6].

ويبدو أنّ ابن جني أخذ الفكرة عن الفقهاء، وطبّقها على النحو، إذ يجعلها الفقهاء في باب الإجماع تحت فصل (هل يجوز إحداث قول ثالث)، وكان الفقهاء في ذلك مختلِفين،فمن بين الذين جوزوا ذلك بعض الحنفية، والظاهرية[3] ،ونظنّ أنّ ابن جني أوفدها من مذهبه الفقهي ،ويعود سبب اهتمام ابن جني بهذا الدليل إلى سنّة شيوخه في عدّ الإجماع دليلاً فقهياً ،يأتي في

---

[3] – المصدر نفسه،ج1،ص191، 192

[1] – الخصائص ،ج1،ص192

[2] – البيت من الطويل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه،تح:كرم البستاني،دار صادر،بيروت،ص130

[3] – المصدر السابق،ج1،ص294

[4] – كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم،ج،1،ص105

[5] – الخصائص،ج3،ص71

[6] – ينظر الخصائص ،ج3،ص71، 72،والاقتراح،ص149

[3] – ينظر مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر،ص279

المرتبة الرابعة بعد القرآن الكريم ،والسنة النبوية، وأقوال الصحابة، ويجعلون القياس بعد الإجماع[4].

الاستحسان:

إنّ الاستحسان مصطلح فقهي،وهو الدليل السادس بعد القياس عند الحنفية،اختلف النحاة في الأخذ به ، وقبل أنْ نتعرض لحجّيته وأَخْذ ابن جني به، أو رفضه له، نتعرف على المصطلح لغةً واصطلاحاً، ونكشف عن استعمال ابن جني له .

الاستحسان لغةً:من «الحُسْنُ ضد القُبح ونَقِيضُهُ.الأزهري:الحُسْنُ نَعتٌ لِمَا حَسُنَ،حَسُنَ وحَسَنَ يَحْسُنُ حُسناً فيها فهو حَاسِنٌ وحَسَنٌ..ويَسْتَحْسِنُ الشَيءَ أَيْ يَعدُه حَسَناً »[5] .

أمّا اصطلاحاً:«هو اسمٌ لدليل من الأدلّة الأربعة يُعارِض القياس الجَليَّ ويُعمَلُ بِهِ إذا كان أقوى منه، سَمَّوْه بذلك لأنَّه في الأغلب يكون أقوى من القياس الجَليِّ، فيكون قياساً مُسْتَحسَناً، قال الله تعالى:﴿**فَبَشِّرْ عِبَادِ الذِينَ يَسْتَمِعُونَ القَولَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ**﴾[الزمر/18]. وترك القياس والأَخذُ بما هو أرفق للناس»[6] .

أمّا عند ابن جني فلم يرد له تعريف صريح ومباشر، بل عقد له باباً، وراح يشرحه ويمثّل له، فيقول في وصفه:«وجماعه أنْ علته ضعيفة غير مستحكمة إلاّ أنّ فيه ضرباً من الاتّساع والتصرف»[7] ،وعبّر به عن ظواهر ارتبط معظمها بمسائل التصريف، من ذلك قولهم: الفَتْوَى، والبَقْوَى، والتَقْوَى ،فالقياس يقضي بأنْ تكون بالياء (الفتيا،والبقيا...) فتركوا القياس للتفريق بين الاسم والصفة، ثمّ يقول ابن جني:« ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما. من ذلك قولهم في تكسير حسن:حسان، فهذا كجبل وجبال»[8]،أي أنّ علّة التفريق غير مطردة في جميع الباب وإنّما «جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة، وليس بجارٍ مجرى رفع الفاعل ،ونصب المفعول»[9].

ومن الاستحسان أيضاً، إلحاق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع في قول الشاعر: **أَرَيتَ إِنْ جِئتُ بِهِ أمْلُودَا***مُرَجّلاً وَيَلبِسُ البُرُودَا**

---

[4] – ينظر الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأصوليين ،ص12

[5] – اللسان،مادة(حسن)ج13،ص138، 141

[6] – التعريفات،ص16

[7] – الخصائص ،ج1،ص133

[8] – المصدر نفسه،ج1،ص134

[9] – المصدر نفسه،ج1،ص134

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُهُودَا[10]

فالملاحظ ،أنّه ألحق« نون التوكيد اسم الفاعل؛ تشبيهاً له بالمضارع. فهذا إذن استحسان لا عن قوة علة»[11]،ومن الاستحسان أيضاً «قلب الواو والياء ،إذا وقع ساكن بين الكسرة والواو،نحو صِبْيَة،و قِنْيَة والأصل فيهما:صبوتُ وقنوتُ»[12].

فابن جني يُضَعِّفُ من الاستحسان، ويقول بأنّه لا يجوز أنْ تقول: أقائمنّ يا زيدون ولا أمنطلقنّ يا رِجَال، وإنّما هذا كلّه اتّساعاً، وتصرفاً .والذي يمكن أنْ يستنتج من هذا أنّ الاستحسان عند ابن جني ضعيف، وأنّه أخلط كما قال الدارسون بين الاستحسان وتخصيص العلل كما أنّه أدخل الاستحسان في الشذوذ عن القياس ويرون أنّه تفسير لشذوذ هذه الأمثلة، أو كما قال ابن جني:«يخرج ليعلم به أنّ أصل استقام استقوم وأصل مقامة مقومة»[13].

فالمصطلح كما أوضحنا ،مصدره فقهي، استدلّ به الحنفية، وجعله ابن جني فيما يبدو دليلاً ضعيفاً، وما دام قد عقد له باباً فإنّه يريد به التطبيق فقط، محاكاةً للأحناف لأنّ هدفه عمل أصول للنحو على مذهب أصول الكلام والفقه، أمّا هل هو دليل من أدلة النحو عند ابن جني أم لا ؟ فهذا ما لم يصرِّح به ابن جني في كتابه، كما أنّه لم يصرح بأيِّ دليل آخر،لذلك فذهاب بعضهم بأنّ الاستحسان من أدلة النحو عند ابن جني[14] رأي مقبول لأنّ تعريف ابن جني للاستحسان لا يقل أهميةً عن تعريف أبي البركات الأنباري للاستصحاب الحال، حيث ضعّفَ كلٌّ واحد منهما دليلَه، وجعله للاحتياط والتوسع فقط، ولا يجوز التمسك بهما مقارنةً بالأدلة الأخرى لكن التساؤل الذي يمكن أنْ يطرح هنا هو لماذا أقصى بعض الدارسين الاستحسان من أدلّة ابن جني ؟ أ لأنّه لم يصرح بذلك ،وقد صرح الأنباري بأنّ الاستصحاب من أدلة النحو عنده ؟ ألا يكفي أنّ الاستحسان الدليل السادس بعد القياس عند الحنفية وبالتالي أَخْذُ ابن جني به لا يدنو كثيراً عن أخذه بالإجماع ؟.

---

[10] – الرجز لأَمَة وهو موجود في خزانة الأدب،ج11ص4،ونسبه البغدادي لرؤبة بن العجاج كما نسبه لرجل من هذيل ينظر تفصيله في المصدر السابق،ج1،ص136

[11] – المصدر السابق،ج1،ص136

[12] – البحث السابق (المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره ودلالته)،ص107

[13] – الخصائص ،ج1،ص144،وينظر رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه:مصطفى جمال الدين، ص137، 138، 139)،وينظر نظرية الأصل والفرع،ص187

[14] – ينظر مثلاً رأي صاحب نظرية الأصل والفرع،ص59

ولم يقتصر ابن جني على ذكر هذا المصطلح في الباب الذي عقده له فقط، بل استثمره في أبواب الكتاب الأخرى، وقد جاء المصطلح بصيغٍ عدة منها(الاستحسان،استحسان،يستحسن...)،وقد جعل الدارسون من بعد ابن جني لهذا المصطلح مرادفاً أطلقوا عليه "القياس الخفي"، لأنّه مصطلح لم يرد عند ابن جني فيما نعلم، لكن الاستحسان أعمّ، لأنّ «كل قياس خفي استحسان،وليس كل استحسان قياساً خفياً»[15] والقياس الخفي، هو استحسان« بإلحاق الفرع بغير أصله لدليل وإعطائه حكمه في القياس»،فهو بمثابة قياس من نوع آخر، وذلك نحو« استحسان البصريين رفع المضارع حملاً على الاسم»[16]، من حيث أنّ الفعل المضارع، ليس فرعاً للاسم.

إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل ما لم يدع داعٍ إلى الترك والتحول:

لقد أشار الدارسون المحدثون إلى أنّ ابن جني قد تطرق إلى أحد الأدلّة النحوية بعد السماع والقياس والإجماع والاستحسان، وهو ما اُصطُلِحَ عليه فيما بعد باستصحاب الحال، وقد عبّر عنه ابن جني كما قيل بهذا العنوان الطويل الشارح ،إلاّ أنّ حسن خميس الملخ، ذكر بأنّ أحمد سليمان ياقوت أشار إلى مصطلح آخر كان يظن أنّ ابن جني أراد به ما عرف بالاستصحاب، والمصطلح هو(..باب في أنّ.الحكم للطارئ)[17]، وبين الملخ أنّ أحمد سليمان فهم الاستصحاب بمفهوم مغاير لما هو عليه، كما ظنّ أنّ ابن جني لم يتطرق للاستصحاب،لأنّ المذهب الحنفي لا يعتبر

الاستصحاب حجّة[1].ويبدو أنّ هذا الأمر على عكس ما يظن القارئ لابن جني، إذ لايعقل أنْ يغفل ابن جني دراسة أصول هذه اللغة التي شُغِفَ بها كثيراً، ودراسة أوضاعها ،وأحكامها التي اعتبرت قاعدة فيما بعد، فما أكثر المصطلحات التي تشير إلى الأصل ،والفرع ،والعدول عن الأصل، ولقد كان فاضل صالح السامرائي محقاً، عندما قال أنّ ابن جني،« استعمل استصحاب الحال و إنْ لم يسمه صراحة»[2]. وجعل ابن جني المصطلح عنوان باب في خصائصه ،وبدأ

---

[15] – التعريفات ،ص101

[16] – نظرية الأصل والفرع،ص188،عن ابن جمعة الموصلي،في شرح ألفية ابن معطي،تحق:علي موسى الشوملي،ط1،مكتبة الخريجي ،الرياض 1985م

[17] – ينظر الباب في الخصائص،ج3،ص62،وينظر نظرية الأصل والفرع،ص59، 60

[1] – ينظر نظرية الأصل والفرع،ص60

[2] – أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص80، عن ابن جني النحوي، لفاضل صالح السامرائي دار النذير للطباعة والنشر ببغداد ، سنة1969م ص165

بالتمثيل له دون إعطاء تعريف واضح له فقال:«من ذلك (أو) إنّما أصل وضعها أنْ تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرفت. فهي عندنا على ذلك ؛وإن كان بعضهم قد خفى عليه هذا من حالها في بعض الأحوال، حتى دعاه إلى أن نقلها عن أصل بابها»[3]،ومن أمثلة ابن جني على هذا المفهوم قول الفراء:إنّ (أو) قد تأتي بمعنى (بل) وأنشد قول ذي الرمّة:

بَدَتْ مِثلَ قَرنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُحَى*وَصُورَتِهَا أو أنت فِي العَيْنِ أَمْلَحُ**[4]

«وقال معناه: بل أنت في العين أملح».إلاّ أنّ ابن جني قال: لو كان على بابها لكانت أحسن،ويتحدّث ابن جني في نفس الباب على مصطلح آخر،له علاقة بما نحن فيه

حيث يقول :«لكن هناك مذهب يمكن معه أن يبقى الحرف على أصل وضعه: من كون الشك فيه»[18]،وهو نص يبيّن جلياً ،المفهومَ الذي يحمله الاستصحاب، من حيث هو إبقاء حال اللفظ على أصله الذي وضع عليه، وهو ما تحدّث عنه تمام حسّان في العصر الحديث، في كتابه الأصول[19].

وبعد هذه النصوص، يبدو أنّ ما ذهب إليه الدارسون المحدثون، فيه نسبةٌ كبيرةٌ من الصحة، إذ لا مجال للشك في أنّ ابن جني أشار ضمناً إلى استصحاب الحال ولكن بمصطلح آخر، ولم يتبلور مصطلح استصحاب الحال إلاّ بعد القرن الرابع الهجري، وظهر عند الفقهاء، بينما استُخدِمَ عند النحاة بعد القرن الرابع، وجاء به أبو البركات الأنباري من عند الشافعيين ،لأنّه كان شافعياً ،وهو ما جعله يتمسك به فيما بعد ،ويتخذه أصلاً من أصوله النحوية[20]،هذا وإذا اقتفينا أثر المزيد من متعلقات استصحاب الحال عند ابن جني، فإنّنا نجده قد استخدم بعض المصطلحات التي لا تنفك عن مفهوم هذا الدليل، منها:(الأصل ،والفرع، والعدول).

الأصل:

---

[3] – الخصائص،ج2،ص457

[4] – البيت من الطويل وهو لذي الرمة وهومن شواهد الخزانة ج11،ص69
وذو الرمة «هو غيلان بن عقبة من بني عدي لقب بذي الرمة لبيت قاله كان بدوياً قحاً ...بدأ في الشعر بالرجز ولكنه تركه لما رأى أنه لا يقع من العجاج ورؤبة موقعاً فعوّلَ على الشعر وكان ذو الرمة بطيء التصنيف فكان يشكو من ثقل قريحته توفي سنة 117هـ » (ينظر ترجمته في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ج1،ص278)

[18] – الخصائص،ج2،ص458، 460

[19] – ينظر الأصول ،ص109

[20] – ينظر البحث السابق :رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه،لمصطفى جمال الدين،ص140، 143

الأصل لغةً: أسفَلُ كلِّ شَيءٍ، وقد عرضنا لتعريفه لغةً واصطلاحاً في تحديد المصطلح في الفصل الأول ، وإذا تجاوزنا المفهوم اللغوي إلى المفهوم الاصطلاحي فإنّنا نجد أنّ مصطلح الأصل أوسع ،وأشمل من أنْ يحدّد في تعريف واحد ، فلا تكاد تخلو دراسةٌ نحويةٌ، أو صرفيةٌ، أو أصوليةٌ من نظرية الأصل والفرع[21].

ومن خلال إشارة ابن جني إلى أصل وضع الألفاظ ، نستطيع أنْ نحدد مدلول الأصل كما يتصور من خلال كلام ابن جني، بأنّه" إقرار اللفظ على وضعه الأوّل"،وقد أشار كما وضّحنا إلى مصطلح (أصل الوضع) بقوله:«من ذلك أو إنّما أصل وضعها أنْ تكون لأحد الشيئين»[22]،ويقصد هنا بأصل الوضع، أي أنّ (أو) وضعت في الأصل لأنْ تفيد أحد أمرين، ويبدو أنّه يريد بالشيئين إفادتها (الشك، والجمع أي بمعنى الواو)[23]،ويفسّر تمام حسان هذا المصطلح بقوله:«وسمّوا أصل الحرف وأصل الكلمة وأصل الجملة باسم جامع هو أصل الوضع»[24]

وقد جاء مصطلح الأصل جملةً، في مواضع كثيرة من الخصائص ،وبمعانٍ شتى[25]

الفرع:

فَرعُ كلِّ شيءٍ أَعْلاَه والجَمعُ فروع...وتَفَرَّعت أغْصَانُ الشَجَرةِ أي كَثُرَت[26]

أمّا اصطلاحاً: فيدلّ على شيئين غالباً : «أحد أركان القياس،وتسميةٌ تعني ما خرج فيه الشيء عن الغالب ،أو كان في المرتبة الثانية »[27]،وهي المعاني التي وردت عند ابن جني في مواضع كثيرة من كتابه الخصائص[28].

إذن فما ذهب إليه الفراء في أنّ (بل) تأتي بمعنى (أو) في المسألة السابقة، يُعدّ خروجاً عن الأصل، أو معنىً فرعياً وهذا العدول يبدو أنّه للتوسع[29].

العدول:

---

[21] – ينظر تعريفه ومعانيه في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم،ج1،ص213،ونظرية الأصل والفرع،ص75

[22] – الخصائص،ج2،ص457

[23] – ينظر هذه المعاني من خلال قول ابن جني ،ج2،ص458، 465

[24] – الأصول ،ص108

[25] – ينظر مثلاً الخصائص،ج1،ص40، 300 ، ج2،ص56، 69، 113، 342، 345، 347 ، ج3،ص227

[26] – لسان العرب،مادة(فرع)،ج8،ص293، 297

[27] – الخليل معجم مصطلحات أصول النحو،ص304

[28] – ينظر الخصائص،ج1،ص52، 111، 121، ج2، 176، 177، ج3،ص،105، 173، 331

[29] – ينظر هذا المعنى في الأصول لتمام حسان،ص130

قال الفيروزبادي:« وعَـدَلَ عَنْـهُ يَعـدِلُ عَـدلاً وَعُـدُولاً حَـادَ وإلَيـه عُـدُولاً:رَجَـعَ والطَرِيقَ:مَالَ»[30]،وقد عقد له ابن جني باباً ،تناول فيه هذا المصطلح سماه((باب في العـدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف))،وهو في هذا يعرض للعدول عن أصل الحرف، «وذلك أنّه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منـه ليختلف اللفظان فيخفا على اللسان، وذلك نحو:الحيوان...أصله حَيَيَان فلما ثقل عدلوا عن اليـاء إلى الواو»[31]،فهذا عدول عن أصل الشيء إلى غيره من أجل الاستخفاف.وقد ذُكِرَ المصـطلح أيضاً في مواضع أخرى من الخصائص[32]،كما ذكر مصطلحات أخرى ارتبطت بالاستصـحاب نحو ما يدلّ على أصل القاعدة في قوله:«وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل »[33]،وقوله «من حيث كانت على الأصل للاستعلاء»[34] ،وأشار أيضاً إلى مصطلح آخر وهو الرد إلى الأصـل، أو ما يسميه بعض المحدثين بالتأويل[35]،ويقول عنه ابن جني في نحو قولهم:مذُ اليـوم، أنّ مـذُ حركت بالضم لالتقاء الساكنين، وحقها أنّ تحرك بالكسر لأنّ أصلها الضم في مُنذُ، وهو الأصل الأقرب، لأنّ أوّل حـال هذه الذال في (منذُ)

أنْ تكون ساكنة «وأنّها إنّما ضمّت لالتقاء الساكنين إتباعاً لضمّة الميم...فضمّتك الذال إذاً مـن قولهم :مُذُ اليوم...إنّما هو ردّ إلى الأصل الأقرب الذي هو (منذُ) دون الأبعد المقدّر الذي هـو سكون الذال في (مُنذُ) قبل أن يحرك فيما بعده[36]».

ويجعل ابن جني لهذا المصطلح مرادفاً، ويسميه (مراجعة الأصل) وجعله عنوان باب سماه ((في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد))[37]،فيطلق بذلك مصطلحان لمفهوم واحد(الـرد إلـى الأصل ،و مراجعة الأصل)،بينمـا يسـميه تمـام حسـان التأويـل وجعـل التخـريج أحـد أنواعه[38]،ويجعله محمد عيد (التفسير والتقدير)، وعدّه أصلاً من أصول النحـو، لأنّـه يقصـد بالأصول النحوية« الأسس التي بني عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاتـه»[39]،وسـواء أكـان

---

[30] – القاموس المحيط،ج3،ص569

[31] – الخصائص،ج3،ص18

[32] – ينظر الخصائص،ج3،ص267

[33] – الخصائص،ج2،ص385

[34] – المصدر نفسه،ج2،ص271

[35] – ينظر الأصول تمام حسان،ص138

[36] – الخصائص،ج2،ص342، 343

[37] – ينظر الخصائص،ج2،ص342

[38] – ينظر الأصول ،ص138، 145

[39] – أصول النحو العربي ،محمد عيد، ص5

التأويل بمفهوم تمام حسان، أم بمفهوم محمد عيد فهو في اللغة «الرجوع آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً رجع... وأوّل الكلام وتأوله: دبّره وقدره، وأوّله وتأوله:فسره. وقوله عز وجلّ﴿**وَلَمَّا يَأْتِيهِم تَأْوِيلُهُ**﴾[يونس/39] أي لم يكن معهم علم تأويله»[40]،وفي ذلك يقول الكفوي: «والتفسير والتأويل واحد وهو كشف المراد عن المشكل»[41]،وهو رأي ابن جني[42]،حيث جاء المصطلح في مواضع كثيرة منها في باب((الاكتفاء بالسبب من المسبب وبالمسبب من السبب))فقال:«فمن ذلك قول الله تعالى﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ القُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ**﴾[النحل/98] وتأويله-والله أعلم-فإذا أردت قراءة القرآن»[43].

وقد أشار محمد عيد في سياق حديثه عن مظاهر التأويل في النحو العربي، إلى تعرض ابن جني في باب شجاعة العربية إلى الحذف« أهمّ مظهر من مظاهر التأويل»[44] ،من ذلك قول ابن جني في حذف الجملة:«قولهم في القسم: والله لا فعلت،وتالله لقد فعلت.وأصله أقسم بالله فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال-من الجار والجواب-دليلاً على الجملة المحذوفة»[45]. فهذا وجه من أوجه التأويل، أو الرد إلى الأصل ،أو التفسير، وكلّها بمعنى واحد.

ولاشك أنّ، جميع هذه المصطلحات التي أشرنا إليها ذكرها المتأخرون والمحدثون[46] على السواء، وفصّلوا فيها، وأضفوا عليها طابع التبويب والترتيب والدقة، بيْد أنّها كانت عماد دراسات القدامى أمثال ابن جني ومن سبقه، إلاّ أنّها اتّسمت عندهم بالافتقار إلى التبويب والنسق ،وهذه طبيعة الدراسات القديمة، ولكن هذا لا يمنع من أنْ نلقي نظرة على مبادئ تلك الأصول التي كانت حجر الأساس التي أقام عليها المتأخرون من النحاة ،والمحدثون دراساتهم الأصولية، وحسبُنَا من أولئك القدامى ابن جني في كتابه الخصائص.

---

[40] – اللسان،مادة(أول)،ج11،ص39

[41] – الكليات،ص261

[42] – ينظر الخصائص ،ج2،ص135

[43] – ينظر المصدر نفسه،ج3،ص173، ج1،ص40، ج2،ص135، 136

[44] – أصول النحو العربي،محمد عيد،ص163

[45] – الخصائص،ج2،ص360

[46] – نريد بالمتأخرين، النحاة الذين جاءوا بعد ابن جني مثل أبي البركات الأنباري في كتبه المذكورة في هذا البحث ،والسيوطي في كتابه الموسوم بالاقتراح، وما بين هذين الأصوليَيْن من نحاة ،حيث جاءت بعض تلك المصطلحات أثناء عرضهم للقواعد النحوية، أمثال الزمخشري و ابن عصفور الإشبيلي وابن مالك وغيرهم ونريد بالمحدثين، كتمام حسان في كتابه الأصول ومحمد عيد في كتابه أصول النحو العربي وسعيد الأفغاني في كتابه في أصول النحو وغيرهم كثير

المبحث الثـــاني:

مصطلحات وقواعد لها علاقة بالأصول والفروع

مصطلحات لها علاقة بالأصول والفروع:

ومنها ما جعله بعض المحدثين أصولاً للنحو مثل محمد عيد الذي رأى أنّ التأويل والعامل من أصول النحو ،ومنهم من سمّاها قواعد موجهة يلتزم بها النحاة «عند النظر في المادة اللغوية سماعاً كانت أو استصحاباً أم قياساً التي تستعمل لاستنباط الحكم»[47]،وذكر السيوطي بعضها في الأشباه والنظائر،وزاد عليها مصطلحات أخرى أخذ أغلبها عن ابن جني سماها بـ(القواعد والأصول العامة التي ترد إليها الجزئيات والفروع)[48]،وسمّاها آخرون بالقواعد الكلية اهتداءً فيما يبدو بالفقهاء لأنّها دُرِسَت عندهم كذلك،وأرجعوها إلى استقراء الأساليب العربية وما قرّره أئمة اللغة العربية ،فهي قواعد مصوغة في شكل مصطلحات عربية من أجل فهم المعاني والأحكام والأساليب[49]،ولسنا هنا في غرض التفصيل فيها لأنّها مصطلحات موجهة ومساعدة ومكمّلة للأصول النحوية، لذلك آثرنا أنْ نذكرها بغرض التوضيح وربط الأمور ببعضها.

وبناءً على تلك التسميات والتقسيمات التي صُنِّفت على غرارها تلك المصطلحات، فإنّنا سنقسمها هنا على قسمين: قسم يتصل بضبط عملية الاستدلال (السماع والقياس والاجماع والاستصحاب)وقد تحدثنا عن بعضها أثناء عرضنا لمصطلحات الأدلّة وما يتّصل بها،وسنضيف ههنا قواعد أخرى، يقتضيها المبحث الذي نحن فيه. وقسم ثانٍ يتّصل بضبط الأفكار النحوية العامة (أصول التفكير النحوي) كالعامل ،والحذف ،والتقدير، والإعراب، والبناء.

ومن بين المصطلحات التي اُستثمرت في شكل قواعد أصولية تضبط عملية الاستدلال، نذكر:

1-الاستدلال بالسماع:

لقد أشرنا في الفصل الثالث إلى عدد لابأس به من القواعد السماعية، لذلك سنكتفي هنا، بالإشارة إلى قاعدتين فقط .

- **سماع واحد غلب قياسين:** وذلك ما حكاه سيبويه ،في أصل حيّة وحواء والفرق بينهما، وأنّ حية من مضاعف الياء، لأنّنا ننسب لها بحيوي ،وأنّ ليس في كلامهم حيوت، ولولا هذه الحكاية عن سيبويه لوجب أنْ تكون "الحيّة والحواء" من لفظ واحد لضربين من القياس: الأوّل لأنّ فعّالاً في النسب يأتي من لفظ المعاني، نحو:عَطّار من العطر،والثاني أنّ« ما عينه واو ولامه ياء

---

[47] – الأصول ،ص189، 190

[48] – ينظر الأشباه والنظائر،ج1،ص9،وما بعدها على التوالي

[49] – ينظر علم أصول الفقه:عبد الوهاب خلاّف،الزهراء للنشر والتوزيع،الجزائر،ط1، 1990،ص141

أكثر مما عينه ولامه ياءان» فباب طويت وشويت أكثر من باب حييت وعييت، فمن هنا «علمت قوّة السماع وغلبته للقياس ،ألا ترى أنّ سماعاً واحداً غلب قياسين اثنين»[50].

– **الحمل على الشذوذ:** وذلك نحو: إبدال قسيً من قُسَاء والهمزة فيه هي الأصل، أمّا الباب فهو« إبدال حرف العلّة همزة إذا وقع ظرفاً بعد ألف زائدة»[51].

2–الاستدلال بالقياس:

– **لايقاس على مالم تستحكم علته وخرج تنبيهاً، وتصرفاً، واتساعاً:** نحو قولنا في اسْتَقَامَ استَقوَمَ ،وفي مقامة مَقْوَمَة ،وفي يحسن يُؤَحْسِنُ...

– **القلب إذا لحق الخماسي في الضرورة لا يقاس عليه** : وذلك نحو: قولهم في سفرجل سرفجل.

– **الحمل على المطرد أولى من الحمل على الغلط** الذي لا يحمل غيره عليه، ولا يقاس به: وذلك نحو قولهم : (هذاَ جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) ، وقد مرّت بنا هذه المسألة[52]. –جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه «وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلاّ أنّه ليس بقياس»[53]،فالأول نحو:قولهم في النسب إلى شنوءة شنئي ويقاس عليه غيره فيقول في قتوبة قتبيّ،وفي ركوبة ركبيّ قياساً على شنئيّ فأجروا فعولة مجرى فعيلة للتشابه الذي بينهما[54]،والثاني« ما هو أكثر من باب شنئي ولا يجوز القياس عليه لأنّه لم يكن هو على قياس ،فقولهم في ثقيف:ثقفي، وفي قريش: قرشيّ،وفي سُليم: سُلَمِيّ.فهذا وإنْ كان أكثر من شنئيّ فإنّه عند سيبويه ضعيف في القياس ،فلا يجيز على هذا سعيد سعدي،ولاكريم كرميّ»[55].

الحمل على الألفاظ: وذلك كقولهم:« كلّ القوم عاقل»؛ أي كلّ واحد منهم على انفراده عاقل« وقال تعالى﴿**وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَومَ القِيَامَةِ فَرْداً**﴾[مريم/95]،وقال تعالى:﴿**كِلْتَا الجَنَتَينِ آتَتْ أُكْلَهَا**﴾ [الكهف/33]» فَوَحَّدَ.

3–الاستدلال بالإجماع:

---

[50] – الخصائص،ج2،ص46

[51] – المصدر نفسه ،ج1،ص255

[52] – ينظر الخصائص ،ج1،ص191، 193

[53] – الخصائص،ج1، 115

[54] – ينظر المصدر نفسه،ج1،ص115

[55] – المصدر نفسه،ج1،ص116

- **إجماع النحـاة لا يكون حجّة،** إذا خـالف الخـصم المنصـوص، والمقـيس علـى المنصوص، وقد مرّ التفصيل أثناء تعرضنا لمصطلح الإجماع[56].

- الإجماع دليل قاطع: وقد اُستخدِمَ للدلالة على هذه القاعدة مصطلحات أخرى تدل على نفـس المعنى، من ذلك« ومن أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول أجماع الناس على أن يقولـوا القرآن كلام الله ولا يقال القرآن قول الله»[57]،وقوله:« ويكفي من هذا إجماع الجماعة على إدغام من راق وغيره»[58]،وقوله: «وممّا يقوى عندي قول من قال:إنّ الحركة تحـدث قبـل الحـرف إجماع النحويين»[59].

- **إجماع النحويين إذا كان يحتكم إلى الحس والطبع ليس بحجّة،** ومَثّلَ لذلك بالخلاف في محلّ الحركات من الحروف أمعها أم قبلها أم بعدها ،ومذهب سيبويه فـي هـذا أنّهـا تحـدث بعـد الحرف،« فإجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجّة؛لأنّ كل واحد منهم إنّما يردّك ويرجع بك فيه إلى (التأمل والطبع) ،لا إلى التبعية والشرع»[60].

4-الاستدلال بالاستحسان:

- **الاستحسان علّته ضعيفة وغير مستحكمة:** وقد استدلّ على هذه القاعدة بعدة مسـائل منهـا: إلحاقهم نون التوكيد لاسم الفاعل تشبيها له بالفعل المضارع ،وقد مرّ بنا[61]،وكذا تـركيبهم «مـا تباعدت مخارجه من الحروف نحو:الهمزة مع النون والحاء مع الباء نحو:آن ونأى وحبّ وبحّ، واستقباحهم لتركيب ما تقارب من الحروف وذلك نحو:صَس وسَص وطَث وثَط...»[62].

5-**الاستدلال بالاستصحاب:** وترتبط هذه القواعد باستخدام مصطلحات ،هي من صـميم معنـى الاستصحاب عند ابن جني، وقد تطرقنا لها، أمّا القواعد التي وردت عنده فهي: **المظهر أصـل والمضمر فرع:** واستدلّ به على حمل الأصل على الفرع،«ومن ذلك قولهم: إنّما استوى النصب والجر في المظهر في نحو رأيت الزيدَين، ومررت بالزيدَين لاستوائهما في المضـمر ؛ نحـو:

---

[56] – المصدر نفسه،ج1،ص189

[57] – الخصائص،ج1،ص18

[58] – المصدر نفسه ،ج1،ص94

[59] – المصدر نفسه،ج2،ص325

[60] – المصدر نفسه،ج2،ص326

[61] – ينظر المصدر نفسه ج 1،ص133، 136

[62] – المصدر نفسه،ج2،ص227

رَأَيتُكَ ومَرَرتُ بِكَ.و إنّما كان هذا الموضع للمضمر حتّى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان عارياً من الإعراب...»[63].

-**هناك مذهب يمكن معه أنْ يبقى الحرف على أصل وضعه(التمسك بالأصل):** وقد استدلّ بهذه القاعدة على إخراج (أو) عن معناها الأصلي إلى معانٍ أخرى، كإفادتها معنى(بل)[64] ،وقوله كذلك في نفس المعنى:« من حيث كانت على في الأصل للاستعلاء »[65].

- **الاسم أصل والفعل فرع:** استدلّ بها ابن جني في باب غلبة الفروع على الأصول، وذلك أنّهم حملوا الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع في باب الممنوع من الصرف ؛لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب ،والأصل في الأفعال البناء بل وتجاوزوا به الفعل وشابهوه بالحرف عندما بنوا نحو :أَمْسِ،وأَينَ،وكيفَ،وكمْ،وإذَا [66].

-الفعل المضارع أصل والماضي فرع:واستدلّ به على الاحتياط للمعنى ،فأتوا بلفظ المضارع وإنْ كان معناه المضي.لأنّ المضارع أسبق من الماضي فنفي المضارع الذي هو الأصل يقتضي بالضرورة نفي الماضي الذي هو الفرع[67].وغيرها من القواعد المشتّتة في الخصائص من ضوابط الاستدلال، التي وردت أثناء عرضه للأصول النحوية.

أمّا فيما يخص عرض القواعد الأخرى التي تحكم الأفكار النحوية العامة، والتي جاءت هي أيضاً في شكل مصطلحات تشكل قواعد تعين على فهم المعاني والأحكام فسنكتفي بذكرها،مع توضيح مفهومها، ونحيل من حين إلى آخر إلى مواطنها في الخصائص، ليتسنّى معرفة القواعد التي تدخل تحتها ،ثم نشير إلى بعض القواعد التي نقلها السيوطي عن ابن جني، وهي في معظمها مصطلحات تفيد قواعد في هذا العلم.

العامل:

«العامل في العربية مَا عَمِلَ عملاً فرفعَ أو نَصَبَ أو جَرّ كالفعل والناصب والجازم»[68]،إلاّ أنّ ابن جني أرجع هذه العوامل اللفظية إلى أنّها معنوية، فقولنا «ضَرَبَ سَعِيدٌ جعفراً فإنّ ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئاً... فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره.وإنّما قالوا:لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ،أو

---

[63] – المصدر السابق،ج2،ص355

[64] – المصدر نفسه،ج2،ص457، 458

[65] – المصدر نفسه،ج2،ص271

[66] – ينظر المصدر نفسه،ج1،ص311

[67] – ينظر المصدر نفسه،ج3،ص105

[68] – اللسان،مادة(عمل)،ج11،ص568

باشتمال المعنى على اللفظ.»[69]،ولقد اعتمد ابن مضاء القرطبي صاحب كتاب الرد على النحاة على رأي ابن جني هذا مع اختلاف بسيط ،وأسّس نظريته في إلغاء العامل فقال:«وأمّا مذهب أهل الحق فإنّ هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى وإنّما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية»[70].

التقدير:

جاء في المقاييس أنّ التقدير:«يدلُ على مَبلَغِ الشَيء ،وَكُنهِهِ ونِهَايَتِهِ ،فالقدر مَبلغُ كُلِّ شَيءٍ»[71]،وورد عند ابن جني في الخصائص في مواضع كثيرة وعبّر عنه في باب عكس التقدير بقوله:«وذلك أنْ تعتقد في أمر من الأمور حكماً ما »[72].

الإعراب والبناء:

الإعراب عند ابن جني« هو الإِبَانَةُ عن المعاني بالألفاظ»، أمّا البناء« فهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً: من السكون أو الحركة لا لشيءٍ أحدث ذلك من العوامل»[73]،وقد ورد هذان المصطلحان كثيراً في الخصائص[74].

الإيجاب والإثبات:

الإثبات عند ابن جني عكس النفي، كنقل همزة التقرير[75] النفيَ إلى الإثباتِ ...أمّا الإيجاب فهو مرادف للإثبات، أو هو إثبات الأصل[76].

الاستثقال:

من ذلك قوله:«ومن حديث الاستثقال والاستخفاف أنّك لا تجد في الثنائي-على قلّة حروفه ما أولّه مضموم إلا القليل[77]،وقد استثمر المصطلح في توضيح قواعد أخرى[78].

الإظهار والإضمار:

---

[69] – الخصائص،ج1،ص109، 110

[70] – الرد على النحاة:ابن مضاء القرطبي،تح:شوقي ضيف،دار المعارف،القاهرة(د ط)و(د ت)،ص77

[71] – المقاييس،ص876

[72] – الخصائص،ج1،ص272، وينظر ورود المصطلح في ص209، 259، 272

[73] – المصدر نفسه،ج1،ص35، 37

[74] – ينظر المصدر نفسه،ج1، ص50، 51، 131، 132

[75] – التقرير هنا هو توقيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه، نحو قوله تعالى:﴿أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ:اتَّخِذُونِي﴾[المائدة/115] (ينظر الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي،ص32)

[76] – ينظر الخصائص ،ج2،ص463، 464،ج3، ص80

[77] – ينظر الخصائص،ج1،ص69

[78] – ينظر المصدر نفسه،ج1،ص111، 262، 496

وهما مصطلحان متضادان الأوّل أصل، والثاني فرع ،وقد عقد لهما ابن جني باباً سماه (في حمل الأصول على الفروع)[79]، وقد تعرضنا لهذه المسألة الأصولية.

التأثير:

وأشار إلى هذا المصطلح أثناء حديثه عن الممنوع من الصرف بعلتين، فقال:«فإن كان الاسم شبه واحد من أشباه الفعل ألهُ فيه تأثير أم لا ؟ فإن كان له فيه تأثير فماذا التأثير؟ »[80].

الاستغناء:

وعقد له باباً سماه بالاستغناء بالشيء عن الشيء قال:« واعلم أنّ العرب قد تستغني بالشيء [عن الشيء] حتّى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم ألبتة فمن ذلك استغناؤهم بترك عن (وَدَعَ) و(وَذَرَ) »[81].

الفصل:

تحدّث عليه في فصل الفروق والفصول ،وأشار إلى أنّ القبيح منها الفرق والفصل بين المضاف والمضاف إليه ، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي، إلاّ أنّ
الفصل بين الفعل والفاعل جائز نحو: (كَانَ فِيكَ زَيدٌ رَاغِباً)[82].

التصرّف:

الصرّف في اللغة «رَدُّ الشَيءِ عَنْ وَجْهِهِ...وصرّفَ الشَيءَ، أَعْمَلَهُ فِي غَيرِ وَجهِهِ»[83].ويشير إليه ابن جني ويجعل العدلَ[84]« ضرب من التصرف وفيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع»[85].

التقديم والتأخير:

---

[79] – ينظر المصدر نفسه،ج2،ص355

[80] – الخصائص،ج1، 178، وينظر،ص 150، 350

[81] – المصدر نفسه،ج1،ص266

[82] – ينظر الخصائص ،ج2،ص390

[83] – اللسان مادة (صرف)،ج9،ص226، 227

[84] – العدل« خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى والعدل التقديري ما إذا نُظرَ إلى الاسم لم يوجد فيه قياس يدل على أن أصله شيء آخر غير أنه وجد غير منصرف ولم يكن فيه إلا العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم نحو:عمر» فهو معدول عن عامر (ينظر التعريفات،ص84)

[4]– الخصائص،ج1،ص52

[5]– ينظر الخصائص،ج2،ص382، 383

وقد عقد له ابن جني فصلاً وجعله على ضربين:أحدهما ما يقبله القياس، والآخر ما يسهله الاضطرار ،ومن ذلك تقديم المفعول على الفاعل، أو على الفعل نحو: ضَرَبَ زَيداً عَمروٌ وزَيداً ضَرَبَ عَمروٌ، أمّا ما لا يجوز تقديمه هو المفعول معه، فلا يجوز أنْ تقدمه على الفعل فتقول: والطَيَالسَةُ جَاءَ البَرْدُ[86].

الرتبة:

وأشار إليه في باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض قال:«ألا تعلم أنّ الفاعل رتبته التقدم والمفعول رتبته التأخر فقد وقع كل منهما الموقع الذي هو أولى به ،فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدماً أن موضعه التأخر وإنّما المأخوذ به في ذلك أن يعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخراً أنّ موضعه التقديم»[1].

الحذف:

وقد ذكره في باب في شجاعة العربية ،وجعل من ذلك حذف العرب الجملة والمفرد، والحرف، والحركة« وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه»،ومنه قولهم «إياك إذا حذّرته أي احفظ نفسك ولا تضعها»[2].

التركيب:

وتحدّث عليه في باب (تركيب المذاهب)، حيث ذكر كيف تتركب المذاهب إذا ضُمَّ بعضها إلى بعض،« وأنتجت بين ذلك مذهباً»[3]،كما أنّه عبّر عن تركيب من نوع آخر في باب آخر، وهو تركيب مثل (أينما) من (أين) و (ما) ،وحيّهل من(حيّ)و(هل)، وأنّ الفتحة التي فوق النون« حادثة للتركيب وليست بالتي كانت في أين وهي استفهام »،وأشار إلى أنّ فتحة التركيب هذه، تؤثر في حركة الإعراب فتزيلها؛ ودلّل على ذلك بقولنا:هذه خَمسَةُ بأنّ حركتها حركة إعراب، فإذا تركبت فقلنا هذه خَمسّةَ عشَرَ فإنها تخلُفُ فتحة التركيب ضمّة الإعراب ،على الرغم من أنّ حركة الإعراب أقوى من حركة البناء، ويستدل ابن جني بهذا أيضاً،على قوة إبدال حركة البناء من حركة البناء، وأقربها للقياس من إبدال حركة البناء من حركة الإعراب[87].

---

[1] – المصدر نفسه،ج1،ص294، 295، 296

[2] – المصدر نفسه،ج2،ص360

[3] – المصدر نفسه،ج1،ص131

[87] – ينظر المصدر نفسه،ج1،ص131

الاتّساع:

« وهو أنْ يؤتى بكلام يتسّع فيه التأويل بحسب ما يحتمله ألفاظه من المعاني كفواتح السور»[88]، وقيل « يتسع فيه التأويل على قدر قوى الناظرين فيه بحسب ما تحتمله الألفاظ »[89].وكنّا قد رأينا في باب الاستحسان عندما قال ابن جني: أنّ فيه ضرباً من الاتّساع والتصرف فالاتّساع والتصرف يجعلهما ابن جني يعبّران عن معنىً واحد تقريباً وهو التجوّز.

فهذه المصطلحات وغيرها، وما يدخل تحتها من قواعد مما سمّاه تمام حسان بقواعد التوجيه لايُستَغنَى عنها في عمل الأصول النحوية، وقد ورد معظمها كما لاحظنا في خصائص ابن جني، قدم بها مادته ، وأمّا عن التي سمّاها السيوطي بالقواعد والأصول العامة ، فقد ذكرنا بعضها فيما مضى، ونذكر بعضها مجملةً وباختصار، مع الإحالة إلى مواطنها في الأشباه والنظائر و الخصائص للتفصيل ونذكر الاختلاف في الاصطلاح إذا كان هناك اختلاف.

1-**إصلاح اللفظ:** وورد في الأشباه والنظائر في(75/1) ،وفي الخصائص(ج312/1).

2-**اقتضاء الموضع لفظاً وهو معك إلا أنّه ليس بصاحبك:** وورد عند السيوطي في(101/1)،وفي الخصائص(56/3)

3-**تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى:** هكذا ورد عند السيوطي(170/1)، أمّا باصطلاح ابن جني هو قوة اللفظ لقوة المعنى(264/3)

4-**التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد** (173/1)،أمّا باصطلاح ابن جني فهو احتمال اللفظ لضرورة التمثيل(96/3)

5- **الجوار:** وورد عند السيوطي في(177/1)،وفي الخصائص(218/3)

6-**الطارئ يزيل حكم الثابت:**(276/1)، وأمّا عند ابن جني فقد ورد بمصطلح الحكم للطارئ(62/3)

7-**في مراعاتهم الأصول تارة وإهمالهم إياها أخرى:**(355/1)،وورد عند ابن جني(352/2)

8-**مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد:**(357/1)،والمصطلح نفسه عند ابن جني(342/2)

9-**مراجعة أصل واستئناف فرع:**(359/1)،وبنفس المصطلح ورد في الخصائص(345/2)

10-**الواسطة:**(367/1)،ويسميه ابن جني الحكم يقف بين الحكمين(356/2)

11-**ورود الشيء مع نظيره مورده مع نقيضه:**(374/1)،ونفسه عند ابن جني في(201/2)

12-**ورود الوفاق مع وجود الخلاف:**(380/1)، وقد جاء في الخصائص(210/2)

---

[88] - كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم،ج1،ص92

[89] - الكليات ،ص36

13-**التعويض:**(129/1)، ويقابله عند ابن جني زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف(504/2)
14-**لا تنقض مرتبة إلاّ لأمر حادث:**(398/1)، وعند ابن جني :نقض المراتب إذا عرض هناك عارض(293/1)
15-**ورود الشيء على خلاف العادة :**(382/1)،ويقابله عند ابن جني نقض العادة(214/2).وغيرها من المصطلحات الأخرى ممّا لم نذكره للإشارة إليه في الفصول السابقة.

فهذه المصطلحات كلّها تعبّر عن مفاهيم لصيقة بعلم أصول النحو، فهناك من عدّها من أهمّ صور القياس[90]،وبما أنّ أصول النحو اهتدت بنور أصول الفقه، وأصول الفقه« هو العلم بالقواعد والبحوث التي يتوصّل بها إلى استفادة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية أو هي مجموعة القواعد والبحوث التي يتوصل بها إلى استفادة الأحكام الشرعية العملية من أدلّتها التفصيلية»[91]،ومن هذا التعريف ندرك أنّ أصول الفقه يضمّ الأدلة والقواعد الكلية، وهو فيما نظنّ منطلق محمد عيد في تعريفه الذي ذكرناه سابقاً لأصول النحو، وهو المنهج الذي طبقه ابن جني في خصائصه، والذي صرّح به في مقدمة كتابه.

خلاصة الفصل:

ولنا – بعد أنْ انتهينا من هذا الفصل– أنْ نجمل القول حول ما جاء في هذا الفصل الذي تناولنا فيه بعض مصطلحات أدلّة النحو الفروع التي وردت عند ابن جني، وهي الإجماع ،والاستحسان،والاستصحاب أو إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل...، كما يسميه ابن جني، ورأينا أنّ هناك مصطلحات ارتبطت بهذه الأدلة في علاقة نسقية،تقتضي أنْ ندرس تلك المصطلحات هي أيضاً،كما ألقينا نظرة على بعض المصطلحات التي وردت في شكل قواعد أصولية،واستنتجنا أنّ تلك المصطلحات كلّها أدلّة وقواعد اُعتمدت في كتب الأصول من بعد ابن جني،بل رأينا أنّ هناك أبواباً ومصطلحات حَوَتْها كتب نحاة ما بعد القرن الرابع الهجري كالأنباري والسيوطي، ناهيك عن ما نقله المحدثون. كما لاحظنا من خلال عرض رأي أبي الفتح في الإجماع وحجيته به،أنّ هذا الدليل دليل قوي،إذ يمكن فعلاً تصنيفه بعد السماع والقياس،كما أقرّ الدارسون، في حين أنّ الاستحسان علّته ضعيفة وغير مستحكمة وأنّ من فوائده التوسع والتصرف ،لذلك فإنْ حَسِبنَاه من أدلّة ابن جني فهو دليل ضعيف كما عدَّ الأنباري

---

[90] – ينظر نظرية الأصل والفرع،ص189، عن مقدمة الأشباه والنظائر،تح:عبد الإله نبهان،مجمع اللغة العربية دمشق،1985،ج1، 28

[91] –علم أصول الفقه،ص12

دليل الاستصحاب من أضعف أدلّته. زيادة على هذا أنّنا وجدنا أنّ كلّ ما قرّره المتأخرون والمحدثون– وهم الذين اتّسمت دراستهم بالترتيب والوضوح– من قواعد تضبط عملية الاستدلال، والأفكار النحوية العامة، قد ذُكِرَت عند ابن جني ، دون أنْ يُضفي عليها عنصر التحديد والتصنيف.

خـاتمـــــــة

خاتمة:

وبعد أن بلغ هذا البحث المتواضع نهايته، نصل هنا إلى عرض ما أسفرت عليه دراستنا من نتائج وأفكار،تكون خلاصة لفصولنا، نتوج بها هذا البحث الذي كان انطلاقة لدراسة لا تنتهي إلى ما انتهينا إليه،لعلنا نفتح باباً لأولي العلم أن يبدأوا من حيث انتهينا.

لقد حاولنا من خلال هذا البحث أن نلقي نظرة عن صورة أصول النحو في بداياته الأولى،وأن نَسْبِرَ تلك المرحلة التي وُلد فيها هذا العلم،وتلك الفترة التي رأى فيها النور وهي فترة القرن الرابع الهجري عند أحد فطاحلة النحو ،الذي ادعى أنه أول من أصّل له،ولم نجد طريقاً ندخل به هذا العلم عنده، إلا من خلال مصطلحات ذلك العلم التي ضمّنها كتابه الخصائص، محاولين في ظلها الإجابة عن عدة تساؤلات، فكانت النتائج–التي لا ندّعي أننا أول من وصل إليها – كالآتي:

1–إنّنا، ومن خلال دراسة بعض المصطلحات عند ابن جني، ومن خلال تقديمنا نبذةً عن كيفية صياغة المصطلحات ومميزات علم المصطلح، لم نجد تطبيقاً كاملاً لأحد أهم مبادئ علم الاصطلاح ،وهو أن يفيد المصطلح مفهوماً واحداً ،وأن يعبر عنه تعبيراً دقيقاً، فلقد وجدنا عدّة مصطلحات تتشارك في مفهوم واحد، كالمقيس عليه والمنصوص والمنقول ،أو أن هناك مصطلحاً واحداً، يفيد مفهومين أو أكثر، كالقياس الذي كان يفيد في مراحله الأولى، الاطراد ثم أصبح يفيد إلحاق شيء بآخر لعلة.

2–إن علم أصول النحو كأي علم لم يظهر فجأة، وإنما كانت له إرهاصات وإشارات اتصفت بالنزر القليل، وكان هذا مع بداية النحو أين وردت بعض المصطلحات التي لم يكتمل مفهومها في مؤلفات القدامى، أمثال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي والخليل، وسيبويه ،حيث جاء في مصنفاتهم مصطلحات كالسماع والقياس.

3–إن مدلول كلمة أصول النحو على هذا العلم القائم برأسه، عرفت عند ابن جني، إذ ورد هذا المصطلح (الأصول) عند سابقيه كابن السراج ،إلاّ أنها لم تدل على هذا العلم، بل كان هذا المصطلح قبل ابن جني يدلّ على القواعد النحوية.

4–إنّ أول إشارة إلى علم أصول النحو، كانت من لدن ابن جني في كتابه الخصائص في القرن الرابع الهجري فقط، لذلك فهو علم متأخرعن علم النحو، أو الإعراب.

5–لم يستقر تعريف أصول النحوعلى مفهوم واحد شافٍ كافٍ، بل تنوع بتنوع دارسيه

6–إنّ أهم الأصول النحوية التي لم يختلف فيها الدارسون ،هي السماع والقياس بينما تبقى الأدلة الأخرى محل خلاف، لذلك فهي أدلة فروع.

7-يصحّ أن نطلق على أبي الفتح ابن جني إمام العربية ،فقد كان نحوياً ،ولغوياً وأديباً، وشاعراً ،وفقيهاً أيضاً ،نبغ إثر مسألة صرفية أخطأ فيها مع أبي علي الفارسي فأصبح بعدها لسان أبي علي الذي ينطق به،كما أن توجُّهه الفقهي والنحوي(الحنفي والبصري البغدادي) أضفيا على مادته نوعاً من التميّز والظهور،وكذا تأثره الكبير بالمذهب الكلامي (الاعتزالي) فاتّسم بذاك فكره بمظاهر ثلاث: المظهر اللغوي والمظهر الفقهي والمظهر الكلامي.

8-كتاب الخصائص أول كتاب في أصول اللغة والنحو، ولم يكن في أصول النحو فقط كما ذهب بعض الدارسين، بل كان كتاباً شاملاً ضمّ خصائص هذه اللغة وبيّن حكمتها، كما أنه يعدّ إبداعاً منقطع النظير من حيث الموضوعات ، إلا أنّه افتقد للترتيب والتبويب، وعدم الترابط ،وهي سمة الدراسات القديمة.

9-ينزع ابن جني إلى المذهب البصري في النحو كما صرّح، إلاّ أن آراءه كانت مُنتخبَةً لأنّه يأخذ بالرأي الذي يوافقه هو ولو كان كوفياً.

10-لم يخرج ابن جني عن منهج القدامى المعروف وهو المنهج الوصفي ،كما أنّ مادته في الخصائص قد ميَّزها نوع من التقعيد والتنظير، جاء بكل ذلك في أسلوب تعليمي يقتضي طرح الأسئلة ثم الإجابة عنها.

11-بيّن البحث في مصطلحات ابن جني الأصولية ما لأثر علم أصول الفقه، وعلم الكلام في أصول النحو ،والتفاعل بين النحو والفقه بعامة، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال المصطلحات التي رأينا أن معظمها وافد من بيئة الفقهاء، فضلاً عن التقسيمات والتبويبات التي لم يتردد ابن جني في النسج على منوال الفقهاء فيها، وكذا طريقة صوغ العناوين ،ومن هذه المصطلحات : القياس ،والعلة، والإجماع ،والدور، والحكم بأنواعه (الواجب والممتنع والقبيح والحسن والجائز) ،.أما علم الكلام فقد ظهر تأثيره من خلال مصطلحي العلة الموجبة والعلة المجوزة، وطريقة التفريق بينهما، وكذا تفريقه بين العلة والسبب، وقضية العامل الذي أبدى فيها ابن جني رأياً وسطاً، فأقرّ أن العامل هو المتكلم بمصاحبة اللفظ، وهو رأي حاكى فيه متأخري المتكلمين من أشاعرة ،وماتريدية.

12-إنّ ابن جني طبّق في عرض مصطلحاته مبدأين، الأول اهتمامه الشديد ببعض المصطلحات، وبإعطائه تعريفاتٍ لغوية دقيقة واصطلاحية أيضاً، كما رأينا في مصطلحي الاطراد والشذوذ، والثاني إهماله لتعريف بعض المصطلحات الأخرى كالقياس والسماع والاستحسان...وعدم اهتمامه بالمصطلح في حدّ ذاته بقدر ما كان مهتماً بمجال استخدام ذلك المصطلح، لذلك فقد كان جلّ مصطلحاته موصوفة أحياناً وأحياناً أخرى يكتفي بالتمثيل ،وهما

سمتان قديمتان ،وهو ما جَعلَنَا نستنطق تلك الأوصاف حسب سياقاتها، ونستنتج تعريفاً بالاعتماد على وصفه.

13-لقد أولى ابن جني اهتماماً كبيراً لمصطلح العلة، فتوسع فيها وعقد أبواباً كثيرة فاقت أبواب السماع والقياسن حتى تكاد تكون أصلاً من أصوله ،وبذلك عُدَّ أول من فصّل فيها.

14-إن مصطلح القياس دلّ عنده على مفهومين، المفهوم الاستقرائي الذي يدل على مدى اطراد الظاهرة، أما المفهوم الثاني فهو القياس الشكلي، أو القياس الذي يقتضي إلحاق أمر بآخر لعلة ،كما لاحظنا أنّ هناك تداخلاً كبيراً بين مصطلحي القياس والحمل، حيث يستعمل أحياناً مصطلح الحمل في التعبير عن القياس.

15-لقد لاحظنا أنّ هناك مصطلحات اعتُبرت من مباحث هذا العلم بعد ابن جني، في حين أننا وجدنا أنه أشار إليها، وإنْ لم يطلق عليها مصطلحاً معيناً، كقياس الشبه الذي علّق عليه ابن جني بقوله:«إنّ العرب تُؤْثر التجانس والتشابه» وكذا قياس العلة وقياس التمثيل أو ما يعرف بالتمارين العملية مما دلّ على اعتماد النحاة من بعده على ما قاله في خصائصه.

16-تعددت مصادر مصطلحات ابن جني ،فكان أغلبها من الفقه وعلم الكلام والمنطق، مع اعتماده على حافظته اللغوية، إذ أبدع وتفنن في خلق مصطلحات لم تُعهد من قبل، أما بعضها الآخر فكان اعتماداً على شيوخه الذين سبقوه، كسيبويه والخليل، وابن السراج.

17-استعمل ابن جني بعض المرادفات لبعض المصطلحات، كاستعماله لمصطلح المنصوص في التعبير عن المقيس عليه، وإن كان لم يطرح مصطلح المقيس عليه ،ويستعمل المقيس على المنصوص للتعبير عن مصطلح المقيس، ويستعمل مصطلح المنقول مرادفاً للمنصوص، والمقيس عليه.

18-وضّح البحث أن ابن جني يُؤْثِرُ القياس، فهو الذي يرى أن يخطئ في خمسين مسألة ولا يخطئ في واحدة من القياس، وهو اعتقاد نقله عن أستاذه أبي علي الفارسي.

19-إنّ الإجماع والاستحسان من أدلة النحو عند ابن جني، وإن كان الاستحسان علته ضعيفة، وفيه مجال للتوسع والتصرف فقط، أما الاستصحاب فهو ليس من أدلة النحو عند ابن جني، ولم يشر إلى هذا المصطلح في كتابه، لكنه ورد بمصطلح آخر وهو: ((إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل ما لم يدع داع إلى الترك والتحول)) ووجدنا أنه لا يختلف معناه عن معنى الاستصحاب فعلاً ،زيادةً على هذا ارتباط هذا الباب بمصطلحات ارتبطت بالاستصحاب (كالأصل وأصل الوضع والخروج عن الأصل).

20-إنّ العديد من المصطلحات التي ترتبط بالفروع أو بالأصول لم ترد في باب واحد وفي حقل موضوعي واحد بل وردت متناثرة بين أجزاء الكتاب.

21-إنّ العديد من المصطلحات التي جاءت في شكل قواعد أصولية عامة مما ذكره القدامى أمثال السيوطي والمحدثون أمثال تمام حسان ومحمد عيد قد وجدناها في كتاب الخصائص مما دلّ على أنهم اعتمدوا على هذا المصنف أو على مَن اعتمد عليه مع إضفاء طابع التوضيح والترتيب والتبويب،لذلك فأثر ابن جني واضح جلي في مصنفات الأنباري والسيوطي اللذين اعتمد عليهما المحدثون.

22-حاول ابن جني قدر المستطاع أن يفرق بين المصطلحات ،ويضع كل مصطلح في مكانه المناسب، ولاحظنا هذا في السماع، والاحتجاج، والاستشهاد، بينما غابت هذه الميزة في مصطلحات أخرى كمصطلحي الحمل والقياس.

23-إننا نستطيع القول أنّ أول محاولة للإشارة إلى هذا العلم (أصول النحو)، ترجع لابن جني ،ولا يعني هذا – أبداً- أنه اكتمل عنده، بل كان لمن جاء بعده فضل كبير في إخراجه على نسق علمي واضح ،وإنّ خير من يمثل هؤلاء أبو البركات الأنباري في كتابيه لمع الأدلة والإغراب في جدل الإعراب، والسيوطي في كتابه الاقتراح ،هذه الكتب التي حاولت أن تلمّ شتات هذا العلم اعتماداً على خصائص ابن جني، لذلك لا يمكننا أنْ نرجع هذا العلم، ونقتصره عند واحد بعينه .

المصـادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع:

***القرآن الكريم برواية حفص**

1- أئمة النحاة في التاريخ،لمحمود غالي،دار الشروق،جدة، السعودية،ط1، 1396هـ-1976م

2- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي،وبأسفل الصحائف إعجاز القرآن للباقلاني ،دار المعرفة،بيروت،لبنان،ط4 ،1398هـ-1978م

3- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، لمحمود فهمي حجازي،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،1993م

4- الأشباه والنظائر، للسيوطي،(د تحق)،دار الكتب العلمية،بيروت،(د ط)و(د ت)

5- أصول التفكير النحوي، لعلي أبو المكارم،دار الثقافة،بيروت لبنان،منشورات الجامعة الليبية،(د ط)،1393،1392 هـ-1973م

6- الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،لتمام حسان،عالم الكتب،القاهرة(د ط)،1420هـ-2000م

7- **الأصول في النحو**، لابن السراج،تحقيق:عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة بيروت ،لبنان،ط1420،4هـ-1999م

8- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري،لمحمد سالم صالح،دار السلام،القاهرة،ط1، 1427هـ-2006م

9- أصول النحو العربي، لمحمد عيد،عالم الكتب ،القاهرةن1973م

10- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي،تحقيق: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل الجريسي، القاهرة، ط2، 1422هـ-2001م

11- إنباه الرواةعلى أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي،القاهرة،ط1، 1406هـ-1986م

12- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي،تحقيق: مازن المبارك، دار العروبة، القاهرة(د ط) و(د ت)

13- البداية والنهاية، لابن كثير الدمشقي،تحقيق:علي محمد معوض،وعادل أحمد عبد الموجود،دار الكتب العلمية،بيروت ،لبنان،ط2 ،1424هـ-2003م

14- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي،دار الفكر،بيروت،لبنان،ط2، 1399هـ-1979م

15- **البهجة المرضية في شرح الألفية** ،للسيوطي تحقيق:أحمد إبراهيم محمد علي،دار الفكر،بيروت لبنان،ط1، 1421هـ-2000م

16- **البيان والتبيين** للجاحظ،دار إحياء التراث العربي،بيروت لبنان(د ط)و(د ت)

17- **تاريخ الأدب العربي**، لكارل بروكلمان،إشراف:محمود فهمي حجازي،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر،1993م.

18- **تراث ابن جني اللغوي والدرس اللساني الحديث،دي سوسير نموذجاً**،لبلمليماني بن عمر،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،2006م.

19 **التعريفات**، للشريف الجرجاني،تحقيق:مصطفى أبو يعقوب مؤسسة الحسن،الدار البيضاء،المغرب،ط1، 1427هـ-2006م.

20- **التفكير العلمي في النحو العربي -الاستقراء-التحليل-التفسير**،لحسن خميس الملخ،دار الشروق،عمّان الأردن،2002م.

21- **تمام حسان رائداً لغوياً**،إعداد وإشراف عبد الرحمن حسن العارف،عالم الكتب،القاهرة،ط1، 1423هـ-2002م.

22- **الجنى الداني في حروف المعاني**، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق:فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،ط1، 1413هـ-1992م.

23- **جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب**، للسيد أحمد الهاشمي، تحقيق:لجنة من الجامعيين، مكتبة المعارف ،بيروت لبنان،(د ط) و(د ت).

24- **خزانة الأدب ولب لسان العرب** لعبد القادر البغدادي،تحقيق:محمد نبيل طريفي وإميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1، 1418هـ-1998م

25-**الخصائص** ،لابن جني،تحقيق:محمد علي النجار،دار الكتاب العربي،بيروت لبنان،(د ط) 1952م.

26- **الخصائص** ،لابن جني،تحقيق:عبد الحميد هنداوي،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط2، 1424هـ-2003م.

27- **خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري**، لسعود بن غازي أبو تاكي،دار غريب ،القاهرة،ط1، 1425هـ-2004م.

28- **الخليل معجم مصطلحات النحو العربي**، لجورج متري عبد المسيح ،وهاني جورج تابري،مكتبة لبنان،ط1، 1410هـ-1990م.

29- **الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث** ،لمحمد حسين آل ياسين،دار مكتبة الحياة،بيروت لبنان،ط1، 1400هـ-1980م.
30- **ديوان امرئ القيس**،دار صادر،بيروت لبنان
31- **ديوان زهير بن أبي سلمى**،دار صادر، بيروت لبنان
32- **ديوان النابغة الذبياني**،تحق:كرم البستاني،دار صادر،بيروت لبنان
33- **الرد على النحاة** ،لابن مضاء القرطبي،تحقيق:شوقي ضيف،دار المعارف،القاهرة،ط2، 1982م.
34- **سر صناعة الإعراب**، لابن جني،تحقيق:محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاته عامر،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،ط1،1421هـ-2000م.
35- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**،لابن عقيل ، تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية،بيروت لبنان،ط2، 1424هـ-2003م.
36- **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، لأحمد بن فارس، تحقيق:أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ط1، 1418هـ-1997م.
37- **الصحاح**، للجوهري، تحقيق:أحمد عبد الغفور عطار، دار العلوم للملايين، ط2، 1399هـ- 1979م.
38- **صفوة التفاسير**، لمحمد علي الصابوني،دار الصابوني،القاهرة،ط9، (د ت).
39- **الضرورة الشعرية في النحو العربي**، لمحمد حماسة عبد اللطيف،مكتبة دار العلوم،القاهرة،(د ط)
40- **ضحى الإسلام**، لأحمد أمين، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1425هـ- 2005م.
41- **طبقات فحول الشعراء**، لابن سلاّم الجمحي،قرأه وشرحه أبو فهر محمود شاكر،دار المدني جدة ،ط2، 1974م.
42- **ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين** لعبد الفتاح حسن علي البجة،دار الفكر،عمّان الأردن،ط1، 1419هـ-1998م.
43- **ظهر الإسلام**.لأحمد أمين،دار الكتاب العربي،بيروت لبنان،ط3،1364هـ-1945م.
44- **علم أصول الفقه**، لعبد الوهاب خلاّف،الزهراء للنشر والتوزيع،الجزائر،ط1، 1990م.

45- **العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي،تحقيق:مهدي المخزومي،وإبراهيم السامرائي،دار مكتبة الهلال،(د ط).
46- **الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأصوليين**، لمحمد إبراهيم الحفناوي،دار السلام،القاهرة،ط2، 1428هـ-2007م.
47- **الفروق اللغوية** لأبي هلال العسكري،تحقيق:محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1، 1421هـ-2000م
48- **فصول في فقه اللغة**، لرمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط6، 1420هـ-1999م.
49- **الفهرست** ،لابن النديم،تحقيق:محمد أحمد أحمد ،المكتبة التوفيقية
50- **في أصول النحو**، لسعيد الأفغاني،دار الفكر،دمشق،ط3، 1383هـ-1964م.
51- **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح** ،لأبي الطيب الفاسي،تحقيق:محمود يوسف فجّال،دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث،الإمارات العربية المتحدة ،ط2، 1423هـ-2002م.
52- **القاموس المحيط**، للفيروزابادي،دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، ط1، 1420هـ-1999م.
53- **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي** ،لمحمود أحمد الصغير،دار الفكر،دمشق،ط1، 1419هـ-1999م.
54 -**القياس في النحو العربي نشأته وتطوره**، لسعيد جاسم الزبيدي،دار الشروق،عمّان الأردن،1997م.
55- **الكامل في التاريخ**، لابن الأثير الجزري،تحقيق:محمد يوسف الدقاق،دار الكتب العلمية،ط4، 1424هـ-2003م.
56- **كتاب سيبويه**،تحقيق:عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط3، 1408هـ1988م.
57- **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، لأبي البقاء الكفوي ،تحقيق:عدنان درويش محمد المصري،مؤسسة الرسالة،بيروت لبنان،ط2، 1419هـ-1998م.
58- **لسان العرب** (معجم) ،لابن منظور ،تحقيق:عامر أحمد حيدر،دار الكتب العلمية،ط1، 1424هـ- 2003م.

59- اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية ،لعبد القادر الفاسي الفهري،دار توبقال،المغرب ومنشورات عويدات بيروت-باريس،ط1، 1985،1986م.
60- محاضرات في أصول النحو، للتواتي بن التواتي، مطبعة رويغي الأغواط ، الجزائر، ط1، 2006م.
61- المدارس النحوية، لشوقي ضيف،دار المعارف،القاهرة،ط4،(د ط).
62- مدخل إلى أصول النحو لمحمد خان،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،عين مليلة،الجزائر(د ط)و(د ت)
63- مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، لمحمد الأمين الشنقيطي،تحقيق:أبي حفص سامي العربي،دار اليقين،مصر،ط1، 1419هـ- 1999م.
64- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي ،تحقيق:فؤاد علي منصور،دار الكتب العلمية نبيروت لبنان،ط1، 1418هـ- 1998م.
65- المستطرف في كل فن مستظرف للأبشيهي ،تحقيق:سعد حسن محمد ،مكتبة الصفا القاهرة،ط1، 1426هـ-2005م
66- المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، لأحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،(د ط)،1410هـ- 1990م.
67- المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث لإيناس كمال الحديدي،دار الوفاء،مصر،ط1، 2006م.
68- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، لعوض حمد القوزي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط1، 1401هـ- 1981م.
69- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ،لياقوت الحموي،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،ط1، 1411هـ- 1991م.
70- المعاجم الأصولية في العربية دراسة لغوية في النشأة والصناعة والمعجمية لخالد فهمي ،إيتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة،ط1، 2005م.
71- معجم مصطلح الأصول، لهيثم هلال،راجعه ووثقه محمد التونجي،دار الجيل،بيروت لبنان،ط1 ،1424هـ- 2003م.
72- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،لابن هشام الأنصاري،تحقيق:مازن المبارك،ومحمد علي حمد الله ،دار الفكر،بيروت لبنان،ط1، 1419هـ- 1998م.

73- مفتاح العلـــوم، للسكاكي، ضبطه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيـــروت لبنـــان،ط1، 1403هـــ- 1983م.

74- المفصل في علم العربية، للزمخشري ،تحقيق:سعيد محمود عقيل ،دار الجيل،بيروت لبنان ،ط1، 1424هـــ- 2003م.

75- مقاييس اللغة(معجم)،لأحمد بن فارس،تحقيق:شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر،بيـــروت لبنان،ط2، 1418هـــ- 1998م.

76- المقدمة، لعبد الرحمن بن خلدون،دار صادر،بيروت لبنان،ط1، 2000م.

77- المقرب ومعه مثل المقـــرب، لابن عصفور الإشبيلي،تحقيق:عادل أحمد الموجود، وعلـــي محمد معوض ،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،ط1 ،1418هـــ- 1998م.

78- مكانة الخليل بن أحمد في النحـــو العربـــي،لجعفـــر نـــايف عبابنـــة،دار الفكر،عمـــان، الأردن،ط1، 1404هـــ- 1984م.

79- المنصف، لابن جني،تحقيق: محمد عبد القادر عطا،دار الكتب العلمية،بيروت لبنـــان،ط1، 1419هـــ- 1999م.

80- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمـــد علـــي التهـــانوي، تحقيـــق:علـــي دحروج،مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.

81- النابغة الجعدي عصره وحياته وشعره لأحمد حسن بســـبح،دار الكتـــب العلميـــة،بيروت لبنان،ط1، 1414هـــ-1994م-

82- النجوم الزاهرة فـــي ملـــوك مصـــر والقـــاهرة، لجمـــال الـــدين بـــن تغـــري بـــردي الأتابكي،تحقيق:محمد حسين شمس الدين،دار الكتب العلميـــة،بيروت لبنـــاننط1، 1413هـــــ- 1992م.

83- نشأة النحو لمحمد الطنطاوي،دار المنار،(د ط)،1412هـــ- 1991م.

84- نظرية الأصل والفرع في النحو العربـــي، لحســـن خمـــيس الملـــخ،دار الشـــروق،عمان الأردن،ط1، 2001م.

85- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، لحسن خميس الملخ،دار الشروق ،عمان الأردن، ط1، 2000م.

86- وقائع الندوة الدولية لجمعية اللسانيات بالمغرب ، إعداد:عبد القادر الفاســـي الفهـــري ، وإدريس السغروشني، ومحمد غاليم، منشورات عكاظ ، الرباط ، المغرب، 1988م.

المجلات والدوريات:

87- تأملات في اللحن والإعراب ،لأحمد جلايلي، مجلة الأثر كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ورقلة ،الجزائر العدد الثالث،ماي 2004م.

88- اللغة وبناء الذات ، سلسلة كتاب الأمة ،عبد الرحمن بودرع، أحمد شوقي الخطيب،عبد الله الأعشير، قطر العدد101، جمادى الأولى،1425هـ ، السنة الرابعة والعشرون، ط1، 2004م.

المخطوطات و الرسائل الجامعية:

89- محاضرات في أصول النحو لأحمد جلايلي(مخطوط)،جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،سنة 2004م

90-"مصطلحات علم التجويد من خلال كتاب التيسير في القراءات السبع لأبي عمر الداني"، لـ أبو بكر حسيني، رسالة ماجستير، جامعة عنابة، الجزائر، السنة الجامعية 1994م- 1995م

الأنترنيت:

91- رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، للسيد مصطفى جمال الدين
http/www.alfasseh.com/vb showthread.php?=116009

92- قراءة سياسية لأصل الإجماع، لمحمود عابد الجابري
http/www.aljabriabed.net/ijma a4.htm

93- القياس الشكلي، لسعود بن غازي أبو تاكي
http/www.lisaniat.net/viewtopic.php?p=1009

94- المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره ودلالته، لمحمود عبد الله فجال
http/www.islammemo.cc/article 1.aspx

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوعات..... الصفحة

مقدمة..... أ ب ج د هـ

الفصل الأول:المصطلح وعلم أصول النحو..... 9

المبحث الأول:المصطلح..... 10
تعريف المصطلح..... 11
أنواع المصطلح..... 13
أهم خصائص المصطلح..... 19
منهجية وضع المصطلحات العلمية..... 20
تعريف المصطلحات..... 26
طرق التعريف وأنواعه..... 28
المبحث الثاني:علم أصول النحو،نشأته ومباحثه..... 30
نشأته..... 31
تحديد المصطلح(أصول النحو)..... 36
مباحثه..... 40
1-أدلة النحو الأصول..... 41
2-أدلة النحو الفروع..... 42
التنازع حول مبتكر علم أصول النحو..... 45
أثر الفقه وأصوله وعلم الكلام في أصول النحو..... 48
خلاصة الفصل الأول..... 53
الفصل الثاني:أبو الفتح ابن جني وكتابه الخصائص..... 55
توطئة..... 56
المبحث الأول:أبو الفتح ابن جني..... 57
عصره..... 58
ترجمة حياته..... 63
ثقافته وعلمه..... 66
آثاره ومصنفاته..... 70
شيوخه..... 74
تلاميذه..... 76
أقوال العلماء فيه..... 78
عقيدته ومذهبه..... 79
المبحث الثاني:كتاب الخصائص:..... 85

توطئة..... 86
عنوان الكتاب..... 87
هدف تأليفه..... 88
مباحثه..... 91
منهجية ابن جني في الكتاب..... 95
خلاصة الفصل الثاني..... 100
الفصل الثالث:مصطلحات أدلة النحو الأصول وما يتصل بها..... 103
توطئة..... 104
المبحث الأول:السماع..... 109
المسموع..... 114
الاطراد..... 116
الشذوذ..... 116
التقاود..... 119
الأخذ..... 122
الاحتجاج..... 123
الشاهد(الاستشهاد)..... 128
التمثيل..... 130
الاستدلال..... 132
الاستقراء والاستنباط..... 135
الاستعمال..... 138
اللحن..... 139
الفصاحة..... 141
السليقة..... 142
المبحث الثاني:القياس..... 144
القياس..... 145
الحمل..... 148
المنصوص والمقيس عليه والمنقول..... 151
المقيس..... 153

القياس المعنوي..... 154
القياس اللفظي..... 154
القياس المطرد..... 154
القياس الشاذ..... 155
العلة..... 156
العلة الفقهية والعلة النحوية والعلة الكلامية..... 157
قسم واجب(العلة البرهانية)..... 158
قسم من العلة يمكن تحمله على تجشم واستكراه..... 158
تخصيص العلل..... 159
الاحتياط في العلة..... 160
النقض..... 160
العلة الموجبة والعلة المجوزة..... 161
تتميم العلة..... 162
الدور..... 162
الحكم..... 165
الواجب..... 167
الممتنع..... 167
الحسن..... 167
القبيح..... 167
الجائز..... 168
تعارض السماع والقياس..... 168
خلاصة الفصل الثالث..... 170
الفصل الرابع:مصطلحات أدلة النحو الفروع ومصطلحات تتصل بالأصول والفروع..... 171
توطئة..... 172
المبحث الأول:مصطلحات أدلة النحو الفروع..... 174
الإجماع..... 175
إجماع العرب..... 176

إجماع البلدين..... 176
إجماع القراء..... 177
خلاف الإجماع..... 177
الاستحسان..... 179
إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول(الاستصحاب)..... 182
الأصل..... 184
الفرع..... 185
العدول..... 186
الرد إلى الأصل ومراجعة الأصل..... 187
المبحث الثاني:مصطلحات وقواعد تتصل بالأصول والفروع..... 189
مصطلحات في شكل قواعد تضبط عملية الاستدلال..... 191
مصطلحات في شكل قواعد تضبط الأفكار النحوية العامة..... 195
مصطلحات وقواعد أصولية عامة..... 200
خلاصة الفصل الرابع..... 203
خاتمة..... 205
فهرس المصادر والمراجع..... 212

ملخص المذكرة:

لقد تناولنا في هذه المذكرة الموسومة بـــ"**مصطلحات علم أصول النحو من خلال كتاب الخصائص لابن جني**" مصطلحات علم أصول النحو التي وردت في كتابِ الخَصَائِص لابنِ جنِّي فكانت الدراسة على النحو الآتي: تناولنا في الفصل الأول نبذةً عن المصطلح ماهيته

وأنواعه وخصائصه ،ونبذة عن علم أصول النحو ،وأمّا الفصل الثاني فخصصناه للتّعرف على أهمّ مراحل حياة ابن جني وكتابه الخصائص وأمّا الفصل الثالث والرابع فخصصناهما لدراسة المصطلحات الواردة في الكتاب.ولقد تُوّجَ البحث في آخره بجملة نتائج أهمّها: عدمُ وجودِ تطبيق كاملٍ لأحدِ أهمّ مبادئ علم الاصطلاح وهو أَنْ يفيد المصطلح مفهوماً واحداً. إنّ مدلول كلمة أصول النحو على هذا العلم القائم برأسه عرفت عند ابن جني إذ ورد هذا المصطلح(الأصول) عند سابقيه كابْنِ السَّرَّاجِ، إلاّ أنّها لم تدل على هذا العلم. إنّ أهمّ الأصول النحوية التي لم يختلف فيها الدارسون هي السماع والقياس بينما تبقى الأدلّة الأخرى محل خلاف لذلك فهي أدلّة فروع، ونتائج أخرى.

الكلمات المفتاحية: المصطلح – أصول النحو– السماع– القياس– الإجماع– الاستحسان الأصول–الفروع–الأدلة– الشذوذ– الاطّراد– أصول الفقه–علم الكلام– القواعد–الخصائص.

We have delt in this memory tittled << scince terminology as assets>> according to the book << characteristics >> for Ibn jenni with the science terminology masters. The study was as foolows:

Chapter 1:

What terminology is types and characteristics . anoverview of science as assets.

Chaptre 2:

Identifying the mostimportant stages in Ibn djennis' life and his book << the characteristics >>

Chapter 3and 4:

Study of terms.

conclusion:

-Absension of science terminology application

-other consequences..

Key words: term - as assets - hearing - measurement - unanimous approval of assets -branches -evidence - sustained - in jurisprudence - theology - rules - characteristics.